ترجمان

مايكل إدواردز

المجتمع المدني
النظرية والممارسة

ترجمة: عبد الرحمن عبد القادر شاهين

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المجتمع المدني

النظرية والممارسة

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس «سلسلة ترجمان» وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

المجتمع المدني
النظرية والممارسة

مايكل إدواردز

ترجمة

عبد الرحمن عبد القادر شاهين

مراجعة

سعود المولى

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
إدواردز، مايكل، 1957 -

المجتمع المدني: النظرية والممارسة/ مايكل إدواردز؛ ترجمة عبد الرحمن عبد القادر شاهين؛ مراجعة سعود المولى.

224 ص. ؛ 24 سم. - (سلسلة ترجمان)

يشتمل على بيليوغرافية (ص. 197-217) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-038-3

1. المجتمع المدني. 2. العقد الاجتماعي. 3. الاجتماع السياسي، علم. أ. شاهين، عبد الرحمن عبد القادر. ب. المولى، سعود. ج. العنوان. د. السلسلة.

301

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من الناشر لكتاب

Civil Society (2nd Edition)

by Michael Edwards

Copyright © Michael Edwards 2009

عن دار النشر

Polity Press Ltd.

This edition is published by arrangement with **Polity Press Ltd.**, Cambridge

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع رقم: 826 - منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية - الدفنة، ص. ب: 10277 - الدوحة - قطر
هاتف: 44199777 - 00974 فاكس: 44831651 - 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب - شارع سليم تقلا - بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 - 11 - رياض الصلح - بيروت 2180 1107 - لبنان
هاتف: 8 - 1991837 - 00961 فاكس: 1991839 - 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، أيار/ مايو 2015

إهداء

إلى كورا - «مجتمعي المدني»

المحتويات

شكر وتقدير 9

تصدير 11

الفصل الأول: مقدمة – ما الفكرة العظيمة؟ 17

الفصل الثاني: المجتمع المدني بوصفه حياة مجتمعية ترابطية 39

الفصل الثالث: المجتمع المدني بوصفه المجتمع الصالح 77

الفصل الرابع: المجتمع المدني بوصفه المجال العام 101

الفصل الخامس: جميعة – حل لغز المجتمع المدني 125

الفصل السادس: ما الذي يجب عمله إذًا؟ 159

الثبت التعريفي 183

المراجع 197

فهرس عام 219

شكر وتقدير

يطيبُ لي أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير لكل من زودوني بالتعليقات والملاحظات حول الطبعة الأولى من كتاب المجتمع المدني منذ نشره عام 2004، والشكر والتقدير موصول أيضًا لمن زودوني بمراجع إضافية قيّمة وحالات دراسة ومواد مرجعية أخرى. ومن الطبيعي أن تقع مسؤولية الأخطاء والهفوات في الكتاب كافة عليّ وحدي. كما أشير الى أنني قد حظيتُ بدعم ممتاز وتوجيه من إيما لونغستاف (Emma Longstaff) وجوناثان سكرت (Jonathan Skerrett) في دار النشر بوليتي (polity) بكمبردج.

وقد راجعت معظم هذا الكتاب في شمال ولاية نيويورك، حيث ضحت زوجتي كورا (Cora) بقضاء عطلات نهاية الأسبوع معًا مرات عديدة كي أتمكن من إكمال عملي في الوقت المحدد تقريبًا. وكونها تُشكل «مجتمعي المدني»، فإنني أهديه إليها.

مايكل إدواردز (Michael Edwards)

سوان هل (Swan Hill)

تشرين الأول/ أكتوبر 2008

تصدير

عندما صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام 2004، كان من المعقول الزعم بأن المجتمع المدني يمكن أن يكون «الفكرة العظيمة في القرن الحادي والعشرين» كما ورد في تصديره الأصلي. فقد لاقت هذه الفكرة دعمًا كبيرًا من طيف واسع من الأوساط السياسية في أنحاء كثيرة ومختلفة من العالم، كما أيدها مفكرون وناشطون وصناع سياسات وممارسوها على حد سواء. فبالنسبة إلى بعض العاملين في إدارة الرئيس جورج بوش الأب، على سبيل المثال، بُرِّر غزو العراق في جزء منه على أنه محاولة لـ «بناء المجتمع المدني» في الشرق الأوسط ليكون قوة موازية للتطرف. في المقابل وعبر الأطلسي، سعت «موسكو من خلال سياساتها إلى وضع المجتمع المدني في قلب استراتيجيتها الجديدة لاستعادة موقعها»، من طريق تطوير البنية الأساسية للمنظمات غير الحكومية المدعومة رسميًا بهدف زعزعة الحكومات الموالية للغرب، واستعادة تأثيرها في أماكن مثل أوكرانيا، وهما موقفان يُظهران بجلاء مدى غموض فكرة المجتمع المدني ذاتها، أو - على الأقل - توظيف بعض السياسيين لهذه الفكرة خدمة لأغراضهم الخاصة[1].

وربما يكون من المستحيل لأي فكرة أن تسود وهي تواجه هذا الكم

---

(1) Omar G. Encarnacion, «Beyond Civil Society: Promoting Democracy after September 11th,» *Orbis* no. 47 (4): 705-720 (2003); Amy Hawthorne, *Middle Eastern Democracy:* «Is Civil Society the Answer?»; *Democracy and Rule of Law Project*, Paper no. 44 (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2004), and Ivan Krastev, «Russia's Ost-Orange empire,» *Open Democracy* (20 October 2005), www.opendemocracy.net/articles/View.jsp?id=2947.

من الاهتمام والمداهنة والتلاعب. ويلاحظ لذلك أنه وفي غضون السنوات الخمس الماضية، جرى هناك تحول تدريجي عن الادعاءات المبالغ فيها والمتصلة بفكرة المجتمع المدني والتي برزت في أوائل عام 2000. وكما يقول أحد العلماء البارزين: فقدت «كنيسة المجتمع المدني» بعضًا من عضويتها وسحرها[2]. وهذا بالتأكيد شيء جيد يضفي حيوية أكبر على النقاش ويوجب استعمال مقاربة أكثر تحليلًا لإمكانية أن يكون المجتمع المدني وسيلة لفهم عناصر رئيسة في عالمنا وتغييرها. إنني آمل أن يكون كتاب المجتمع المدني قد أسهم في تحريك النقاش بهذا الاتجاه بخطوات صغيرة نوعًا ما، لأن هذا هو المبتغى. وخلال السنوات القليلة الماضية، توافرت مادة جديدة، ما يعني أن الوقت قد حان لتحديث الطبعة الأولى منه ومحاجاته في ضوء التطورات الجديدة.

وعلى الرغم من توافر إسهامات مهمة في نظرية المجتمع المدني منذ عام 2003، فإن «ممارسة» المجتمع المدني هي التي واجهت التحدي الأكبر في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية في أنحاء عديدة من العالم. فعلى الصعيد السياسي، ظهرت محاولات لتقييد هامش النشاط المستقل للمواطنين أو إنهائه، حيث صاغت حكومات تمتد من روسيا إلى البرازيل، ومن مصر إلى كمبوديا، ومن أوغندا إلى الولايات المتحدة الأميركية، قوانين وأنظمة وشروطًا أكثر صرامة لتسجيل المنظمات غير الحكومية والمجموعات المدنية الأخرى. وقد بُرِّر العديد من هذه المحاولات على أنها «حربٌ على الإرهاب»، وظهرت الحاجة إلى فرض قيود شديدة على دعم المنظمات التي اعتُبرت قنوات لتمويل الإرهاب، لكن حالات قليلة جدًا كهذه قُدمت للمحاكمة بنجاح. ويبدو أن وراء هذه التحركات دوافع أساسية أعمق، وشكوكًا مسبقة بشأن التأثير المتنامي للمجتمع المدني[3]. كما أن هناك خطَّ هجوم آخر موجهًا ضد مساءلة

---

(2) Chris Hann, «In the Church of Civil Society,» in: Marlies Glasius [et al.], eds., *Global Civil Society 2004/5* (Oxford: Oxford University Press, 2004).

(3) Mark Sidel, *More Secure, Less Free? Antiterrorsim Policy & Civil Liberties after September 11* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2004), and Alan Fowler, *AID Architecture and Counter-Terrorism: Perspectives on NGO Futures* (Oxford: INTRAC, 2004).

المنظمات غير الحكومية، وهو ما اعتُبر دائمًا مصدر قلق لهذه المنظمات نفسها (وكانت قابلة لتحسينات ملموسة خلال السنوات القليلة الماضية)، غير أن النقاد يتخذون هذه المسألة الآن مدخلًا لإثارة تساؤلات وشكوك أوسع حول تأثيرها المتزايد[4].

وفي المجمل، قد يكون تأثير هذه التطورات قاسيًا، ليس باستهداف منظمات وجماهير معينة فحسب، بل أيضًا في خلق جو موسع تُعتبر فيه مواقع ونشاطات بعينها - وحتى الاختلاف بشكل عام - محفوفة بالمخاطر على نحو متزايد، وهي مخاوف تبرز في أوساط ناشطي المجتمع المدني في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وليس فقط في روسيا والصين وفي أماكن أخرى حيث يسود الحكم الشمولي[5]. وكما يوضح تشارلز تيلي (Charles Tilly)، فإن الحركات الاجتماعية عبر التاريخ الحديث تشكلت حصريًا على الأغلب في ظل أنظمة حكم ديمقراطية فرضت قيودًا أكثر على حقوق المواطنين في ما يتعلق بحرية التعبير وحق المشاركة في التجمعات الطوعية وحق الحصول على المعلومة، ما يجعل الأمر أكثر صعوبة في تحديد وتقوية الصلة بين الحياة الترابطية والمجال العام والمجتمع الصالح، وهذه هي الأفكار التي تشكل الموضوع الرئيس لهذا الكتاب[6].

جاءت المجموعة الثانية من التحديات من المحيط الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص جراء التعدي المتزايد من قطاع الأعمال والسوق على مناطق تُعتبر تقليديًا حكرًا على المجتمع المدني (هذا إذا ما رأى المرء فعلًا أن هذه المؤسسات منفصلة بذاتها). فعلى مدى سنين عديدة، ظهر التوتر بين

---

(4) الأمثلة تتضمن: NGO Watch (based at the American Enterprise Institute) and NGO Monitor (hosted by Gerald Steinberg in Jerusalem).

انظر: L. Jordan and P. van Tuijl, eds., *NGO Accountability: Politics, Principles and Innovations* (London: Earthscan, 2006).

(5) Grantmakers without Borders, *Collateral Damage: How the War on Terror Hurts Charities, Foundations and the People they Serve* (Washington, DC: Grantmakers without Borders and OMB Watch., 2008), and CIVICUS, *World Assembly Special Session on the Marginalization of Dissent* (Johannesburg: CIVICUS, 2008).

(6) Charles Tilly, *Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007).

التفسيرات الراديكالية والليبرالية الجديدة للمجتمع المدني؛ فالأولى ترى في المجتمع المدني الأرضية التي تتحدى به الوضع الراهن وتبني به ومن خلاله بدائل جديدة، فيما ترى التفسيرات الأخرى فيه قطاعًا غير ربحي تُقدم من خلاله خدمات دعت إليها الضرورة بسبب «فشل السوق». واليوم، تُعتبر «الرأسمالية الخيّرة» (philanthrocapitalism) - أي الاعتقاد بأن قطاعات الأعمال والسوق قادرة على حل المشاكل الاجتماعية وخلق فائض اقتصادي - «فكرة عظيمة» تماثل فكرة المجتمع المدني وقد تكون أعظم منها. ولا بد من التريث ليرى المرء ما إذا كانت الأزمة المالية عام 2008 ستثبط الحماسة إزاء هذا التوجه الجديد، ولكن في الوقت الحاضر يلاحظ أن المشاريع الاجتماعية ورواد العمل الاجتماعي والمؤسسات الريادية في مجال العمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية للشركات و«الرأسمالية الخلاقة» (Creative Capitalism) كلها تشغل حيزًا كبيرًا ضمن النقاش الجماهيري والسياسي[7].

وبالطبع، يعد المجتمع المدني جزءًا من هذا النقاش، لكونه مصدرًا للتأثير الإيجابي على الأعمال ولكونه أيضًا مستفيدًا محتملاً من إدارة مالية أقوى واستراتيجيات تستند أساسًا إلى اقتصاد السوق بهدف تحقيق استدامة مالية. غير أن الشك أيضًا يساور الرأسماليين الخيّرين حول مدى قوة العمل الجمعي والحركات الاجتماعية وصنع القرار الديمقراطي وعملية تنظيم المجتمع، وقيم التضامن غير التجارية والخدمات والتعاون. «فالمجتمع الذي يُخضع كل شيء للسوق يفصل حتمًا بين من يقدرون على الشراء ومن لا يقدرون، ما يضعف أي شعور بالمسؤولية الاجتماعية، بما في ذلك الديمقراطية»[8]. وهنا يُطرح السؤال: هل ستضعف الرأسمالية الخيرة والقوانين الحكومية المتزايدة قدرة المجتمع المدني التحويلية من خلال خفض قدرة أو رغبة مجموعات المواطنين في مساءلة السلطات العامة والخاصة حيال ما تقوم به من أعمال، وتوليد أفكار بديلة ومواقف سياسية تطالب بتغييرات أساسية في بنية السلطة، وتنظيم العمل

(7) Michael Edwards, *Just Another Emperor? The Myths and Realities of Philanthrocapitalism* (New York; London: DEMOS; Young Foundation, 2008).

(8) Gary Cross, *An All-Consuming Century* (New York: Columbia University Press, 2002).

الجماعي ضمن مستويات واسعة بما يكفي لفرض تحولات بعيدة المدى في السياسة والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية؟

ربما، لكن يُلاحظ بنظرة أكثر إيجابية أن السنوات الخمس الماضية قد شهدت اهتمامًا متناميًا بما يسمى «الفعالية المدنية» (civic agency) وأشكال جديدة من التنظيم المُدني (تتركز غالبًا عبر الإنترنت)، ويعبَّر عنها من خلال الديمقراطية الترابطية والتحاورية المباشرة. وفي مقدور هذه التطورات توفير ثقل موازٍ للخصخصة المستمرة والسيطرة الحكومية الاستعلائية. ومن أبرز أهداف كتاب المجتمع المدني إعادة نظريات المجال العام إلى النقاش حول المجتمع المدني والتصدي للنزعة الواسعة الانتشار إزاء التفكير فقط في ما يتعلق بالحياة الترابطية، ويبدو أن كُتّابًا عديدين يوافقون على ذلك[9]. وقد شُكلت هيئات ولجان استكشافية على جانبي الأطلسي لتقصي السبل التي من شأنها بعث النشاط والحيوية في الديمقراطية، تؤكد جميعها الدور الأساس المنوط بمشاركة مدنية أكبر، ليس بوصفه بديلاً لعمليات ومؤسسات مُمثلة، بل بوصفه مكمّلًا أساسيًا لها[10].

وفي هذه الطبعة المنقحة أدخلت مواد إضافية تتعلق بهذه المواضيع. كما أفدت كثيرًا من التغذية الراجعة التي حصلتُ عليها من القراء الذين استخدموا الكتاب في مساقات أكاديمية وفي التعليم العام وفي عملية صناعة السياسة العامة وفي التخطيط الاستراتيجي للمنظمات غير الحكومية وفي مؤسسات ووكالات مانحة أخرى. وقد تبين لي أن التقسيم الثلاثي للمقاربات المتعلقة بالحياة الترابطية وبالمجتمع الصالح وبالمجال العام قد لاقى استحسانًا كبيرًا، فأبقيتهُ كما هو، مع أن هذا التقسيم يظل وسيلة مصطنعة نوعًا ما، ذلك أن كل هذه المكونات وثيقة الصلة في ما بينها، لذلك حاولت أن أقوّي جميعة

(9) David Marquand, *Decline of the Public: The Hollowing Out of Citizenship* (Cambridge: Polity, 2004), and Harry C. Boyte, *Everyday Politics: Reconnecting Citizens and Public Life* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2004).

(10) Rowntree Charitable Trust, *Power to the People: An Independent Inquiry into Britain's Democracy* (New York: Joseph Rowntree Charitable Trust, 2006), and Carnegie UK Trust, *Inquiry into the Future of Civil Society* (London: Carnegie UK Trust, 2008).

(synthesis) هذه النماذج المختلفة في الفصل الخامس الموسوم بـ «حل خيوط لغز المجتمع المدني»، كما أضفتُ أجزاء جديدة تتعلق بمواضيع ثلاثة رأى القراء أنها فجوات أو هنات في الطبعة الأولى وهي: المجتمع المدني في أفريقيا وفي الشرق الأوسط (أشكال مهمة مختلفة عن النماذج الغربية للحياة الترابطية وآثارها، فدرستها بتأنٍّ في الفصل الثاني)، و«المجتمع المدني العالمي» (في الفصل الخامس)، وهو صورة إيضاحية شائقة تبين ضرورة ربط المنهجيات الثلاث بالمجتمع المدني، وصعوبته أيضًا. وأخيرًا، قمت بتحديث دراسات الحالة وما تخللها من أمثلة ومراجع.

ومع أن المجتمع المدني كنظرية وكواقع يلاقي في هذه الأيام إعجابًا أقل على الصعيد العالمي، تبقى الرسالة الأساس لهذا الكتاب كما هي: إنّ المجتمع المدني في كل أوجهه المُقنعة والمختلفة، وخصوصًا لدى النظر إليه بشكل شمولي، يمكنه أن يقدم لنا إطارًا قيمًا لفهم وتغيير عناصر رئيسة في عالمنا. والجدل حول موضوع المجتمع المدني لن ينتهي، ذلك أن أساسه ينهض على العمل الجمعي والتفاوض والكفاح. وخلال الأعوام المقبلة سيضعه هذا الكفاح وهذا النقاش تحت وطأة ضغط أكبر مصدره مجموعة مؤتلفة من «التوجيه الاجتماعي» و«تجاوزات الدولة» و«الرأسمالية المتنامية» و«الفردية المفرطة» وأيضًا من قوى قومية وأصولية قديمة ومألوفة ترتدي «ثيابًا جديدة»[11]. وهذه الضغوط ستختبر وتعيد تشكيل ممارسة العمل المواطني في خدمة المجتمع الصالح بطرائق إيجابية وسلبية معًا. ويحدوني الأمل في أن تعين الطبعة المنقحة لهذا الكتاب القراء، أيًّا تكن معتقداتهم، على اجتياز هذه المرحلة الصعبة بتفهم أكبر وببصيرة ونجاح.

---

(11) David Marquand, «Cameron is a no secret Thatcherite,» *Guardian Weekly* (5 September 2008).

1

مقدمة - ما الفكرة العظيمة؟

هناك لوحة معدنية مُثبتة على حائط كنيسة الصعود (Church of Ascension) في بلاك هيث (Blackheath) إحدى ضواحي لندن قد كُتب عليها «الزمالة هي الحياة، وغياب الزملاء في الحياة يعني الموت، ولكن في جهنم لا وجود للأخوة، فكل نفس بما كسبت رهينة». إن جون بول (John Ball)، قائد ثورة الفلاحين الذي نطق بهذه الكلمات حوالى عام 1381، لم يفكر في نفسه كجزء من «المجتمع المدني»، غير أن مشاعره تردد صداها عبر القرون في أعماق أي إنسان كان قد التحق بمجموعة أو أسس رابطة أو جمعية، أو تطوّع للدفاع عن قضايا يؤمن بها ويعمل على مساندتها. فالعمل الجمعي، في بحثه عن المجتمع الصالح، هو جزء عالمي من التجربة الإنسانية، مع أنه يتجلى بطرائق شتى لا حصر لها عبر الزمان والمكان والثقافة. ففي مقاطعة سوليفان في نيويورك، حيث أقضي عطلة نهاية الأسبوع، أجد نفسي محاطًا بأمثلة معاصرة على مثل هذه الظاهرة؛ خدمات طوعية لمكافحة الحريق، توفير الأعلاف مجانًا لمن لا يقدرون على شرائها لإطعام حيواناتهم، مبيعات موسيقية من خلال محطة إذاعة W-JEFF وهي المحطة العامة الوحيدة التي تعمل بالطاقة الكهرمائية، نشاطات مجلس يدعو إلى السلام بين الأديان (The Interfaith Council Peace Vigil) على مقربة من تمثال الحرية، وفريق عمل محلي يُعنى بمرضى نقص المناعة المكتسبة ويُعرف بـ «HIV/AIDS Taskforce»، إضافة إلى وجود عدد هائل من المجموعات تلبي ما يخدم الشأن العام برغبة واهتمام. ومع هذا كله تبقى مقاطعة سوليفان محرومة

اقتصاديًا ومنسية سياسيًا، من بين مجتمعات محلية تعيش على هامش أُمة تقاسي العنف وغياب المساواة، وغير قادرة على حل مشكلاتها الاجتماعية الملحة. وعلى ما يبدو، فإن مجتمعًا مدنيًا قويًا لا يُعد ضمانًا بأن المجتمع سيكون قويًا ومدنيًا.

وللمفاهيم المتصلة بالمجتمع المدني تاريخ حافل وطويل، لكنها احتلت خلال السنوات الخمس عشرة الماضية فقط مركز الصدارة على المسرح العالمي. ويعود هذا التطور إلى عدد من الأسباب: انهيار الشيوعية وما تبعها من من انفتاح على الديمقراطية، والتحرر من الوهم المتعلق بنماذج اقتصادية وسياسية من الماضي، والتوق إلى الاندماج في المجتمع ضمن عالم يزداد الشعور فيه بعدم الأمن يومًا بعد يوم، والصعود السريع للمنظمات غير الحكومية (NGOs) على الساحة العالمية. واليوم، تظل فكرة المجتمع المدني رائجة في أوساط موظفي الحكومة والصحفيين ووكالات التمويل والكتّاب والأكاديميين، فضلاً عن ملايين الناس عبر العالم ممن يرون أنها مصدر إلهام لهم في نضالهم من أجل عالم أفضل، فتجد سياسيين ومفكرين من اليسار واليمين وما بينهما يستشهدون بفكرة المجتمع المدني كحل لمعضلات اجتماعية وسياسية، ويدّعي كل طرف من النطاق الأيديولوجي امتلاك هذه الفكرة، لكن السؤال هنا: ما هي هذه الفكرة بالضبط؟

يعرّف «معهد كاتو» (Cato Institute) الحرياتي النزعة (Libertarian) في واشنطن العاصمة «المجتمع المدني» بأنه يعني «أساسًا تقليل دور السياسة في المجتمع وذلك بتوسيع الأسواق الحرة ونطاق الحرية الفردية»[1]. أما دون إيرلي (Don Eberly) المفكر القيادي المحافظ فيذهب إلى أبعد من ذلك، حيث يقول: «مع اقتراب القرن الحادي والعشرين، ظهر مصطلح جديد في النقاش الأميركي السياسي، حاملاً معه توقًا جماعيًا لأمة تبحث عن توجّه جديد.

---

(1) من رسالة غير مؤرخة بشأن جمع أموال وموقعة من رئيس معهد كاتو (Cato) إدوارد هـ. كرين (Edward H. Crane) وتسلمها المؤلف عام 2001. الحافز بالنسبة إلى المساهمين في هذا الجهد هو نسخة إهداء من كتاب *Little Civics Lessons* لمؤلفه ب. ج. أورورك (P. J. O'Rourke).

ذلك المصطلح هو 'المجتمع المدني'». وهذا من شأنه إثارة دهشة اليساريين الذين يعتبرونه حاضنة لبذور تشي بحركات اجتماعية تقدمية. ثم يأتي دور «معهد المدافعة» (Advocacy Institute) وهو بمنزلة «الأنا الأخرى» (alter-ego) لـ «معهد كاتو»، فيصف ص بأنه «أفضل طريق للعمل السياسي في عالم ما بعد الحرب الباردة» و«مجتمع يحمي من ينتظمون لتحدي السلطة»، وهو أيضًا «البديل الوحيد للدولة التسلطية والسوق المستبد»[(2)]. ويذهب مفكرو «الطريق الثالث» (Third Way) مثل أنتوني غدنز (Anthony Giddens) وبنجامين باربر (Benjamin Barber) إلى ما هو أبعد من ذلك، فيعتبرون أن المجتمع المدني - من خلال تصحيحه اللطيف لسلسلة متعاقبة من فشل الدولة والسوق - قد يكون الحلقة المفقودة في نجاح الديمقراطية الاجتماعية. في الوقت نفسه، أصبح المجتمع المدني في الأوساط الأكاديمية هو الطبق الشهي للعلوم الاجتماعية، فهو «المفتاح التحليلي الجديد الذي سيكشف ما يكتنف النظام الاجتماعي من غموض». ويصف الكاتب الأميركي جيريمي ريفكن (Jeremy Rifkin)، مثلًا، المجتمع المدني بأنه «أملنا الأخير والأفضل»، ويرى السياسيون من حزب العمال الجديد (New Labor) في المملكة المتحدة أنه ركن مركزي لـ «مشروع» جديد سيعمل على تماسك المجتمع في تصديه لانقضاض الأسواق المتعولمة. ثم إن الأمم المتحدة والبنك الدولي يعتبران المجتمع الدولي أحد مفاتيح «الحوكمة الجيدة» والنمو الهادف إلى تخفيض الفقر. وحتى لا يُعتقد أن هذه مؤامرة غربية كبرى، فإن لدي هنا طبعة من مجلة إخبارية صينية

(2) الاقتباسات في هذا الجزء من الفصل تأتي بالترتيب نفسه الذي كُتبت فيه من: Don E. Eberly, *America's Promise: Civil Society and the Renewal of American Culture* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 1998), pp. 4-5; The Advocacy Institute's 2001 Annual Report; Jan Aart Scholte, *Democratizing the Global Economy: The Role of Civil Society* (Coventry: University of Warwick, Centre for the Study of Globalization, 2002), p. 2; Carl Boggs, *The End of Politics: Corporate Power and the Decline of the Public Sphere* (New York: Guilford Press, 2000), p. 259; «Stephen White,» Cited in: Robert C. Post and Nancy L. Rosenblum, eds., *Civil Society and Government* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002); Adam Seligman, *The Idea of Civil Society* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992), and Jeremy Rifkin, *The End of Work: The Decline of the Global Labor Force and the Dawn of the Post-Market Era* (New York: G. P. Putnam, 1995), p. 280,

انظر أيضاً: Don E. Eberly, *The Rise of Global Civil Society: Building Communities and Nations from the Bottom Up* (New York: Encounter Books, 2008).

شبه رسمية صادرة في خريف عام 2002 واسمها هواشنغ شديان (*Huasheng Shidian*) تنتحل آراء وكلمات العالم الأميركي لستر سالامون (Lester Salamon) وتقول: «إن الدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في القرن الحادي والعشرين سيكون مهمًا مثلما كان دور الدولة القومية (nation-state) مهمًا في القرن العشرين». وهؤلاء رفاق درب غريبون ولهم أحلامٌ طموحة، لكن هل يمكن أن يكونوا كلهم على صواب؟

لا يتفرد مفهوم «المجتمع المدني» بهذه الصفات المتلوّنة، لكن عندما تُستعمل العبارة نفسها لتبرير وجهات نظر متباينة جوهريًا كالتي ذكرناها آنفًا، يكون الوقت قد حان بالتأكيد لطرح أسئلة أكثر عمقًا حول ما يدور الآن. ومع كل هذا، فإن فكرة تعني كل شيء قد لا تدل على شيء يذكر. والمطلوب في الحد الأدنى وضوح تفاهمات مختلفة في الحوار، إذا ما أردنا أن يكون بيننا نقاش معقول. ومع ذلك، فإن نظرة فاحصة لأدبيات المجتمع المدني ستخلق بسرعة شعورًا تامًا بالإرباك والحيرة لدى معظم الناس. واستنادًا إلى النسخة التي يتبعها المرء، يكون المجتمع المدني إما منتجًا محددًا من منتجات الدولة القومية والرأسمالية (نشأ تلقائيًا للتوسط في النزاع بين الحياة الاجتماعية واقتصاد السوق عندما عملت الثورة الصناعية على فسخ أواصر القربى والمجتمع الأهلي التقليديين)، أو تعبيرًا عالميًا عن الحياة الجماعية لأفراد عاملين وناشطين في جميع البلدان وفي مراحل التطور كافة، لكن التعبير عن ذلك يجري بطرائق مختلفة وفق التاريخ والثقافة والسياق. ولما كانت الدول القومية في الجزء الأكبر من العالم النامي نتاجًا كولونياليًا يتميز اقتصاد السوق فيها بالهشاشة، فإن المجتمعات المدنية في الجنوب لا بد من أن تكون مختلفة عن مثيلاتها التي ظهرت في الشمال.

ويرى بعضهم المجتمع المدني واحدًا من قطاعات ثلاثة (إلى جانب الدولة والسوق) منفصلاً عن القطاعين الآخرين ومستقلاً عنهما، مع أنه أحيانًا يكون متداخلاً معهما في وسط الطريق، بينما يؤكد فريقٌ آخر على الحدود والعلاقات المتبادلة «غير الواضحة» الموجودة بين هذه القطاعات التي تتخللها

هجائن من أنواع متعددة بشكل متزايد. كما أن بعض المفكرين أيضًا يدعون أن روابط معينة فقط تشكل جزءًا من المجتمع المدني، لأنها طوعية وديمقراطية وحديثة ومدينية ومطابقة لمجموعة من المقاييس المعيارية محددة مسبقًا. ويصر آخرون على أن الروابط كافة مؤهلةٌ للعضوية، بما في ذلك المجتمع «غير المدني» والروابط التقليدية القائمة على ما ورثتهُ من سمات مميزة، كالأصل الإثني. وهنا يُطرح بعض الأسئلة: هل تقع العائلات «داخل» هذا الإطار أم «خارجه»، وماذا عن قطاع الأعمال؟ وهل المجتمع المدني حصنٌ ضد الدولة، أم هو داعم لا غنى عنه لمُصلحي الأجهزة الحكومية، أم أنه يعتمد على تدخل الدولة للحفاظ على وجوده؟ وهل هو مفتاح لحرية الفرد من خلال تجربة التعدُّدية المضمونة، أم أنه يُشكل تهديدًا للديمقراطية من خلال سياسة ذات مصالح خاصة؟ وهل هو اسم (بمعنى أنه جزء من المجتمع) أم صفة (أي نوع من المجتمعات)، أم حلبة للمداولة الاجتماعية، أم أنه مزيج من الثلاثة معًا؟

ليس من الصعب على المرء أن يجد دعمًا لأي من هذه المواقف، وسنسمع أكثر من ذلك عن محاجات مختلفة لاحقًا في هذا الكتاب. ولكن ماذا يمكن أن يفعل المرء بفكرة يبدو أن ليس ثمة أساس ثابت لها، إلى حد أن التعريفات تكون أشبه بمحاولة تثبيت الهلام على الحائط؟ قد يكون أحد ردود الفعل التخلي عن هذه الفكرة تمامًا، كما يوصي جون غريمند (John Grimond) في مجلة الإكونومست (*The Economist*). فمفهوم «المجتمع المدني» يرد في واحدة من خمس مقالات رئيسة نشرتها المجلة في مطبوعتها الرائدة العالم عام 2002، وضربت به عرض الحائط باعتباره ستارًا دخانيًا لإخفاء النوايا الحقيقية لـ «المشتبه بهم المعتادين» (والمقصود «المنظمات غير الحكومية وأجندتها التي اختارتها بنفسها»)، و«تعبيرًا مشوشًا لأناس مشوشي التفكير». ولتحاشي ما قد يشوب رسالته من التباس، يضيف غريمُند أن وصف المجتمع المدني على هذا النحو «قد يكون خيريًا أكثر مما يجب».

على الرغم مما ينطوي عليه من إغراء، فإن هذا الطرح قد يعد خطأً فادحًا. فمفهوم المجتمع المدني في حد ذاته لا يزال مفعمًا بالحيوية والنشاط

في ميادين السياسة والسياسة العامة، والحراك (activism) والمعونات الأجنبية، وذلك على الرغم من أن المناقشات حوله «تشوبها فرضيات التعصب الإثني (Ethnocentric)، وقد تطورت في ظروف اجتماعية لم تعد قائمة في أي ركن من العالم المُعاصر»، كما أنها «لم تعد مبنية على أي نظرية أو مبادئ متماسكة»، و«أنها انكمشت لتصبح مجرد مُلتقى (Rendezvous) أيديولوجي لمن كانوا عدا ذلك في عداد الخصوم»، فغدت بهذا «غير فاعلة كنموذج للممارسة الاجتماعية والسياسية»[3]. لذلك، فإن «الإرباك الفكري الحاصل قد يوجه ضربة قاصمة إلى العـالم الواقعي إذا ما وضعنا في الحسبان أن المجتمعات المدنية أصبحت الآن معترفًا بها كساحة مشروعة للتدخل الخارجي»[4]. وعندما يصبح المجتمع المدني شعارًا، فإن ذلك ينذر بخطر يحدق بالوضوح المفاهيمي، والصرامة التحليلية، والأصالة (authenticity) التجريبية، والملاءمة السياسية والإمكانات التحررية أيضًا. ولكن من غير المحتمل أن تُحَل هذه المشكلة من طريق الازدراء الانتقائي، والوعظ الأكاديمي والمحاولات المبذولة لتحقيق إجماع عالمي.

ما هي إذًا الطريقة المُثلى للسير قدمًا؟ أعتقد أنها تكمُن في تحقيق المزيد من الوضوح والصرامة كي يكون الحوار حول التفسيرات المُختلفة لمصطلح المجتمع المدني على أساس مزاياها. فمن دون توخي الوضوح والصرامة، ستكون نظريات المجتمع المدني إرشادًا هزيلاً للسياسة العامة والعمل المواطني، مهما تكن القيم والأهداف المطروحة. إذ يمكن للصرامة أن تفضح العقيدة المتعصبة/ الدوغما (dogma) التي تتنكر تحت قناع الحقيقة، كما أنها تكون قادرة على تحدي راسمي السياسات الذين يشحذون فأسهم الأيديولوجية. وكما سأحاول بيانه في الفصول المقبلة، يمكن للأفكار المتعلقة

(3) Elizabeth Dunn and Chris Hann, eds., *Civil Society: Challenging Western Models* (London: Routledge, 1996), p. 1; Simone Chambers and Will Kymlicka, eds., *Alternative Conceptions of Civil Society* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002), p. 1; Sunil Khilnani, «The Development of Civil Society,» in: Sudipta Kaviraj and Sunil Khilnani, eds., *Civil Society: History and Possibilities* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), p. 11, and Adam Seligman, *The Idea of Civil Society* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992), p. 169.

(4) انظر: Gordon White, «Civil Society, Democratization and Development: Clearing the Analytical Ground», *Democratization*, vol. 1, no. 3 (1994), p. 376.

بالمجتمع المدني أن تبقى حية وتزدهر في إطار نقدي صارم إذا كنا على استعداد للتخلي عن الأحكام التعميمية الخادعة والحلول السحرية والأدوية الناجعة المُعدة لعلاج جميع الأمراض. وهذا الكتاب لا ينشُد الإجماع في الرأي (وهو أمر سيكون من المستحيل أصلاً تحقيقه في النقاش حول المجتمع المدني)، بل يرمي إلى المزيد من الوضوح. ويحدوني الأمل في أن تكون هذه الدرجة العالية من الوضوح أساسًا لمداولة أفضل في المستقبل.

المجتمع المدني: نبذة قصيرة جدًا عن تاريخ الفكرة

من أجل تحقيق المزيد من الدقة، تكمن الخطوة الأولى في تحديد أُصول التفاهُمات المختلفة المعاصرة لمصطلح المجتمع المدني في تاريخ الفكر السياسي. وهذا الكتاب ليس كتابًا نظريًا ولا هو عن نظرية المجتمع المدني، لكن لكي نتفهم السبل التي أدت إلى تشوُّش النظرية وسوء التطبيق في الممارسة، لا بد لنا من جولة سريعة خلال النظرية. وكما تذكرنا مقولة كينز (Keynes) المأثورة، «إن الرجال العمليين في السلطة، والذين يظنون أنفسهم حصينين عن التأثيرات النظرية، يكونون عادة عبيدًا لعالم اقتصادٍ بائد (defunct economist)»، تمامًا كما هو الحال اليوم مع «بُناة المجتمع المدني» المدفوعين بوعي أو من دون وعي إلى طرح أفكار متجذرة في الماضي.

ولحسن الحظ، ننعمُ بعدد وافر من الكتب التي تزودنا بتفاصيل ممتازة عن تاريخ هذه الفكرة[5]. فهي تبين لنا كيف كان المجتمع المدني ولا يزال نقطة انطلاق مرجعية للفلاسفة منذ العصور القديمة في نضالهم من أجل فهم قضايا العصر الكبيرة: طبيعة المجتمع الصالح، وحقوق المواطنين ومسؤولياتهم، وممارسة السياسة والحكومة، وبصورة خاصة جدًا، كيف يمكن

(5) انظر مثلاً: Seligman, *The Idea of Civil Society*; J. Keane, *Civil Society: Old Images, New Visions* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1998); J. Ehrenberg, *Civil Society: The Critical History of an Idea* (New York: New York University Press, 1999); M. Foley and V. Hodgkinson, eds., *The Civil Society Reader* (Hanover, NH: University Press of New England, 2002); J. Hall and F. Trentmann, eds., *Civil Society: A Reader in History, Theory and Global Politics* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2005), and J. Alexander, *The Civil Sphere* (Oxford: Oxford University Press, 2006).

العيش معًا بسلام من خلال التوفيق بين استقلالنا الفردي وتطلعاتنا الجمعية وموازنة الحرية مع حدودها ومزاوجة التعددية والانسجام، وذلك كي تتمكن المجتمعات المركبة من العمل بكفاية وعدالة في آن. كانت هذه المسائل من الصعوبة بمكان بحيث تعذر حلها في مجتمعات محلية صغيرة ومتجانسة ساعد التفاعل الاجتماعي المباشر فيها على بناء الثقة والمعاملة التبادلية، لكن في عالم يتجه نحو الاندماج المتزايد ولا تنطبق عليه أي من هذه الشروط، أصبحت هذه المسائل أكثر إلحاحًا إلى حد بعيد جدًا. ومع ذلك، فإن الاحتجاج الذي شهدته أوروبا الشرقية خلال الثمانينيات من القرن الماضي كان مثله بالتأكيد مألوفًا لدى أرسطو (Aristotle) وهوبز (Hobbes) وفيرغسون (Ferguson) وتوكفيل (Tocqueville) وغرامشي (Gramsci) وغيرهم ضمن اللائحة الطويلة لمفكري المجتمع المدني، والتي تعُود إلى ألفي سنة من الزمن. وعلى الرغم من أن صورة هذه الأفكار تضاءلت بالتأكيد، فإن الحوار حول المجتمع المدني كان دائمًا جزءًا من المناقشات السياسية والفلسفية.

وفي الفكر الكلاسيكي القديم، كان يتعذر التمييز بين المجتمع المدني والدولة، حيث إن كليهما يُشير إلى نموذج من الترابط السياسي يحكم الصراع الاجتماعي من خلال فرض قوانين تحول دون إلحاق أحد المواطنين ضررًا بالآخر. وتشير كلمة «Polis» كما استخدمها أرسطو إلى تجمع روابط «association of associations» مكنت المواطن (أو أولئك الأفراد القلائل المؤهلين) من المشاركة في المهمات الفاضلة المتمثلة في الحكم والخضوع للحكم. وبهذا المعنى، مثلت الدولة شكلاً «مدنيًا» من المجتمع ووصفت مدنيته (civility) متطلبات المواطنة الصالحة. وفي أواخر العصور الوسطى واصل المفكرون هذا التقليد بأن ساووا بين المجتمع المدني و«روابط أمم منظمة سياسيًا»، وكان هذا النموذج من الحضارة ممكنًا لأن الناس كانوا يعيشون في تجمعات يحكمها القانون وتحميها الدولة[6]. والبديل، كما أشار توماس هوبز في كتابه ليفياثان (*Leviathan*)، هو «البقاء للأصلح» (survival of the fittest).

---

(6) J. Ehrenberg, *Civil Society: The Critical History of an Idea* (New York: New York University Press, 1999), xi.

وبين عامي 1750 و1850 اتخذت الأفكار المتعلقة بالمجتمع المدني منعطفًا جديدًا وجوهريًا استجابة لاستشعارها أزمة في النظام الاجتماعي الحاكم. وما دفع إلى هذه الأزمة هو صعود اقتصاد السوق وما أثاره من تمايز متزايد في المصالح، مثل «مجتمعات محلية من الغرباء» التي حلت محل «مجتمعات محلية من الجيران»، كما تفاقمت الأزمة أيضًا إثر انهيار المناسق (paradigms) النظرية التقليدية للسلطة نتيجة لاندلاع الثورتين الفرنسية والأميركية. وعلى النقيض من أرسطو وأفلاطون وهوبز، اعتبر المفكرون في حركة التنوير (Enlightenment) المجتمع المدني خطًا دفاعيًا ضد تجاوزات الدولة غير المبررة على حقوق الفرد وحرياته التي نالها حديثًا والمنظمة بواسطة الجمعيات الطوعية. في هذه المدرسة الفكرية كان المجتمع المدني عالمًا ينتظم ذاتيًا ويضم روابط ملتزمة بالمُثل (ideals) والأهداف نفسها التي كانت في حاجة ماسة إلى حماية نفسها من الدولة من أجل الحفاظ على دورها في مقاومة الاستبداد مهما كان الثمن. وكان هذا موضوعًا تبناه جمعٌ من المفكرين مثل جيمس ماديسون (James Madison) في كتابه أوراق فيدرالية (*Federalist Papers*) وألكسيس دو توكفيل (الذي قد يكون أشهر المتحمسين للمجتمع المدني على الإطلاق)، وفي مرحلة متأخرة جدًا تبنت هذا الموضوع «حلقات صغيرة من أجل الحرية» شكلها منشقون في أوروبا الشرقية والكتّاب الذين رحبوا بهم في الغرب مثل إرنست غلنر (Ernest Gellner)، وتبناه أيضًا أكاديميون مثل روبرت بوتنام (Robert Putnam) الذي شرع في تقصي حالة الحياة الترابطية وآثارها في إيطاليا والولايات المتحدة وأماكن أخرى، مثيرًا بذلك نقاشًا جديدًا تمامًا حول «رأس المال الاجتماعي» في العملية. وكان الموضوع الغالب في هذا الحوار هو أهمية الجمعيات الطوعية في كبح سلطة المؤسسات الداعية إلى التمركز، وحماية التعددية ورعاية أعراف اجتماعية بناءة، خصوصًا «تعميم الثقة والتعاون». وقد اعتُبرت إقامة مجتمع مترابط وواضح إلى حدٍّ كبير يشمل عُضويات متداخلة أساسًا لأي نظام حكم ديمقراطي مستقر، ورادعًا يحول دون هيمنة أي مجموعة بمفردها، وحاجزًا ضد أي قُوى مناوئة للديمقراطية[7].

(7) لمراجعة جيدة لهذه النقاشات، انظر: J. Cohen and A. Arato, *Civil Society and Political Theory* (Cambridge, MA: MIT Press, 1992).

يلقى هذا المعتقد الفكري التوكفيلي الجديد قبولاً واسعًا اليوم، خصوصًا في الولايات المتحدة، حيث يتناغم بشكل طبيعي مع تقاليد الحكم الذاتي القائمة أصلاً، ومع الشكوك إزاء الدولة، والقلق إزاء عزوف الجمهور عن الانخراط في السياسة والمجتمع المدني، كما أن لهذا المعتقد الفكري صلة وثيقة بمدارس فكرية أخرى مثل «الجماعوية» (communitarianism) و«المحلية» (localism) و«المساواة الليبرالية» التي تناولها بالبحث مايكل والزر (Michael Walzer) ووليام غالستون (William Galston) وآخرون[8]. وعلى النقيض من دعاة الليبرالية الكلاسيكية، يدرك أنصار المساواة الليبرالية الآثار المُنهكة الناتجة من انعدام تكافؤ فرص الحصول على الموارد وكذلك في ما يتعلق بعافية المجتمع المدني وأدائه وظيفته. ويتميز هذا الطرح بنظرة ثاقبة، وقد اعتمد الباحثون هذه الأفكار وبنوا على أساسها نقدًا شاملاً للمعتقد الفكري التوكفيلي الجديد الذي يركز على العقبات البنيوية التي تحول دون تمكن بعض المجموعات من الإفصاح بوضوح عن مصالحها، وعلى التمركز حول الإثنية (ethnocentrism) أو مجرد عدم صدقية فرضيات تتعلق بالروابط وتأثيراتها، وفشل في تفسير أثر العولمة، وإعادة هيكلة اقتصادية، وفساد سياسي وعلاقات سُلطوية ذات أنواع مختلفة[9]. حتى هذا النقد، على أي حال، يمتد عبر التاريخ ليتصل بحوارات أبكر تتعلق بالأفكار التي تطورت خلال عصر التنوير. وكان هيغل (Hegel) في مقدمة هؤلاء النقاد الأوائل الذين ركزوا على اللامساواة والصراعات التي احتدمت بين المصالح السياسية داخل المجتمع المدني وتطلبت رقابة دائمة من الدولة كي يبقى المجتمع «مدنيًا». وقد تناول كارل ماركس (Karl Marx) هذا الموضوع بشكل أوسع، ورأى أن المجتمع المدني ما هو إلا أداة ثانية لتوسيع نطاق مصالح الطبقة السائدة في ظل الرأسمالية. وتلاه في ذلك أنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci)، الشخص الذي «قد يكون بمفرده هو المسؤول عن إحياء

---

(8) انظر الإسهامات كما وردت في: Post and Rosenblum, eds., *Civil Society and Government*, and Chambers and Kymlicka, eds., *Alternative Conceptions of Civil Society*.

(9) أفضل ملخص لهذه الملاحظات النقدية تجده في: B. Edwards, M. Foley and M. Diani, eds., *Beyond Tocqueville: Civil Society and the Social Capital Debate in Comparative Perspective* (Hanover, NH: University Press of New England, 2001).

مصطلح المجتمع المدني في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية»[10]. ومع أن غرامشي عبّر عن فكره في إطار طروحات ماركسية، إلا أنه توصل إلى بعض النتائج المختلفة عن معلّمه الفكري. فالمجتمع المدني من وجهة نظر غرامشي هو موقع التمرد ضد ما هو تقليدي، بالإضافة إلى كونه ساحة لإقامة هيمنة ثقافية وأيديولوجية، تتجلى من خلال العائلات، والمدارس، والجامعات ووسائل الإعلام والجمعيات الطوعية أيضًا، لأن جميع هذه المُؤسسات لها أهميتها في تحديد السلوكيات السياسية للمواطنين.

اتخذ فلاسفة في الولايات المتحدة من أمثال جون ديوي (John Dewey) وحنة أرندت (Hannah Arendt) أفكار غرامشي ميدانًا للاختصام وطوروا حولها نظرية «المجال العام»، وهو مكون جوهري للديمقراطية. وبكلمة «العام» (public) كان ديوي يعني التجربة التشاركية للحياة الاجتماعية والسياسية التي تُعزز المداولات العامة في شأن قضايا الساعة المهمة. وكان من الواجب التصدي لكل ما يتسبب في تأكّل المجال العام، مثل تتجير (commercialization) الإعلام أو تسليع (commodification) التعليم. ولا يزال يتردد صدى مثل هذه الأفكار اليوم بين الأميركيين الملتزمين بـ «الديمقراطية التداولية» (deliberative democracy). لكن المجال العام بلغ أعلى مستويات الوضوح في أوروبا بصورة خاصة، من خلال عمل يورغن هابرماس (Jürgen Habermas). فقد جمع هابرماس بين التقليد الماركسي الذي يكشف عن الهيمنة في المجتمع المدني والتقليد الليبرالي الذي يؤكد على دوره في حماية الاستقلال الفردي، وحاك نسيجًا من هذه الخيوط المختلفة في سلسلة معقدة من البُنى النظرية حول «الفعل التواصلي» (communicative action) و«الديمقراطية الاستطرادية» (discursive democracy) و«استعمار عالم الحياة» (colonization of the life world). فبالنسبة إلى هابرماس وآخرين من المنظرين النقديين، يُعرف المجتمع المدني السليم بأنه المجتمع «الذي يسيّره أفراده من خلال معانٍ مشتركة» تُرسى ديمقراطيًا من

---

(10) Foley and Hodgkinson, eds., *The Civil Society Reader.*

طريق بُنى تواصلية في المجال العام[11]. وتتردد أصداء هذه الأفكار اليوم لدى مُنظرين وناشطين يساريين يعتبرون المجتمع المدني حلبة للسياسة التقدمية - أي أنه «الأساس الاجتماعي لمجال عام ديمقراطي يمكن من خلاله تفكيك ثقافة اللامساواة» - كما يتردد صدى هذه الأفكار أيضًا في طروحات فلاسفة سياسيين من أمثال جون كين (John Keane) وجفري ألكسندر (Jeffrey Alexander) الذين يحاولون بناء مفاهيم جديدة لمجتمع مدني يحترم ويفحص الفرق بين الجماعات من طريق تعزيز الانخراط غير العنيف من «أعلى إلى أسفل» (from above) (من خلال سلطة الدولة الراسخة في الدساتير الوطنية والقانون الدولي) ومن «أسفل إلى أعلى» (from below) (من خلال تحويل النزاعات العنيفة إلى حياة ترابطية خالية من العنف، وأيضًا من خلال المجال العام)[12].

هذه الرحلة العابرة في التاريخ تبين أن الأفكار التي تدور حول المجتمع المدني قد مرت بمراحل كثيرة من دون تحقيق إجماع في أي وقت مضى، فضلاً عن الأشكال المختلفة الأخرى التي نحيتُها جانبًا وحذفتها لكي أركز على الأمور الأساسية، مثل النظريات غير الغربية أو نظريات تتعلق بمجتمعات غير غربية، والأبحاث الأكاديمية بشأن المجتمع المدني الأفرو - أميركي في الولايات المتحدة وإسهامات الحركة النسوية في النقاش وغيرها من المسائل. وسأتطرق إلى هذه الإسهامات لاحقًا، مع أن معظم تحليلي يميل نحو أميركا الشمالية وأوروبا الغربية، وما أُنتج فيهما من أدبيات ذات صلة. ومع أن الدراسات والأبحاث بشأن المجتمع المدني خارج هذه البلدان في حالة نماء مستمر، إلا أنها لم تصل إلى مستوى يمكن عنده إجراء مقارنات منتظمة. ومهما كان الأمر، فإن هناك شكًا يسيرًا بأن النقاش حول المجتمع المدني سيؤدي إلى انقسام جوهري بين الباحثين. وعلى الرغم من أن هذه الانقسامات لن تبقى

---

(11) Simone Chambers, «A Critical Theory of Civil Society,» in: Chambers and Kymlicka, eds., *Alternative Conceptions of Civil Society*, p. 94.

(12) Chambers and Kymlicka, eds., *Alternative Conceptions of Civil Society*, p. 8; J. Cohen, «American Civil Society Talk,» in: R. Fullwinder, ed., *Civil Society, Democracy and Civic Renewal* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 1999); Keane, *Civil Society: Old Images, New Visions*, and Alexander, *The Civil Sphere*.

على حالها أبدًا، فإنني أسعى إلى التركيز في ما تبقى من الكتاب على ثلاث مدارس فكرية متباينة تنبثق من هذا النقاش المختصر لتاريخ الأفكار، وهي: المجتمع المدني بوصفه جزءًا من المجتمع (مدرسة توكفيل الجديدة التي تركز على الحياة الترابطية)، والمجتمع المدني بوصفه نوعًا مجتمعيًا (يتميز بمعايير وقيم إيجابية ويُفضي أيضًا إلى تحقيق أهداف اجتماعية محددة)، وأخيرًا المجتمع المدني المتجسد في المجال العام. وبعد تناول كل واحدة من هذه المدارس بالتحليل المستفيض، سيُبين الجزء الأخير من الكتاب كيف يُمكن أن ترتبط كل مدرسة بالأخرى وإلى أين يمكن لمثل هذه المقاربة أن تقودنا من حيث السياسة العامة.

تحظى كل واحدة من هذه المدارس الفكرية بتاريخ جدير بالاحترام يتجلى في مناقشات الباحثين والسياسيين وفي المؤسسات والوكالات الدولية، إلا أنها المدرسة الأولى - المجتمع المدني بوصفه حياة ترابطية - هي التي تغلب على الحوار. فطيف ألكسيس دو توكفيل هو الذي يتجول في ممرات البنك الدولي، وليس طيف هابرماس أو هيغل. وفي الواقع ثمة خلط كبير بين مدرستَي الفكر الأولى والثانية - حيث من المفترض أن حياة ترابطية صحية تسهم في تشكيل «مجتمع صالح» أو حتى إنتاجه، بطرائق يمكن التنبؤ بها - في حين أن المجال العام يكون عادة مُغفلاً. وسيكون هذا التخطيط المتسم بالتعقيد للوسائل والغايات موضع اهتمامي في شرحٍ مستفيض على الصفحات اللاحقة. لكن قبل الشروع في هذا الاستقصاء، مِن المهم أن نفهم سبب شيوع هذا التفكير الخمولي، ولماذا أصبح هذا التفسير بعينه للمجتمع المدني مقبولاً شعبيًا على نطاق واسع منذ انتهاء الحرب الباردة؟

الصُعود المتواصل للمجتمع المدني

لا شك في أن أفكار توكفيل الجديدة حول المجتمع المدني كانت ولا تزال المستفيد الرئيس من التغيرات السياسية والأيديولوجية الأوسع التي أعادت تعريف السلطات والمسؤوليات المنوطة بالدول والأسواق والتجمعات الطوعية على مدار خمسة وعشرين عامًا مضت من القرن العشرين. وعلى

المستوى الأشمل والأعم، هناك ثلاث طرائق تستطيع المجتمعات بواسطتها حل المشكلات الجمعية؛ من خلال قواعد وقوانين تطرحها السلطة القسرية، ومن خلال نتائج غير مقصودة لقرارات فردية في عالم التجارة/ السوق، وأخيرًا من خلال آليات اجتماعية كامنة في العمل الطوعي، والنقاش والاتفاق. وقد طرأ تغير كبير على كل واحد من هذه النماذج على مدار الخمسين سنة الماضية، بحيث أصبحت الحلول أساسها الدولة في فترة الحُكم الممتدة من عام 1945 حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين (عهد دولة الرفاهية في الشمال والتخطيط المركزي في الجنوب)، وحلول أساسها السوق في مرحلة متقدمة من أواخر السبعينيات حتى عام 1990 أو ما يقرُب من ذلك (الاقتصاديات الريغانية في الشمال)، و«تكيف بُنيوي» (structural adjustment) في الجنوب. وقد أدت نتائج هذين النموذجين إلى النفور منهما - جراء الأثر البالغ لتدخل الدولة المفرط والنتائج البشرية الناجمة عن الاعتماد الزائد على السوق - فتطلب الوضع مقاربة جديدة تعالج نتائج فشل كلا النموذجين الخاصين بالدولة والسوق. وقد أُطلقت على هذه المقاربة الجديدة التي اكتسبت قوة خلال عقد التسعينيات، أسماء عديدة (بما في ذلك «الطريق الثالث» (the third way) و«المحلية الجديدة» (new localism) و«المحافظة الرحيمة» (compassionate conservatism)، لكن المبدأ الأساس لهذه المقاربة هو المشاركة بين «قطاعات» المجتمع الثلاثة للعمل سويًا: العام والخاص والمدني، وتعتبر بذلك أفضل الطرائق للتغلب على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. وللمجتمع المدني، بوصفه حياة ترابطية، أهمية كبيرة بالنسبة إلى كيفية أداء العمل المشروع - كطريق جديد لتحقيق تقدم اجتماعي - حيث أصبح متطابقًا مع بناء «مجتمعات» تكون حقًا «مدنية».

بالإضافة إلى ذلك، فإن التغيرات السياسية التي بلغت أوجها بسقوط جدار برلين عام 1989 قد أضفت على فكرة المجتمع المدني شهرة لم تتمتع بها منذ عصر التنوير، لكن بطريقة شجعت كذلك على خلط الغايات مع الوسائل. وأصبح المجتمع المدني صرخة حشد للمنشقين ونمطًا جديدًا من المجتمع يتميز بمعايير ديمقراطية، وغدا في الوقت نفسه وسيلة لتحقيق ذاته

من خلال بناء حركات اجتماعية قوية بما يكفي للإطاحة بالدول التسلطية. والنموذج الإرشادي (paradigm) لحالة الخلط بين هذين المنظورين يتمثل في «حركة التضامن» في بولندا، مع أن الوضع هنا، كما هو الحال في أي مكان في أوروبا الشرقية، أظهر أن الحياة الترابطية سرعان ما تطرح جانبًا بمجرد انتخاب المنشقين لتولي وظائف رسمية. ومع ذلك، فإن صعود ديمقراطية مباشرة بوصفها صفة مميزة للتغير السياسي في أوروبا الشرقية، وفي الاتحاد السوفياتي سابقًا، يبقى اتجاهًا له أهمية عالمية بامتياز، وربما يماثل في أهميته ابتكار الديمقراطية التمثيلية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ومع استمرار التوازن بين الديمقراطيتين المباشرة والتمثيلية في حالة متغيرة لصالح الأولى - يحدوه النفور من السياسات التقليدية وتجاذبات الوسائل البديلة للمشاركة - فإن الدور السياسي للجمعيات الطوعية كوسيلة رئيسة لتنظيم مشاركة كهذه سيواصل النماء. وكما سنرى في الفصول اللاحقة، فإن هذه التغيرات تجلب معها مشكلات وفرصًا أيضًا، ولكن من غير المحتمل أن تسير في اتجاه معاكس.

وفي أرجاء العالم شجعت التحركات الرامية إلى خفض نفقات الدولة والخصخصة على نشوء مستويات جديدة من انعدام الأمن الشخصي بين أغلبية سكان العالم إزاء خلفية تكامل السوق العالمية، وحراك البشر ورأس المال، وأيضًا التغير الاجتماعي والتقني السريع. والحداثة، كما يذكرنا روبرت بلاه (Robert Bellah)، هي «ثقافة الفصل» (culture of separation). والنظام الرأسمالي لا يقدم هوية جمعية تجمع شملنا، عدا أننا مجرد مستهلكين لا غير[13]. والمؤسسات الاجتماعية التقليدية وطرائق التعامل مع مثل هذه المخاوف (على سبيل المثال: دولة الرفاهية، نقابات العمال، والعائلات الصغيرة) قد آلت إلى الزوال تدريجيًا خلال هذه العملية، مخلفة وراءها مستويات متزايدة من الشعور بعدم اليقين وهشاشة الوضع، وفي هذه الأحوال تكون العودة إلى المألوف متوقعة، وهذا هو بالضبط ما تستطيع الجمعيات الطوعية تقديمه، بوصفها واحة تعيدُ تأكيد التضامن والدعم المتبادل بين الناس المتشابهين في التفكير الذين

---

(13) R. Bellah, *Habits of the Heart: Individualism and Commitment in American Life* (Berkeley: University of California Press, 1995), p. 277.

يدعم بعضهم بعضًا عاطفيًا وماديًا، من مطاعم الفقراء إلى المساعدة الذاتية والخلاص الروحي. وهناك في الحقيقة سبب إضافي للتنامي السريع للاهتمام بالمجتمع المدني طوال العقد الماضي، وهو تجمع مقدار متعاظم من الأدلة التي توحي بأن الحياة الترابطية كان لها شأن مهم اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا أكبر مما كان يدركه الناس في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. لقد عاد المجتمع المدني لينال الاهتمام، ليس بسبب الصورة العامة (public image) وسياسة المنظمات غير الحكومية والجماعات الأُخرى وحسب، بل أيضًا لأن الأدلة المتوافرة الآن تبرر هذه الصورة، التي يعززها خبراء اختصاصيون في جامعات ومراكز فكرية وتدعمها تمويلات ضخمة من مراكز تمويل البحوث والمؤسسات والحكومات.

على صعيد أداء التنمية الوطنية، يُبين هذا المقدار من الأدلة أن التآزر بين دولة قوية ومجتمع قوي هو أحد المفاتيح اللازمة لنمو مستدام يؤدي إلى خفض مستوى الفقر. ذلك أن شبكات الروابط الوسيطة تعمل كثقل موازن لثقل المصالح الشخصية، كما أنها تشجع على المساءلة المؤسسية بين الدول والأسواق، وتوجه المعلومات إلى صناع القرار حول ما يحدث في «الجهة الناشطة»، وتشارك في المفاوضات بين الحكومة والمواطنين بشأن العقود التي تقتضيها التنمية - «نساعدكِ في توفير النمو، والاستثمار، والخدمات، وأنتِ تساعديننا في ضبط الأجور أو استيعاب تكاليف الرفاه». ففي بداية الثمانينيات، كان في تايوان، وهي من البلدان الأكثر نجاحًا بين الدول التي تأخر فيها التصنيع، ما يزيد على ثمانية ملايين عضو في جماعات وسيطة مثل هذه بما في ذلك نقابات العمال والجمعيات الطالبية والمجالس المحلية(14).

وعلى مستوى أكثر تفصيلاً، من المفيد أن نُجزّئ الأدوار التنموية للمجتمع المدني إلى ثلاثة أدوار تتصل في ما بينها بعلاقات تبادلية: الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. فالدور الاقتصادي للمجتمع المدني يركز على تأمين

(14) انظر: M. Edwards, *Future Positive: International Cooperation in the 21st Century* (London: Earthscan, 1999a), Chapter 3.

سُبُل المعيشة وتقديم الخدمات حيثما تكون الدول والأسواق ضعيفة، وعلى تعزيز القيم الاجتماعية، وشبكات الاتصالات المختلفة، والمؤسسات التي تدعم اقتصاديات السوق الناجحة، بما في ذلك الثقة والتعاون. وكما أوضح لستر سالامون وزملاؤه، أصبحت المؤسسات الطوعية في العالم كافة مُزوِّدًا أساسيًا لخدمات إنسانية (خصوصًا الصحة والرفاه الاجتماعي)، والآن تنشئ قطاعًا صناعيًا تبلغ قيمته 1.1 تريليون دولار[15]. فالمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدينية، وجماعات مدنية أخرى كانت ولا تزال مزودًا مهمًا للخدمات، والفرق الآن هو أنه يُنظر إليها على أنها قناة مفضلة لتقديم الخدمة كبديل مقصود للدولة. وبصيغ أكثر راديكالية (كالتي تلاحَظ في المنتدى الاجتماعي العالمي (World Social Forum)، يُنظر إلى المجتمع المدني على أنه وسيلة لـ «أنسنة الرأسمالية» (humanizing capitalism) من طريق تشجيع المساءلة بين مؤسسات الخدمات العامة، وتبني سياسات اجتماعية تقدمية (مثل احترام حقوق العُمال) بين الحكومات، وتجارب جديدة في «الاقتصاد الاجتماعي» الذي يجمعُ بين كفاية السوق والقيم التعاونية.

وفي دورها الاجتماعي، يُنظر إلى المجتمعات المدنية على أنها مخزون (reservoir) للرعاية، وللحياة الثقافية والإبداع الفكري، لتعليم الناس مهارات المواطنة - على الأقل بالنسبة إلى الذين ينتمون إلى مدرسة توكفيل الفكرية الجديدة - ورعاية مجموعة من الأعراف الاجتماعية الإيجابية التي تندرج بشكل غير دقيق تحت عنوان «رأس المال الاجتماعي» (social capital). ومن ثم يُنظر إلى رأس المال الاجتماعي على أنه، بدوره، عنصر حاسم في تشجيع العمل الجمعي للصالح العام، أو مجرد بناء وصون للعلاقات الاجتماعية التي تكون أساسية إذا كان على الأفراد تأدية أعمالهم بشكل فعال في مجال الاقتصادات الحديثة، حيث تزداد الطلبات على التبادل (demands of exchange) تعقيدًا. إن التأثيرات المعيارية للمؤسسات الطوعية تقع في صُلب مقولة توكفيل

---

(15) L. Salamon and H. Anheier, eds.: «Civil Society in Comparative Perspective,» in: *Global Civil Society: Dimensions of the Non-Profit Sector* (Baltimore: Johns Hopkins University, Center for Civil Society Studies, 1999), p. 8.

الجديدة، مع أن هذه قضية أخلاقية بقدر ما هي قضية اجتماعية بالنسبة إلى أنصار هذه المدرسة الفكرية. وذلك متوقع في بعض النواحي، لأن كثيرين من هؤلاء المُفكرين التوكفيليين محافظون، والمحافظون بطبعهم يميلون للالتفات بأفكارهم إلى الماضي ليعيدوا خلق واقع يعتبرونه هو الأفضل عبر الزمان، ويُعرَّف وفق مجموعة معينة من المعايير الأخلاقية. ومن ناحية أخرى، يميل الليبراليون والديمقراطيون الاجتماعيون إلى التطلع إلى مستقبل أفضل، فيُولون المجتمع المدني اهتمامًا أكبر بوصفه وسيلة لابتكار حلول جديدة. ويمكن هنا تفسير التهميش النسبي لنظريات المجال العام جزئيًا بتصاعد نفوذ المحافظين والتفكير المحافظ في السياسة الغربية.

بالنسبة إلى الدور السياسي، يُنظر إلى الروابط الطوعية بوصفها الثقل الموازن الحاسم لمجابهة الدول والسلطة المؤسسية، وعلى أنها، أيضًا، دعامة جوهرية لتشجيع الشفافية، والمساءلة، ومظاهر أُخرى لـ «الحوكمة الرشيدة» (good governance)، وهو التعبير المفضل لدى مانحي المعونات الخارجية في العصر الحديث. وحيثما تكون حقوق المواطنة الرسمية غير راسخة تمامًا بصورة خاصة، فإن المجتمع المدني هو الذي يوفر القنوات اللازمة التي يستطيع معظم الناس من خلالها إسماع صوتهم لصناع القرار في الحكومة، وحماية حقوقهم المدنية والسياسية، والعمل على تنمية مهاراتهم كقادة سياسيين مستقبلاً. وإذا ارتكز المجتمع الديمقراطي على منطلقات النظرية الديمقراطية، أقول إن مجتمعًا مدنيًا قويًا يستطيع أن يحول دون تكتّل السلطة الذي يهدد استقلالية الفرد وحق الاختيار، وفي مقدوره أيضًا تقديم آليات فاعلة لمراقبة إساءة استخدام السلطة في الدولة، كما أنه يحمي المجال العام الديمقراطي والذي من خلاله يستطيع المواطنون مناقشة غايات ووسائل الحوكمة. وقد وُثِّق بصورة جيدة دور المؤسسات غير الحكومية والحركات الاجتماعية في تعبئة المعارضة ضد الحكم التسلطي، ودعم التقدم نحو انتخابات تشارك فيها أحزاب متعددة في أفريقيا وأوروبا الشرقية وأميركا الشمالية[16]. وعلى مدار السنوات الخمس

---

(16) انظر، مثلاً: J. Harbeson, D. Rothschild and N. Chazan, eds., *Civil Society and the State in Africa* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1994); J. Keane, ed., *Civil Society and the State: New European* =

الماضية، امتدت هذه الوظائف لتصل مستوىً عالميًا، وأصبحت المؤسسات غير الحكومية ذات أثر متزايد في تحدي سياسات المؤسسات المالية الدولية وإقامة معايير مساءلة جديدة. فالمجتمع المدني بهذا المعنى «سلطة الشعب» مكتوبة بالبنط العريض.

وكما يبدو ظاهريًا في الأقل، فإن هذه الحجج توفر دعمًا قويًا لرؤية تُركز على السمة الترابطية للمجتمع المدني. وعلى أي حال، سيكون من السذاجة القول إن الدعم الرسمي للمجتمع المدني مبني فقط على نتائج الأبحاث. فمن المهم الإقرار، كما ذكرنا سابقًا، بأن ذلك الدعم «جيد للأعمال»[17]. ولا أعني بهذا قطاع الأعمال (مع أن تحركات حديثة تقوم بها مؤسسات الخدمة العامة لتفوز بحظوة لدى المنظمات غير الحكومية تعطي مثالًا إضافيًا يوضح هذا الاتجاه). لكن أي محاولة لهذه المؤسسات الرسمية تسعى إلى تطوير «شرعية من خلال الارتباط» (legitimacy by association) بمجموعات المواطنين التي تتمتع بمستويات أعلى بكثير من ثقة الجماهير. لقد أصبح تطوير علاقات إيجابية مع بُنى المجتمع المدني «دفاعًا مسبقًا» (pre-defense) ضد هجمات من القطاع نفسه. فالبنك الدولي والوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة أخذت تفتح أبوابها بتأنٍّ لجماعات المجتمع المدني على هذا النحو، وقد تكون التكلفة السياسية للانسحاب إلى الحصون الخلفية كبيرة من حيث آثارها على صورتها العامة والدعم المقدم لها. لذلك فإن نزعات كهذه تزيد أخطار الاحتواء بالطبع، خصوصًا في الوقت الذي بدأت فيه المؤسسات غير الحكومية تشعر بالقلق إزاء القول إن «دعم المجتمع المدني» يعني «الخصخصة خلسة» (privatization by stealth)، ويدل على استخدام مؤسسات الخدمات الطوعية كستار دخاني يخفي تقلص حيز الدولة والمصالح المؤسسية.

= *Perspectives* (Cambridge: Polity, 1988); A. Escobar and S. Alvarez, eds., *The Making of Social Movements in Latin America: Identity, Strategy and Democracy* (Boulder, CO: Westview Press, 1992), and J. Fox and L. Hernandez, «Mexico's Difficult Democracy: Grassroots Movements, NGOs and Local Government,» *Alternatives*, vol. 17, (1992), pp.165-208.

(17) M. Edwards, *NGO Rights and Responsibilities: A New Deal for Global Governance* (London: Foreign Policy Centre, 2000b), p. 10.

ومنذ عام 2000، بدأت تظهر إشارات تدل على أن هذه المستويات العالية من الاهتمام والدعم قد بدأت تتضاءل، مؤكدة حُكم ألن ولف (Alan Wolfe) بأن «فكرة المجتمع المدني فشلت لأنها أصبحت شعبية أكثر مما يجب»[18]. وخلُص مسؤول كبير في الحكومة الألمانية إلى القول منذ عهد قريب في حديث خاص إن «المجتمع المدني ينتمي إلى الماضي» (Civil society is passé)، مضيفًا: «لقد كانت له مكانة بارزة في التسعينيات، لكن الوقت قد حان الآن لننتقل إلى شيء آخر»[19]. وبعض هذه التحليلات النقدية ذكي ومفيد؛ فهي تُعيد تأكيد القيمة العلمية للمؤسسات الطوعية، لكنها ترفض «الأوهام المحيطة بالمجتمع المدني»، كما ترى نيرا شاندوك (Neera Chandoke)، وهي تعني بذلك الأفكار العامة المبالغ فيها والمتعلقة بأهميتها السياسية، أو قدرتها على الحلول مكان الدولة القومية (nation-state). وهذا خيال جامح أقرب ما يكون إلى «التعلق بحبال من هواء» بحسب توضيح دايفد ريف[20] (David Rieff). وهناك تحليلات نقدية أخرى تمثل ردات فعل خاطئة إزاء الاحتجاجات المناوئة للعولمة، مثل «معركة [التظاهرات الاحتجاجية في] سياتل» والمناوشات التي تبعتها، كالاتهامات الموجهة ضد المؤسسات غير الحكومية والتي تصفها بـ «فتات اليسار»، وبـ «المعتوهين» (loonies)، وبـ «مجانين الشك والارتياب في الآخرين» (paranoids) على سبيل المثال. وهي أوصاف كانت قد زينت صفحات مجلتي نيوزويك وتايم[21]. وهناك عدد من الأسباب التي تكمُن وراء ردة الفعل العنيفة هذه، من بينها مخاوف حكومات في الجنوب من أن المؤسسات غير الحكومية يُمكن أن تحل محل الدولة في أجزاء عديدة من أفريقيا جنوب

---

(18) A. Wolfe, «Is Civil Society Obsolete?,» in: E. J. Dionne, ed., *Community Works: The Revival of Civil Society in America* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1998), p. 18.

(19) نقل المحادثة إلي بروفيسور جيمس مينور (Professor James Manor) المسؤول في معهد دراسات التنمية في جامعة سسكس (University of Sussex).

(20) N. Chandoke, *The Conceits of Civil Society* (New Delhi: Oxford University Press, 2003), and D. Rieff, «The False Dawn of Civil Society,» *The Nation* (22 February 1999), pp. 11-16.

(21) من: Edwards, *NGO Rights and Responsibilities: A New Deal for Global Governance*, p. 16.

الصحراء ومن جنوب آسيا، ثم الارتباك حول «من ينتمي» إلى المجتمع المدني بعد هجمات القاعدة على نيويورك وواشنطن العاصمة يوم 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001، ثم مشاعر القلق حول أداء المؤسسات غير الحكومية، والشرعية، والمساءلة والاعتماد على التمويل الأجنبي. أضف إلى ذلك الهواجسْ التي تنتاب نقابات العمال بأن المؤسسات غير الحكومية قد اختطفت اسم المجتمع المدني ووظائفه لتحقيق مجموعة ضيقة من الأغراض، من ضمنها زيادة عدد الناخبين، وكذلك ردات الفعل العامة المناهضة للعنف في الشارع في أوساط المحتجين «ضد العولمة» (anti-globalization)؛ وأخيرًا تجدر الإشارة إلى حالات فساد في جمعيات خيرية كبرى يعلَن عنها على نحوٍ واسع[22]. وعلى أي حال، تبدو هذه التحليلات النقدية مفيدة في الإجمال لأنها تذكرنا بأن المجتمع المدني هو موضوع المناقشة وينبغي أن يستمر كذلك، إلى حدٍّ ما لأن أي مؤسسة يتنامى تأثيرها لا بد أيضًا من أن تتعرض لضغط خارجي بشأن المساءلة (تشكل المؤسسات غير الحكومية الآن «سُلطة خامسة» بحسب استفتاء حديث للرأي على مستوى العالم)[23].

لم يعد ممكنًا اعتبار المجتمع المدني حافظًا يصون فئة قليلة من الأفراد الذين يتمتعون بامتيازات؛ مثلُهم مثل المواطنين في الدولة المدينة الإغريقية (*polis*)، والذكور البيض من أصحاب الملكية في أوروبا القرن الثامن عشر، أو في الغرب والشمال والجنوب. لقد انتشرت فكرة المجتمع المدني عبر العالم لتصبح الفكرة المهيمنة والقوية في السياسة وفي الممارسة، غير أنها تبقى واقعة

---

(22) مُلخص جيد للتحليلات النقدية من الاتجاه السائد يظهر في: «Sins of the Secular Missionaries,» *The Economist* (29 January 2000), pp. 25-27,

انظر أيضًا: Michael Bond, «The backlash against NGOs,» *Prospect* (30 March 2000),

للاستجابات انظر: Edwards, *NGO Rights and Responsibilities: A New Deal for Global Governance*, p. 16; A. Van Rooy, *The Global Legitimacy Game: Civil Society, Globalization and Protest* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2004), and L. Jordan and P. van Tuijl, eds., *NGO Accountability: Politics, Principles and Innovations* (London: Earthscan, 2006).

(23) مُتاح على الموقع: http://www.edelman.com. (2002)

تحت سيطرة تفسيرات ضيقة متنازع عليها تتعلق بماهية المجتمع المدني وما يقوم به. وهذه الرؤية الضيقة تهدد بتأكّل قدرتها الكامنة كقوة إيجابية لإحداث تغيير اجتماعي. والحفاظ على هذه القدرة يتطلب توسيعًا تلقائيًا للمناقشة بحيث تشمل وجهات نظر أخرى، أقل سيطرة وأكثر تحديدًا لما يُمكن أن يسهم به كل منظور تحقيقًا لتفاهم أكثر وضوحًا في مُجمله. ونقطة الانطلاق لتلك العملية هي أن نتناول كل واحدة على حدة، وذلك بتفكيك فرضيات تعزز التفسير المألوف للمجتمع المدني بوصفه العالم الذي تسوده حياة تركز على الطبيعة الترابطية.

2

المجتمع المدني بوصفه حياة مجتمعية ترابطية

في أواخر القرن الثالث عشر، فوجئ ماركو بولو بما شهده من حياة ترابطية تنبض بالحيوية والنشاط في المدينة الصينية هانغ - جو (Hang - Zhou) «الشهيرة بالمؤسسات الخيرية، وكذلك الترفيهية»[1]، والمستشفيات العامة والأسواق والمقابر المجانية والجماعات الثقافية، ودُور المسنين التي كانت تزخر بها هذه المدينة. لا شك في أن المستكشفين الأوائل ربما شاهدوا بدورهم أشياء مُشابهة في رحلاتهم، لأن روابط كهذه كانت موجودة على الأقل منذ أيام الفراعنة. فالبشر (أو أغلبيتهم على الأقل) مخلوقات اجتماعية، والمشاركة في نشاط ما يساعدنا في حل المشكلات المتعلقة بالعمل الجماعي (كما هو في مؤسسات مستخدمي المياه بجنوب آسيا) بهدف إحداث تقدم في قضايا نؤمن بها (مثلاً، منظمة العفو الدولية)، والبحث عن معنى أكبر للحياة وشعور أسمى بتحقيق إنجاز فيها (الجماعات الدينية) أو مجرد السعي إلى الترفيه بشيء ما (مثل أندية الجوقات الموسيقية المنظمة والبولنغ التي كان يعشقها روبرت بوتنام Robert Putnam) - أقول، هذه النزعة إلى المشاركة في نشاط كهذا ما هي إلا جزء عالمي من التجربة الإنسانية. فحياة من دون فرص كهذه تكون مُعرضة بشدة - ولربما على نحو متواصل - للتلاشي أو الانهيار. وبالنسبة إلى بعض

(1) J. Goody, «Civil society in an Extra-European Perspective,» in: S. Khilnani and S. Kaviraj, eds., *Civil Society: History and Possibilities* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), p. 157.

الناس، فإن الروابط الطوعية هي الحالة الطبيعية للجنس البشري، وتكاد تكون مُحاطة بمغزى روحاني. و«البشر»، على حد تعبير ج. رونالد إنغل (J. Ronald Engel) «خُلقوا لأجل حياة ترابطية حرة، وتتجلى تلك الحقيقة المقدسة، الروح القدس، في الجمعيات كافة الملتزمة بالسعي الديمقراطي الحثيث إلى تحقيق العدالة في الحياة العامة»[2]. إن المواقف من هذا القبيل شائعة بشكل خاص في الولايات المتحدة، حيث أن ازدهار وحيوية الجمعيات تؤخذ غالبًا - على الأقل في أوساط الأميركيين - على أنها «موضع حسد العالم»[3]. كان ألكسيس دو توكفيل هو من بث هذه الروح الرومانسية في رحلاته إلى الولايات المتحدة الأميركية في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر. فـ «الأميركيون من الأعمار والأحوال والميول كافة» كما أعلن في فقرة مشهورة اليوم من كتابه **الديمقراطية في أميركا** (*Democracy in America*)، «لديهم نزعة قوية لتشكيل روابط وجمعيات»[4]. واليوم، هناك 800.000 أميركي أعضاء في فرق الإطفاء الطوعية على سبيل المثال (يشكلون 73 في المئة من فرق الإطفاء في البلاد). وهذا تقليد أميركي في جوهره بامتياز يماثل ما كان يفعله أشخاص يحملون دلاء الماء لإطفاء الحريق، إضافة إلى استعمال عربات اليد في القرون الماضية.

وقد أثارت علاقة الحب هذه المشاعر لدى مختلف الأطراف في الطيف السياسي. فالمحافظون ينظرون إلى الجمعيات على أنها وسائل لإعادة بناء قيم تقليدية أخلاقية، بينما ينظر التقدميون إليها على أنها وسائل لإعادة خلق مجتمعات كاملة. ومع ذلك، هل هذا يعني بأن العمل الطوعي يكون دائمًا أفضل سبيل لإدارة خدمة إطفاء الحريق أو لتحقيق إصلاح اجتماعي؟ منذ أمد يرجع إلى عام 1911، حذر ماكس فيبر (Max Weber) من إضفاء ملامح رومانسية على تأثير الجمعيات في خطابه أمام جمع من علماء الاجتماع في فرانكفورت: «الرجل اليوم هو رجل عمل طوعي إلى حد مخيف لم يحلم به أحد قط»، وفي معرض

---

(2) J. L. Adams, *Voluntary Associations* (Chicago: Exploration Press, 1986), viii.

(3) B. O'Connell, *Civil Society: The Underpinnings of American Democracy* (Hanover, NH: University Press of New England, 1999), p. 125.

(4) A. De Tocqueville, *Democracy in America*, 2 vols. (New York: Knopf, 1945), vol. 2, p. 114.

استشهاده بالتأثيرات السلبية على الانخراط السياسي للجمعيات الموسيقية التي كانت تتكاثر في أرجاء ألمانيا في ذلك الوقت، استبق بصورة لافتة التحليلات النقدية المعاصرة، كتلك التي أشاد بها بوتنام بالآثار الإيجابية المدنية والسياسية للجوقات الموسيقية[5]. صحيح أن للروابط والجمعيات شأنًا كبيرًا، لكن ثمة محاذير أيضًا من توقع الكثير من الحياة الترابطية، وكأنها هي «المفتاح السحري» لحل المشكلات الاقتصادية والسياسية المستعصية التي استعرضتُها بإيجاز في الفصل الأول. ويبدو، على نحو متزايد، أن هناك من يتوقع بأن تنظم الجمعيات الطوعية الخدمات الاجتماعية، وتحكم التجمعات المحلية، وتحل مشكلات البطالة، وتحمي البيئة، ويكون لا يزال لديها متسع من الوقت لإعادة بناء الحياة الأخلاقية للأمم. «لا تحملونا أكثر مما لا قدرة لنا على حمله ثم تنحون باللائمة والفشل علينا» يقول البيروفي ماريو بادرون (Mario Padron) وهو زعيم لمنظمة غير حكومية، «إننا لا نستطيع حمل هذا العبء»[6].

يركز هذا الفصل على المجتمع المدني باعتباره جزءًا من المجتمع، متميزًا عن الدول والأسواق، وعلى أكثر التفاهمات شيوعًا اليوم، وعلى المنبع المباشر لأفكار دو توكفيل عن أميركا القرن التاسع عشر. والمجتمع المدني الذي يشار إليه بالقطاع «الثالث» أو «غير الربحي»، يضم بهذا المعنى كل الجمعيات وشبكات الترابط بين العائلة والدولة التي تكون فيها العضوية والفعاليات «تطوعية» (voluntary)، ومن هذه التجمعات، المنظمات غير الحكومية المسجلة رسميًا والمكونة من أنواع عديدة ومختلفة من نقابات العمال والأحزاب السياسية والكنائس والجماعات الدينية الأخرى والمؤسسات المهنية والأعمال والجماعات الأهلية وجماعات الخدمة الذاتية والحركات الاجتماعية ووسائل الإعلام المستقلة. هذا هو «فضاء الترابط الإنساني غير القسري» كما ورد في تعريف مايكل والزر الشهير الذي أضاف إليها «مجموعة شبكات العلاقات الترابطية - التي تكونت من أجل العائلة والمعتقد الديني، والمصالح

---

(5) Adams, *Voluntary Associations*, p. 160.

(6) C. Reilly, ed., *New Paths to Democratic Development in Latin America: The Rise of NGO-Municipal Collaboration* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995), p. 7.

والأيديولوجيات - التي تملأ هذا الفراغ»[7]. ويحتاج مصطلح «Voluntary» هنا إلى بعض التوضيح، لأن العديد من هذه الجمعيات يديرها مهنيون مقابل أجر ومتطوعون أيضًا. والمعايير الرئيسة هي أن العضوية تكون توافقية أكثر من كونها مطلوبة طبقًا للقانون، بمعنى أن «الخروج مُمكن من دون فقدان الوضع القانوني أو الحقوق العامة أو المكافآت المالية»، وأن آليات العمل التطوعي تُستعمل لتحقيق أهداف، من طريق محاورة أو مساومة أو تفاوض بدلًا من إذعان تفرضه الحكومة أو حوافز السوق المقدمة من الشركات[8]. مع ذلك، وكما يُشير جون كين (John Keane)، فإن «المجتمع المدني هو مفهوم لمثل أعلى نموذجي... يصف ويتصور في آنٍ مجموعة معقدة وديناميكية من المؤسسات غير الحكومية المحمية بالقانون، والتي تنأى عن العنف، وتُنظم نفسها بنفسها، وتتفاعل داخليًا، وهي على الدوام في حالة توتر بعضها مع بعض ومع المؤسسات الحكومية التي تؤطر وتُنظم نشاطها وتمكن القائمين عليه من تنفيذه»[9]. فواقع الحياة الترابطية مُعقد أكثر بكثير مما يقترحه هذا الطرح «المثالي» (Ideal).

هل هناك «ثورة ترابطية» في العالم اليوم؟

وُجدت التجمعات الطوعية في معظم أنحاء العالم لمئات السنين. ونذكر، على سبيل المثال، الجمعيات التعاونية الريفية التي هبت للعمل في أعقاب الثورة الفرنسية؛ ورابطة الشباب المسماة The Young Men's Lyceum في مدينة سبرنغفيلد بولاية إلينوي (Illinois)، حيث مارس أبراهام لنكولن فن الخطابة لأول مرة في عام 1838؛ وحركات الإصلاح في القرن التاسع عشر مثل «Araya Samaj»

(7) M. Walzer, «The Idea of Civil Society: a Path to Social Reconstruction,» in: E. J. Dionne, ed., *Community Works: The Revival of Civil Society in America* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1998), p. 124.

(8) Robert C. Post and Nancy L. Rosenblum, eds., *Civil Society and Government* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002), and N. Uphoff, «Grassroots Organizations and NGOs in Rural Development: Opportunities with Diminishing States and Expanding Markets,» *World Development*, vol. 21, no. 4, (1993), pp. 607-622.

(9) J. Keane, *Civil Society: Old Images, New Visions* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1998), p. 6.

التي سبقت العمل السياسي الجماهيري في الهند؛ وكذلك الجماعات العديدة المنشقة التي ظلت ناشطة في أوروبا الشرقية طوال فترة الحُكم الشيوعي، على الرغم من المخاطر التي واجهتها. وعلى مدى الخمس عشرة سنة الماضية، لوحظ أن توسع بعض أنماط الحياة الترابطية قد حصل بسرعة فائقة وعلى صعيد عالمي، إلى حد أن المعلقين بدأوا يتحدثون عن «ثورة ترابطية» (associational revolution) أو «تحول في السلطة» يمكن أن يكون له مغزى مهم جدًا[10]. وباستثناء عدد صغير جدًا من الحالات، حيث لا تزال الحكومات التسلطية تُعيق تطور الجمعيات الطوعية من حيث المبدأ - في ميانمار (بورما) وفي كوبا على سبيل المثال - نلاحظ أن عدد المنظمات غير الربحية المسجلة ازداد بمعدلات غير مسبوقة في التاريخ، وبخاصة في البلدان النامية التي انطلقت من أساس متدنٍ وتلقت مبالغ كبيرة من المعونات الخارجية للاستثمار في المنظمات غير الحكومية سواء الجديدة منها أم الموجودة من قبل.

وعلى سبيل المثال، ارتفع عدد المنظمات غير الحكومية في نيبال (Nepal) من 220 في عام 1990 إلى 1210 في عام 1993، وفي بوليفيا (Bolivia) من 100 في عام 1980 إلى 530 في عام 1992، وفي تونس من 1886 في عام 1988 إلى 5186 في عام 1991[11]. وفي أضخم مسح على الإطلاق للقطاع

(10) L. Salamon, *The Global Associational Revolution: The Rise of the Third Sector on the World Scene* (Baltimore: Johns Hopkins University, Institute for Policy Studies, 1993), Occasional Paper 15.

(11) الإحصائيات في هذا الجزء من الفصل تأتي بالترتيب الذي ورد من: M. Edwards and D. Hulme, eds., *Beyond the Magic Bullet: NGO Performance and Accountability in the Post-Cold War World* (West Hartford, CT; London: Kumarian Press; Earthscan, 1995), p. 187; L. Salamon and H. Anheier, eds.: «The Third World's Third Sector in Comparative Perspective,» in: *The Nonprofit Sector in the Developing World* (Manchester: Manchester University Press, 1997), and «Civil Society in Comparative Perspective,» in: *Global Civil Society: Dimensions of the Non-Profit Sector* (Baltimore: Johns Hopkins University, Center for Civil Society Studies, 1999); M. Robinson and G. White, «The Role of Civic Organizations in the Provision of Social Services,» Conference on Public Sector Management for the Twenty-First Century, University of Manchester (29 June/ 2 July 1997), p. 10; K. Xiaoguang, *An Evaluation of the State of Development of Chinese NGOs and Suggestions for Capacity-Building* (Beijing: Chinese Academy of Sciences Research Centre, 2002); Edwards and Hulme, eds., *Beyond the Magic Bullet: NGO Performance and Accountability in the Post-Cold War World*, and T. Mertes, «Grassroots Globalism: Reply to Michael Hardt,» *New Left Review*, vol. 17 (September/ October 2002), p. 4.

غير الربحي في اثنين وعشرين بلدًا في عام 1997، تبين أن هناك ما يزيد على مليون من هذه المنظمات في الهند، و210,000 في البرازيل، 17,500 في مصر، و15,000 في تايلاند. وهناك أرقام أحدث عهدًا تشير إلى زيادات مستمرة في هذه البلدان[12]. وفي غانا وزمبابوي وكينيا، يقدم هذا القطاع 40 في المئة أو أكثر من خدمات العناية الصحية والتعليم. وحتى في الصين، حيث تبقى السياسة الحكومية تميل إلى الشك والارتياب، بلغ عدد المنظمات غير الربحية الوطنية المسجلة 2000 بحلول عام 2001. وفي مسارٍ موازٍ لهذا الازدياد في الأعداد، نلاحظ نموًا مستمرًا للمنظمات غير الحكومية على نحو فردي لتغطية الخدمات التي تقدمها لملايين الناس، خصوصًا في جنوب آسيا؛ فهناك أكثر من مليوني لجنة تعنى بتحسين الأوضاع في الريف في بنغلادش، على سبيل المثال، وما يزيد على مليون جمعية في رابطة تعنى بالمهن الحرة للنساء في الهند، وأكثر من 7000 قرية في حالة سارفودايا (Sarvodaya) في سريلانكا. كما أن هناك حركات اجتماعية آخذة في التوسع مثل «المحرومون من الأرض» في البرازيل (التي كان ينضوي تحتها أكثر من 300,000 عضو و20,000 من الناشطين الأساسيين في عام 2002).

في أوروبا الغربية والولايات المتحدة يبدو هذا النمط أكثر تعقيدًا، ويرجع ذلك إلى ادعاءات متضادة بشأن صُعود أو سُقوط أنواع مختلفة من الجمعيات منذ الحرب العالمية الثانية. وقد بنى روبرت بوتنام شهرته على أطروحته بأن الانخراط المدني في أميركا بمجمله قد تضاءل، مع أنه يدرك أن المنظمات الوطنية غير الربحية قد زاد عددها من 10,299 في عام 1968 إلى نحو 23,000 في عام 1997، كما زاد العدد أيضًا في عضوية المؤسسات المهنية (على الأقل بالمعنى المطلق) مثل الكنائس وجماعات الخدمة الذاتية (مثل مدمني الكحول المجهولين (Alcoholics Anonymous)) وفي الجماعات الطوعية بخاصة في الوسط الشبابي. فقد ارتفع عدد أعضاء نادي سييرا (The Sierra Club)

---

(12) L. Salamon, *Global Civil Society: Dimensions of the Nonprofit Sector* (West Hartford, CT: Kumarian Press, 2004), vol. 2, and V. F. Heinrich, ed., *CIVICUS Global Survey of the State of Civil Society* (Bloomfield, CT: Kumarian Press, 2007), vol. 1: *Country Profiles*.

من 14,000 في عام 1970 إلى أكثر من 550,000 في عام 1996. وفي جماعة السلام الأخضر (Green Peace)، ارتفع عدد الأعضاء من 250 عضوًا فقط عام 1971 إلى 1.7 مليون عضو بعد خمس وعشرين سنة. وهناك أيضًا صحوة واعدة بالكثير في نشاط القواعد الشعبية في أوساط الجماعات الأهلية من ذوي الدخل المتدني والمهاجرين[13]. في المقابل، تضاءلت الشبكات الاجتماعية المُتقاطعة، وتدنت أيضًا بشكل كبير عضوية التنظيمات الجماهيرية التقليدية (كما في روابط الآباء والمعلمين) وفي نقابات العمال (بنسبة بلغت 62 في المئة في مجال التصنيع و78 في المئة في مجال البناء)[14]. ويبدو التضاؤل شديدًا، ولا سيما في أوساط المرأة. وربما يعود ذلك إلى الضغوط المتزايدة على أوقاتهن وعدم توافر الدعم الكافي للعناية بالأطفال في أميركا. وعندما يتوفر مثل هذا الدعم (كما هو الحال في المملكة المتحدة، وكندا وهولندا مثلًا)، يكون التأثير على مشاركة المرأة إيجابيًا إلى حد كبير[15]. مع ذلك، فإننا نشهد النمط الأوسع نفسه في المملكة المتحدة، حيث تضاءلت كثيرًا أعداد تنظيمات «المعونات المتبادلة» (mutual aid) ونقابات العمال منذ عام 1945، غير أن المنظمات غير الحكومية وجمعيات الدفاع عن الحقوق تنامت بقوة. فقد زادت عضوية «جمعية أصدقاء الأرض»، مثلًا، من 75,000 عضو في عام 1988 إلى 200,000 في عام 1995، في حين أن العضوية في «منظمة

---

(13) C. Chetkovich and F. Kunreuther, *From the Ground Up: Grassroots Organizations Making Social Change* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2006).

(14) R. Putnam, *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community* (New York: Simon & Schuster, 2000), pp. 49, 83, 173, 133; E. Ladd, *The Ladd Report* (New York: Free Press, 1999), p. 29; T. Skocpol, «Advocates without Members: The Recent Transformation of American Civic Life,» in: T. Skocpol and M. Fiorina, eds., *Civic Engagement in American Democracy* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1999); M. Ray, *The Changing and Unchanging Face of US Civil Society* (New Brunswick, NJ: Transaction, 2002), and M. McPherson, L. Smith-Lovin and M. Brashears, «Social Isolation in America: Changes in Core Discussion Networks over Two Decades,» *American Sociological Review*, vol.71 (June 2006), pp. 353-375.

(15) R. Andersen, J. Curtis and E. Grabb, «Trends in Civic Association Activity in Four Democracies: The Special Case of Women in the United States,» *American Sociological Review*, vol. 71 (June 2006), pp. 376-400, and P. Dekker and A. Van Den Broek, «Involvement in Voluntary Associations in North America and Western Europe: Trends and Correlates 1981-2000,» *Journal of Civil Society*, vol. 1, no. 1, (2005), pp. 45-59.

العفو الدولية» (Amnesty International) تصاعدت من 39,000 عضو في عام 1987 لتصل إلى 108,300 بعد خمس سنوات[16]. وعمومًا، فإن المشاركة في منظمات طوعية في أميركا وأوروبا مستقرة أو في ازدياد من حيث الكم، لكن هذا الاتجاه يخفي تغيرات مهمة في من (who) يشارك وفي ماذا (what) يُشارك.

على المستوى الدولي، يلاحظ أن صنفًا جديدًا من المنظمات غير الحكومية وشبكات المنظمات غير الحكومية قد انبثق على مدى السنوات العشر الماضية ليشكل، وفق بعض التفسيرات، «مجتمعًا مدنيًا عولميًا» (global civil society). إن أكثر من 40,000 من المنظمات غير الحكومية الدولية و20,000 من شبكات المنظمات غير الحكومية عابرة الحدود الوطنية تمارس نشاطها بالفعل على المسرح العالمي، وقد شُكل 90 في المئة منها منذ عام 1970[17]. ومن بين هذه المنظمات أسماء شهيرة مثل «أوكسفام» (Oxfam) و«منظمة إنقاذ الطفولة» (Save the Children)، وحملات ناجحة لليوبيل الفضي عام 2000 لإغاثة المدينين (Jubilee 2000 on debt relief) وحركات عالمية مثل «التحالف الاجتماعي لنصف الكرة الأرضي» (Hemispheric Social Alliance) (الذي يزعم أنه يضم 49 مليون «عضو»)، واتحادات فيدرالية من الجماعات الأهلية مثل «قاطني الأكواخ الدولية» (Shack Dwellers International) التي تربط بين مئات الآلاف من الناس عبر قارات ثلاث، ومنظمات دولية لرؤساء البلديات والسلطات المحلية وممثلي الأعمال وأصحاب المهن والجامعات والكتّاب.

على أي حال، وعلى الرغم من هذا الكم الهائل من الأرقام، فإن الحقيقة الوحيدة التي لا لبس فيها عن الاتجاهات في الحياة الترابطية عالميًا هي أن أعداد المنظمات غير الحكومية المسجلة رسميًا قد ارتفعت بشكل جوهري منذ عام 1989. أما المعلومات المهمة الأخرى فهي موضع للخلاف، إما لأنها مبنية

---

(16) B. Knight and P. Stokes, *The Deficit in Civil Society in the UK* (Birmingham: Foundation for Civil Society, 1996), Working Paper 1.

(17) 47,098 على وجه الدقة، انظر: M. Glasius, M. Kaldor and H. Anheier, eds., *Global Civil Society 2002/3* (Oxford: Oxford University Press, 2003), p. 195, and M. Edwards and S. Zadek, «Governing the Provision of Global Public Goods: The Role and Legitimacy of Non-State Actors,» in: I. Kaul, P. [et al.], eds., *Governing Globalization* (Oxford: Oxford University Press, 2003).

على أدلة من بلدان أو ثقافات مختلفة، أو على آراء مستمدة من مدارس فكرية مختلفة أو مواقف أيديولوجية، أو من جانب من يُهملون ظاهرة المنظمات غير الحكومية لكونهم يعتبرونها مرحلة موقتة في سياق الشؤون الدولية كان يجري تشجيعها من طريق المعونات الخارجية في وقت شاعت فيه هذه المنظمات. ولأن البيانات المتوافرة في معظم أرجاء العالم تغطي المنظمات المسجلة فقط، فإن من الصعب تحديد الاتجاهات في ميادين أخرى من الحياة الترابطية، وبخاصة تلك التي تقع أسفل شاشة الرادار الخاصة بالأبحاث الأكاديمية، كما هو الحال بالنسبة إلى الجماعات الأهلية وحركات القواعد الشعبية. ونحن لا نعرف ما إذا كانت التطورات السابقة مُرشدًا يمكن الاعتماد عليه مستقبلاً (خصوصًا إذا ما أُجبرت المنظمات غير الحكومية على الاعتماد على ما تجمعه من جمعياتها التابعة لها، وليس من المعونات الخارجية)، ولا يستطيع الباحثون الاتفاق على ما يمكن أن تكون عليه مضامين هذه الاتجاهات. ولا شك في أن «الثورة الترابطية» (associational revolution) أو «تحول السلطة» (power shift) ستمثل مؤشرًا على تغيرات بُنيوية في السياسات والاقتصاديات والعلاقات الاجتماعية، وليس فقط على زيادة في أعداد وحجم المنظمات غير الحكومية العاملة على الهامش. وفي كل الأحوال، ليس من الحكمة تجميع المنظمات غير الحكومية كافة في شريحة منفردة من «الحياة الترابطية» بدءًا من مؤسسة فورد (Ford Foundation) وصولاً إلى جمعية لدفن الموتى في جنوب أفريقيا، أو تركيز الانتباه - كما فعلت جماعة المعونات الخارجية - على المنظمات غير الحكومية واعتبارها النوع الأكثر أهمية بين أنواع عديدة من الجمعيات. والمصدر الأول للخلاف يتعلق بالقضية الشائكة حول مَن مِن الجمعيات والروابط ينتمي إلى المجتمع المدني، ومن لا ينتمي إليه.

من يكون بداخلها (in) ومن يكون خارجها (out)؟

يعني نموذج المجتمع المكون من قطاعات ثلاثة أن الدول والأسواق والجمعيات غير الربحية تكون منفصلة ومستقلة بعضها عن بعض، وأنها محصنة ضمنيًا ربما بسبب عقلانيتها وطرائق العمل الخاصة بها. مع ذلك،

فإن نظرة سريعة إلى المؤسسات الحقيقية تُظهر بوضوح أن هذا التصنيف لا طائل منه. فالحدود تكون دائمًا مائعة وهناك أسباب تبين لماذا يكون الوضع بالضرورة على النحو المشار إليه. فأنا، مثل أي واحد منكم، مواطن، وفي الوقت نفسه جار، وناخب، وعامل، ومستهلك، وإن الصفات التي تتكشف في كل واحد من هذه الأدوار تتداخل مع بقية الأدوار، ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن تكون التأثيرات إيجابية. كان المجتمع المدني والدولة، على سبيل المثال، يعتمد أحدهما على الآخر على الدوام، كأنهما توأمان سياميان، حيث توفر الدولة الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لعمل المجتمع المدني الديمقراطي، ويقوم المجتمع المدني بدوره بممارسة الضغوط لإقرار المساءلة التي تُبقي الحكومات المنتخبة على المسار الصحيح. وكما أوضحت ثيدا سكوكبول (Theda Skocpol)، فإن العلاقات الاجتماعية الفعالة في الولايات المتحدة بين عامي 1945 و1980 قد نجحت من خلال روابط تكافلية نمت بين الحكومة والمؤسسات الطوعية ذات العضوية المتجذرة محليًا[18]. وهذا لا يعني، بالطبع، أن المجتمع المدني جزء من الدولة أو العكس - فهما مجموعتان من المؤسسات مُختلفتان بوضوح - ولكن إذا انقطع الاتصال بينهما فإن من الممكن عندئذ إبطال التأثيرات الإيجابية لكل واحدة على الأخرى. ويبرز التساؤل هنا حول ما إذا كان للدول تأثير أكبر على المجتمع المدني أم أن تأثير المجتمعات المدنية أكبر على الدول، وقد كان هذا ولا يزال مصدر خلاف في الرأي بين الباحثين على مدار القرنين الماضيين أو أكثر. لكن من الواضح أن سياسة الحكومة يمكن أن يكون لها أثر بالغ على متانة الحياة الترابطية وشكلها، ونستحضر هنا الهجمات التي شنها رونالد ريغان ومارغريت تاتشر على الحركة العمالية، أو، بروح أكثر إيجابية، تشجيع تقديم الخدمات من القطاع غير الربحي تحت إشراف «حزب العمال الجديد» (New Labour) في بريطانيا، وتحت إشراف إدارات كلا الحزبين، الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة.

(18) T. Skocpol, «Advocates without Members: The Recent Transformation of American Civic Life,» in: T. Skocpol and M. Fiorina, eds., *Civic Engagement in American Democracy* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1999).

وعلى أي حال، إذا أصبحت حلقات الوصل هذه أكثر وثوقًا وسلاسة، فإن من الممكن عندئذٍ أن تمارس مصالح معينة في المجتمع المدني تأثيرها على الحكومات (وسنورد أدناه بعض الأمثلة على ذلك)، وقد لا يستطيع المجتمع المدني، من ثم، أن ينهض بدوره الرقابي على الحكومة. من هنا، فإن مؤسسات الدولة لا تستطيع أن تكون جزءًا من الحياة الترابطية.

تنشأ بين الجمعيات والدولة، على أي حال، منطقة رمادية تُدعى «المجتمع السياسي» (political society) – أي الأحزاب، والمنظمات السياسية والبرلمانات – التي أدت إلى انقسام المجتمع المدني إلى معسكرين متنافسين. الأول يرى أن المجتمع السياسي مكوِّنٌ حاسمٌ من مكوّنات المجتمع المدني، لا لأن المجموعات المدنية تسعى إلى الحصول على سلطة في الدولة (وهي لا تفعل ذلك) أو لأنها تجمع مصالح الأفراد ضمن تسويات سياسية (وهي لا تستطيع فعل ذلك)، بل لأنها تُحدث تأثيرًا في السياسة من خلال الحياة الترابطية الديمقراطية والمناقشة غير المقيدة في المجال العام. فـ «على المدى البعيد، اعتمدت المجتمعات السياسية الديمقراطية من أجل سلامتها على عُمق جذورها الممتدة في التجمعات الطوعية المستقلة قبل السياسية وفي أوساط الجماهير»[19]. فجمعية «التضامن» في بولندا كانت في آن نقابة عمالية وحزبًا سياسيًا قيد التشكيل. كما أن للحركات الاجتماعية في العادة أجندات سياسية خفية. وفي راجستان (Rajasthan) (ولاية في الهند)، على سبيل المثال، نلاحظ أن مُنظمة تدعى Mazdoor Kisan Shakti Sangathan وهي «تشكيل سياسي غير حزبي» يعمل بالتعاون مع العمال وجماعات الفلاحين، قد سبق أن تقدمت بمرشحين لها في الانتخابات المحلية، وتفكر جديًا في دخول السباق لتولي المناصب على مستوى الدولة أيضًا[20]. وفي بلدان مثل إندونيسيا ذات النظم الضعيفة للأحزاب المتعددة (أو حيث تكون الأحزاب محظورة على المستوى المحلي)، نشهد نموًا متسارعًا للتحالفات القائمة بين التشكيلات السياسية

(19) J. Cohen and A. Arato, *Civil Society and Political Theory* (Cambridge, MA: MIT Press, 1992), p. X.

(20) *The Economist* (13 January 2001), p. 42.

الوطنية من ناحية وحركات الفلاحين ونقابات العمال على المستويين المحلي والإقليمي من ناحية أخرى[21]. وأمثلة كهذه، تكون التنظيمات فيها مؤثرة معًا في حشد المشاركة الشعبية وفي الترابط مع فروع الدولة التي تشجعها وتعتمد عليها لأداء مهمات مختلفة، وهي شائعة بشكل خاص في المجتمعات التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطي (democratization)، عاكسة بذلك خبرة لجان الأحياء في تايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. ومثل هذه الحلقات تجعل الاحتجاج الصريح خطرًا، غير أنها تبقى على مبعدة منه وتفضل استراتيجيات وتكتيكات أقل صدامية[22]. كما أن حملة العلاج الجنوب أفريقية بدأت كتحالف بين منظمات غير حكومية وعقدت العزم على تغيير سياسة الحكومة في شأن عقاقير الفيروسات القهقرية (retroviral drugs) الخاصة بمرضى نقص المناعة المكتسبة، لكنها الآن تُطور بعض خصائص المعارضة إزاء حكم المؤتمر الوطني الأفريقي (African National Congress)، مع أنها بلا هوية سياسية رسمية. أما القادة في دول مثل تشيلي والفيليبين والبرازيل تحت حكم الرئيس لولا (Lula) فيتحركون بانتظام من منظمات غير حكومية نحو الحكومة وبالعكس[23]. من هنا، فإن الترابط بين المجتمعين المدني والسياسي يعد، على العموم، أمرًا طبيعيًا ومفيدًا ويجب تشجيعه، خصوصًا في وقت يتغير فيه التوازن بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية لصالح الأولى.

أما المعسكر الثاني فيرتعد لذكر التأثير المُفسد للسياسة على الجمعيات، التي من المفترض أن تكون مستقلة عن المصالح السياسية الموالية لحزب ما. وإذا لم تكن مستقلة، فلن يكون لها شأن مهم يمكنها من تدعيم الثقة «المعممة» والتسامح بين جماعات سياسية مختلفة، وتشجيع الحس الصادق بـ «المصلحة

---

(21) H. Antlov, «Not Enough Politics! Participation and the New Democratic Polity in Indonesia,» in: E. Aspinall and G. Fealy, eds., *Indonesia: Decentralization and Democratization* (Singapore: Institute of South-East Asian Studies, 2003).

(22) B. Read and R. Pekkanen, *Straddling State and Society: Challenges and Insights from Ambiguous Associations* (Iowa City: Department of Political Science, University of Iowa, 2008).

(23) D. Lewis, «Crossing the Boundaries Between Third Sector and State: Life-Work Histories from the Philippines, Bangladesh and the UK,» *Third World Quarterly*, vol. 29, no. 1, (2008), pp. 125-141.

المشتركة أو العامة». وهنا يتقبل بوتنام وآخرون من التوكفيليين الجدد فكرة أن المؤسسات التي لا شأن لها بالسياسة (apolitical) يمكن أن يكون لها تأثيرات سياسية بسبب أثرها في مجمل مستويات المشاركة السياسية، بما في ذلك التصويت، مع أن الدليل على صواب هذا المقترح أو خطئه أمر متنازع عليه في النقاش[24]. وعلى أي حال، فإن هذا يختلف عن النشاط السياسي الرسمي. وهناك بالتأكيد أمثلة على الضرر الذي يمكن أن يحدث عندما تتحالف رسميًا مؤسسات تجمعات طوعية مع أحزاب وتتنافس معها من أجل الأصوات. فمؤسسة «أدب» (ADAB) (وهي اتحاد للمنظمات غير الحكومية في بنغلادش) على سبيل المثال، التحقت باتحاد «عوامي» (Awami League) في عام 1996، لتُنشئ أشكالًا جديدة من العلاقات كالتي تُبنى بين مؤسس المصلحة وزبائنه بمجرد أن ينتخب الاتحاد ليكون في السلطة[25]. وبعد عشر سنين، حاول محمد يونس الحائز على جائزة نوبل للسلام أن ينشئ حزبًا سياسيًا في بنغلادش يُدعى «سلطة المواطنين» (Citizens' Power)، ولكن حتى الشبكات العميقة لبنك غرامين (Grameen Bank) ومؤسسات غير حكومية ناجحة لم تستطع اختراق المؤسسة السياسية[26]. وفي الولايات المتحدة، سعى المحافظون المتدينون (من خلال الائتلاف المسيحي في أميركا (The Christian Coalition of America) على نحو منتظم لاستغلال صلاتهم مع كبار الجمهوريين بواشنطن العاصمة من أجل التأثير على السياسة العامة بخصوص حقوق الإنجاب وغيرها من القضايا، ومن أجل الاعتراض على حظر النشاط السياسي من طرف تنظيمات المجتمع المدني وذلك تحت راية قانون الضريبة الأميركي. فعلى سبيل المثال، هناك «صندوق الدفاع عن التحالف» (Alliance Defense Fund) (وهو اتحاد مالي يضم محامين مسيحيين للكفاح من أجل قضايا المحافظين)، يهدف إلى إزالة الحظر عن الدعم الذي توفره الكنائس والجماعات الأخرى المعفاة من الضريبة

---

(24) M. Foley and B. Edwards, «The Paradox of Civil Society,» *Journal of Democracy*, vol. 7, no. 3, (1996), pp. 38-52.

(25) S. Hashemi, «Building NGO Legitimacy in Bangladesh,» in: D. Lewis, ed., *International Perspectives on Voluntary Action* (London: Earthscan, 1997).

(26) R. Ramesh, «Nobel Winner Starts Anti-Graft Party,» *Guardian Weekly* (2-8 March 2007).

للمرشحين السياسيين[27]. وبالطبع توجد أمثلة مشابهة يمكن الاستشهاد بها من الديمقراطيين - لكن ذلك ليس النقطة الأساسية في نقاشي - فأي مؤسسة تدَّعي أنها تشجع المصلحة العامة تكون في وضع خطر عندما تتحالف مع أجندات سياسية حزبية، لأنها ستخسر عندئذ ادعاءاتها بأنها تمثل أجندات أوسع للمجتمع المدني. فعبارة «نحن تعبنا من السياسة» أصبحت لازمة مألوفة في أوساط المجتمعات الأهلية والمتطوعين. ومثلما هي الثقة، في نظر الكثيرين، وسيلة لتخفيف الاحتكاك وتسهيل الحركة في المجتمع المدني، فإن النفاق هو أداة التليين بالنسبة إلى التأثير السياسي.

لقد كانت هناك دائمًا نزعة قوية «مضادة للسياسة» (antipolitics) كما يسميها جورج كونراد (George Konrad) في أوساط المتحمسين في المجتمع المدني، مدفوعين جزئيًا بالاعتقاد بأن المجتمع المدني قادر على تنظيم وحكم نفسه بنفسه بنجاح من دون الحاجة إلى تدخل الحكومة، أو من دون الحاجة إلى الحكومة بالمطلق بالمعنى التقليدي للكلمة. قد يكون هذا صحيحًا على نطاق اجتماع لمدينة في نيو إنغلاند (New England)، ولكن من غير المحتمل أن يكون فعالاً على المستوى القومي، بل إنه سيكون أقل تأثيرًا في أنظمة الحكم العالميّة، على الرغم من الأهمية المتزايدة للديمقراطية المباشرة في «ملء الفراغ» في السيرورات السياسية. وهكذا، بينما تكون الدولة حتمًا «خارج» («out») نطاق المجتمع المدني ويكون النشاط السياسي اللاحزبي حتمًا «داخله» («in»)، يبقى كل شيء بين هذين النقيضين موضوعًا للخلاف. ويبدو أن الحل الوسط الوحيد الذي يمكن القبول به هو أن تكون الأحزاب السياسية «داخل» المجتمع المدني عندما تكون خارج السلطة وتكون «خارجه» عندما تكون في السلطة.

ومما يزيد الوضع التباسًا أن الحدود بين المجتمع المدني والسوق تغدو أقل وضوحًا، بخاصة في المجتمعات التي لم تتطور فيها مؤسسات السوق على نحو جيد. ويلاحظ هنا، مرة أخرى، أن ثمة خلافًا بين من يخشون على

---

(27) L. Goodstein, «Ministers to Defy IRS by Endorsing Candidates,» *New York Times* (26 September 2008).

نقاء الروح المدنية من أن يتلوث جراء اتصاله بقطاع الأعمال من جهة، وأمثال إرنست غلنر الذين يرون من جهة أخرى ضرورة ازدهار قطاع الأعمال - أو على الأقل العلاقات بين الملكية الخاصة ومؤسسات أعمال السوق - بوصفه جزءًا لا يتجزأ من المجتمع المدني. وهناك تقليد راسخ من التفكير في شأن المجتمع المدني (يرجع إلى جون لوك) يساوي بين المجتمع المدني والنشاط الاقتصادي الخاص، وهو تقليد يتردد صداه اليوم من خلال الاستخدام المتزايد للمؤسسات غير الربحية في تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في صعود «الرأسمالية الخيرة» أو المشاريع الخيرية - أي التبني المتنامي لتفكير الأعمال وآليات السوق من خلال الجمعيات الخيرية والمؤسسات الوقفية[28]. وينظر نقاد هذا التقليد إلى المجتمع المدني بوصفه ظاهرة سياسية، تُدخل مزودي الخدمة ضمن القطاع غير الربحي في ساحة السوق وتُصر على استقلالية مجموعات المواطنين عن المصالح الاقتصادية كافة. ويصر كل من مايكل والزر وكرستوفر لاش (Christopher Lasch) على أن المجتمع المدني هو مجال الحياة - أي ساحة خالية من الأسواق - «تخفّض فيها قيمة العملة»، بينما يخلص كل من جين كوهين (Jean Cohen) وأندرو أراتو (Andrew Arato) إلى القول إن «مفهوم المجتمع المدني المتميز عن الاقتصاد (وعن 'المجتمع البرجوازي') يمكن أن يصبح وحده المحور لنظرية سياسية واجتماعية نقدية في اقتصاديات السوق»[29]. وعلى صعيد الممارسة، من الصعب أن تُبين وجوه هذا الاختلاف بمثل هذه الطريقة المُحكمة. فقد كانت نساء السوق في سيراليون (Sierra Leone) على سبيل المثال (بتصرفهن الجماعي) هن اللواتي احتشدن في شوارع فريتاون (Freetown) في عام 1996 ومرة ثانية في عام 1997 لضمان سير الانتخابات الديمقراطية. وبطريقة مماثلة، أظهرت الأبحاث في مركز «أشوتوش فارشني»

---

(28) Michael Edwards, *Just Another Emperor? The Myths and Realities of Philanthrocapitalism* (New York; London: DEMOS; Young Foundation, 2008).

(29) M. Walzer, «The Idea of Civil Society: A Path to Social Reconstruction,» in: E. J. Dionne, ed., *Community Works: The Revival of Civil Society in America* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1998); C. Lasch, *The Revolt of the Elites and the Betrayal of Democracy* (New York: W. W. Norton, 1996), and J. Cohen and A. Arato, *Civil Society and Political Theory* (Cambridge, MA: MIT Press, 1992), p. viii.

(Ashutosh Varshney) أن مؤسسات الأعمال التي تربط بين المصالح الاقتصادية للهندوس والمسلمين في المدن الهندية تشكل عاملاً حاسمًا في تخفيض حدوث أعمال العنف بين الطوائف (أو تزيد من خطورتها وشدتها في حالة غيابها). ونلاحظ في كوبا كذلك، أن المشاريع غير الرسمية الصغيرة النطاق هي التي توفر بعض الحيز لإنشاء منظمة مستقلة، في حين تسيطر الحكومة على أشكال أخرى من المؤسسات[30].

يُعزى هذا الإرباك جزئيًا إلى الفشل في تحديد أي نوع من «الأعمال» (business) نتحدث عنه. فالأهداف المؤسسية التي أقرّت قانونيًا لشركة متعددة الجنسيات مثل «شل» (Shell) أو «آي بي إم» (IBM)، على سبيل المثال، تختلف عن أهداف تلك الأقسام الخاصة بمجتمع الأعمال الموجودة - على الأقل جزئيًا - من أجل أن تُحدث خيرًا اجتماعيًا أو أن تعزز مصلحة جماعية، مثل التعاونيات واتحادات التسليف والمشاريع الاجتماعية والشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي المجتمعات النامية، حيث يكون قطاع الاقتصاد الرسمي صغيرًا جدًا غالبًا، يحدث معظم النشاط الاقتصادي كيفما اتفق في القطاع غير الرسمي حيث تكون العلاقات بين المجتمع والسوق، وكذلك بين الأعمال والمجتمع المدني، متشابكة يصعب فكها. ولا بد للمرء أيضًا من أن يميز بين نشاط يسعى وراء الربح من خلال مشاريع فردية والدور المدني أو السياسي الذي تضطلع به جمعيات أصحاب الأعمال؛ مثل «حوار الأعمال عبر الأطلسي» (Transatlantic Business Dialogue) أو غرفة تجارة وطنية. ومنطقيًا، سوف تُستثنى المؤسسة الأولى من المجتمع المدني، ولكن لن تُستبعد الثانية. ذلك أن مثل هذه الجمعيات يمكن أن يكون لها دور مهم في تشجيع وجهات النظر الداعية للتعاون والثقة، وتكون أيضًا مُمثلة لمصالح أعضائها.

والسؤال الأكثر صعوبة والأشد تحديًا والمتعلق بـ «من يكون في الداخل

---

(30) M. Edwards, *Future Positive: International Cooperation in the 21st Century* (London: Earthscan, 1999a), p. 94; A. Varshney, *Ethnic Conflict and Civic Life: Hindus and Muslims in India* (New Haven, CT: Yale University Press, 2002), and P. Peters and J. Scarpacci, *Cuba's New Entrepreneurs: Five Years of Small-Scale Capitalism* (Arlington, VA: Alexis de Tocqueville Institution, 1998).

ومن يكون في الخارج» يدور حول تعريف المجتمع «المدني» (civil) و«اللامدني» (uncivil)، حيث نوقش هذا الحوار في الفصل الثالث لأنه يختص بطبيعة «المجتمع الصالح» (good society)، ودور العائلة، بالإضافة إلى مواضيع أخرى كثيرة، وليس مجرد الصفات المميزة للجمعيات. ولكن جدير بالذكر أن نماذج الحياة الترابطية تجد من الصعب استثناء أي مؤسسة غير تابعة للدولة (non-state) أو غير تابعة للسوق (non-market) طالما أن هذه المؤسسات تفي بالمعايير البُنيوية والتحليلية لنيل العضوية الموصوفة آنفًا. بالطبع، بعض الكتاب يُصرون على إقصاء المؤسسات التي يرفضونها ولكن ليس على أساس يمكن الدفاع عنه من دون ممارسة رياضة فكرية (intellectual gymnastics) وفرض تعريف خاص - وبذا يكون جزئيًا - لما هو جيد، وسيئ وقبيح. فهل يمكن أن تقصى العائلة الكاثوليكية (The Catholic Family) ومعهد حقوق الإنسان (Human Rights Institute) (وهو منظمة غير حكومية مارست الضغوط على الأمم المتحدة بهدف التخلي عن التزاماتها إزاء حقوق المرأة التي صدرت عن مؤتمر بيجين عام 1995) والجماعات التي تؤيد الاختيار الحر (للإجهاض)، والعكس بالعكس؟[31]. من وجهة نظري، فإن نماذج المجتمع المدني البنيوية يمكنها أن تصمد أمام النقد والتحليل فقط إذا تضمنت المؤسسات غير القسرية كافة.

المنظمات والنظم البيئية

يركز المفكرون التوكفيليون الجدد غالبًا على المنظمات غير الربحية أو «القطاع غير الربحي» (non-profit sector) الذي هو فرع منبثق من الحياة الترابطية بشكل عام - «القمم فوق خط الماء» (peaks above the waterline) المتعارضة مع «الجبل الجليدي» (Iceberg) - وباستعمال تشبيه الجبل الجليدي في الماء يمكن القول إن القطاع غير الربحي والمنظمات غير الربحية تمثل قمة جبل الجليد التي تعلو سطح الماء، بينما تمثل كتلة الجبل الجليدي تحت سطح الماء العمل

---

(31) J. Butler: «For Faith and Family: Christian Right Advocacy at the United Nations,» *Public Eye*, vol. 9, no. 2/3 (2000), and *Born Again: The Christian Right Globalized* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2006).

المواطني الذي يتسم بدرجة أقل رسمية من خلال جماعات القواعد الشعبية وجمعيات العضوية بأنواعها المختلفة[32]. ومن المفيد أكثر، في رأيي، معاينة الحياة في التجمعات الطوعية على أساس نظم معينة، تأخذ في الحسبان المكونات المختلفة للمجتمع المدني وكيف يحدث التفاعل في ما بينها، مثلُهُ كمثل نظام اقتصادي معقد وهش، يكتسب المجتمع المدني قوة عندما تكون فيه جماعات القواعد الشعبية وجمعيات العضوية متشابكة معًا بطرائق تشجع الأهداف الجماعية، والائتلافات المجتمعية المتقاطعة، والمساءلة المتبادلة، والتعلم والعمل المشترك. هذا تعميم واحد يمكنه أن يصمد عبر بيئات مختلفة عديدة: «المنظر الطبيعي للقطاع الثالث غير مرتب لكنه وافر بشكل مدهش... وما يجب اعتباره ليس التشوش، بل الوفرة»[33]، إذ تعمل الجمعيات على تشجيع التعددية من خلال تمكين المصالح المتعددة من أن تكون مُمثلة، وتشجيع الاختصاصات المختلفة على أن تُؤدَّى بكفاءة، مع مدىً واسعٍ من القدرات لتنميتها. فلا توجد مجموعة واحدة من المنظمات تستطيع بمفردها أن تغطي أكثر من جزء صغير من هذه الأدوار والقدرات والمصالح، وهكذا تكون التعددية من داخل (*within*) المجتمع المدني أساسية.

وبالاستناد إلى نظرية رأس المال الاجتماعي، وهذا يعني توازنًا بين «التماسك» (bonding) (أي الصلات داخل المجموعات)، و«التجسير» (bridging) (أي الصلات عبر المجموعات) و«التشبيك» (linking) (أي الصلات بين الجمعيات، والحكومة والسوق). فالتماسك يمكن أن يُبرز حالة اللامساواة، لأن المؤسسات ستُستغل لتشجيع مصالح المجموعات المعنية فقط، ويمكن أن تؤدي إلى تعطيل شبكة النظام نتيجة لسياسة المصلحة الخاصة. ويجب أن يعمل التجسير على تقليصها مع مرور الزمن حيث يميل الناس إلى إذابة الفروق إحساسًا منهم بالمصلحة العامة على نطاق أوسع، وعلى التشبيك بدوره

---

(32) D. H. Smith, *Grassroots Associations* (Thousand Oaks, CA: Sage, 2000), and M. Chen, [et al.], *Membership-Based Organizations of the Poor* (London: Routledge, 2007).

(33) M. De Oliveira and R. Tandon, eds., *Citizens Strengthening Global Civil Society* (Washington, DC: CIVICUS, 1994), p. 73.

أن يساعد كل المجموعات على التقدم والازدهار من خلال إقامة الصلات الصحيحة بالمؤسسات التي تستطيع أن تقدم لها الدعم والموارد والفرص والتأثير"[34]. وعلى أي حال، فمن دون الأمن الذي توفره علاقات قوية داخل المجموعات، يمكن للتجسير والحالة هذه أن يعرّض الجماعات الهامشية لبيئات لا تستطيع من خلالها أن تتنافس على قدم المساواة، أو تفيد أقلية أصبح في مقدورها الازدهار على حساب الكثيرين ممن تُركوا في الخلف.

وتكون الروابط والجمعيات المتماسكة بشكل قوي (مثل المنظمات الأهلية) أكثر تأثيرًا عندما تتشابك معًا عموديًا وأفقيًا لتعمل في آن على تشكيل شبكات متقاطعة واتحادات للمنظمات تستطيع أن تنتقل بالكفاح إلى المستوى التالي، وأيضًا إقامة تحالفات عبر خطوط الطبقة والعرق والديانة التي تنهض على أساس قاعدة شعبية قوية. و«كما أن الحياة تتجمع في حلقات، فإن المؤسسات غير الربحية تتجمع إما من طريق تشابك المصالح والناس أو المجتمعات المحلية، أو بتشابكها مع المنظمات ذات العلاقة»، هكذا يستنتج بول هوكن (Paul Hawken) في دراسته للحركة البيئية على الصعيد العالمي[35]. فـ «شبكة بوشباك»، و«جماليل» و«مؤسسة المناطق الصناعية في الولايات المتحدة» (The Pushback Network, Gamaliel and the Industrial Areas Foundation in the U.S.A) أمثلة أخرى جيدة نسوقها كما هو الحال بالنسبة إلى اتحادات الفلاحين التي درستها توني بيبنغتن (Tony Bebbington) والتي تربط جماعات المنتجين الصغار معًا في أميركا اللاتينية[36]. لكن المؤسسات الوسيطة غير

(34) M. Woolcock, «Social Capital and Economic Development: Toward a Theoretical Synthesis and Policy Framework,» *Theory and Society*, vol. 27, no. 2 (1998), pp. 151-208, and M. Edwards, «Enthusiasts, Tacticians and Skeptics: Civil Society and Social Capital,» *Kettering Review*, vol. 18, no. 1 (2000a), pp. 39-51.

(35) P. Hawken, *Blessed Unrest: How the Largest Movement in the World Came into Being and Why No One Saw it Coming* (New York: Penguin, 2007).

(36) M. Warren, *Dry Bones Rattling: Community Building to Revitalize American Democracy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001b); A. Bebbington, «Organizations and Intensifications: Campesino Federations, Rural Livelihoods and Agricultural Technology in the Andes and Amazonia,» *World Development*, vol. 24, no. 7 (1996), pp. 1161-77; S. Patel, J. Bolnick and D. Mitlin, «Squatting on the Global Highway: Community Exchanges for Urban Transformation,» in: M. Edwards and J. Gaventa, =

الربحية أو المنظمات غير الحكومية أيضًا مهمة، كونها تزود الكثير من «النسيج الرابط» (connective tissue) للمجتمع المدني من خلال دعم اختصاصيين، وبناء القدرات وتقديم خدمات مراكز المدافعة عن الحقوق، إلى شبكات وتحالفات أوسع. كما أن منظمة سبارك (SPARK)، وهي منظمة غير حكومية في مومباي (Mumbai)، اكتسبت شهرة عالمية لهذا النوع من الأدوار في دعمها لحركة ساكني الأكواخ الدولية. وكذلك تنظيم الجماعات الأهلية وجماعات المدافعة عن الحقوق (ينظر التوكفيليون الجدد إليها غالبًا على أنها في منزلة أدنى على أساس أنها يُمكن أن تكون «مسببًا للخلاف والشقاق» (divisive)، يمكن أن تكون مهمة بشكل خاص.

وعندما تتضافر قوى شبكات المجتمع المدني على نطاق مهم وامتداد زمني يكون كافيًا لإحداث تغيير جوهري أكثر، يمكن تصنيفها عندئذٍ على أنها حركات اجتماعية. والحركات الاجتماعية الناجحة (نستذكر هنا الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، وحركة الجماعات عديمي الملكية في البرازيل، والحركات النسوية العالمية) تميل إلى أن تكون لديها ثلاثة أشياء مشتركة، أولًا، فكرة فعالة ومثلٌ أعلى أو أجندة سياسات، وثانيًا، استراتيجيات اتصالات فعالة لإدخال هذه الأفكار في صميم السياسة والحكومة ووسائل الإعلام؛ وثالثًا، مجموعة دعم قوية أو قاعدة اجتماعية توفر القوة (the muscle) المطلوبة لجعل تلك الأهداف (targets) تستجيب وتضمن تمثيلًا دقيقًا لوجهات نظر الداعمين. وعندما تأتي هذه الثلاثة معًا، يكون النجاح ممكنًا حتى لو كانت الخلافات مكدسة ضدها. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، نجحت حملة الأجور المعيشية (the living wage campaign) في تبني تشريع في عدد من الولايات والمدن على الرغم من وجود مجلس شيوخ محافظ (بما في ذلك 19 في المئة زيادة على أجور موظفي المقاولين في بلدية شيكاغو عام 2002)، بينما تمكن حديثًا اتحاد

eds., *Global Citizen Action* (Boulder, CO; London: Lynne Rienner; Earthscan, 2001); C. Chetkovich = and F. Kunreuther, *From the Ground Up: Grassroots Organizations Making Social Chang* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2006); Pushback Network, *All Together Now* (Los Angeles: Pushback Network, 2008), and P. Lichterman, *Elusive Togetherness: Church Groups Trying to Bridge America's Division* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2005).

أعمال العناية الصحية في السلفادور والمعروف بـ STISSS من أن يقنع الحكومة بإبطال خصخصة العناية الصحية نظرًا إلى تأثيراتها في استبعاد الفقراء(37). وهناك أمر خاضع للجدل والمناقشة، وهو أن أكثر الحركات الاجتماعية نجاحًا في أميركا على مدى العقدين الماضيين من القرن العشرين وحتى الآن تمثل في صعود حركة المحافظين الجُدد، المترسخة (anchored) في تنظيمات اليمين الدينية مثل «حافظو الوعد والأغلبية الأخلاقية» (the Promise Keepers and the Moral Majority)، لكنها على صلة وثيقة بمراكز التفكير والبحث مثل معهد التراث (the Heritage Institute) وأيضًا بالحزب الجمهوري(38). فالحركات الاجتماعية لها التأثير الأكبر عندما تكون راسخة في المخزون الأوسع للسياسة التنافسية التي تعمل على ربطها بأهدافها وحلفائها مع مرور الزمن(39).

وكما هو الحال في أي تنظيم بيئي حقيقي، يستلزم الأمر أن تكون الأجزاء كافة موجودة ومترابطة إذا ما أريد للنظام أن يعمل بفاعلية. فعندما تزيل أو تُضعف جزءًا واحدًا، أو تُقوي أجزاء أخرى على نحوٍ زائف، يتعطل النظام. وأي مستويات غير كافية من الكثافة والتنوع والعمق لدى الجمعيات تجعلُ المجتمعات غير محصنة على نحو أكبر أمام الحكم التسلطي، ذلك أن التنظيم البيئي لا يقدر على مقاومة الصدمات الخارجية. فمثلًا، لو أن هناك صحيفة مستقلة واحدة فقط أو منظمة رقابة واحدة، فإن الحكومات تستطيع بسهولة عندئذٍ القضاء على الانشقاق (نستذكر هنا زمبابوي تحت حكم روبرت موغابي)، ولكن لو كان هناك ثلاثون بدل واحدة، سينجو عندئذٍ على الأقل بعضها (والإشارة هنا إلى كينيا وتشيلي أو حتى الصين). وأسوأ ما في الأمر هو التجانس، وهو نقطة الضعف أو كعب أخيل (Achilles heel) بالنسبة إلى نظم

(37) Chicago Sun Times (5 November 2002), and GPN activists Mailing List (15 November 2002).

(38) S. Tarrow, *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), and M. Giugni, «How Social Movements Matter,» in: M. Giugni, D. McAdam and C. Tilly, eds., *How Social Movements Matter* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1999).

(39) C. Tilly and S. Tarrow, *Contentious Politics* (London: Paradigm, 2007), and P. Hawken, *Blessed Unrest: How the Largest Movement in the World Came Into Being and Why No One Saw it Coming* (New York: Penguin, 2007).

البيئة الطبيعية والاجتماعية. مع ذلك، فإن نظم البيئة الترابطية الحقيقية مليئة بالثغرات ونقاط الضعف والامتثال للجهات المانحة (donor-led conformity). وتمثل نقابات العمال في الولايات المتحدة اليوم فقط ثلث العمال الذين كانت تمثلهم قبل خمسين عامًا[40]. وغالبًا يجري تجاهل أو إهمال الجمعيات غير الرسمية والمتمثلة بالقواعد الشعبية، على الرغم من أهميتها الحيوية بالنسبة إلى الكفاح، مثلاً، ضد سياسة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا أو من أجل الديمقراطية في الصين اليوم - كمنظمات مثل لجان المقيمين في الشارع والفناء، وجمعيات الهيكل ودفن الموتى، وتنظيمات المزارعين وأندية الشباب. درست ثيدا سكوكبول (Theda Skocpol) انحدار عضوية الجمعيات العابرة للطبقات «المتجذرة محليًا ولكن الناشطة قوميًا» في الولايات المتحدة مثل (The American Legion and AFL-CIO) (وهي المظلة الحكومية لحركة العمال الأميركية)، وتخلص المؤلفة في محاجتها إلى القول إن المجتمع المدني في أميركا انتقل «من العضوية إلى الإدارة» على مدار الأربعين سنة الأخيرة من القرن الماضي[41]. فالحركات الاجتماعية التقدمية كانت ولا تزال ضعيفة في الولايات المتحدة خلال العقدين الماضيين، مع أنها تنمو بقوة أكبر في الوقت الذي تتشكل فيه حلقات ارتباط أكثر بين المؤسسة الليبرالية وحراك القواعد الشعبية، وأيضًا بين الناشطين في الولايات المختلفة.

وحتى لو رفض المرء مقولة إن المجتمع المدني في حالة تراجُع، فمن المستحيل تجاهل الحقيقة بأن شكله يتغير بطرائق مهمة في كل جزء من العالم. وهذا ما يجب أن نتوقعه، لأن الحياة الترابطية لا تكون ساكنة أو جامدة قط، ولكن إذا كانت السلطة المتمركزة سيئة بالنسبة إلى الديمقراطية بشكل عام، فسيكون من الصعب الجدال بأنها جيدة بالنسبة إلى المجتمع المدني، ومع

---

(40) N. Lichtenstein, *State of the Union: A Century of American Labor* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002).

(41) T. Skocpol, «Advocates without Members: The Recent Transformation of American Civic Life,» in: T. Skocpol and M. Fiorina, eds., *Civic Engagement in American Democracy* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1999), and T. Skocpol, *Diminished Democracy: From Membership to Management in American Civic Life* (Oklahoma City: University of Oklahoma Press, 2003).

ذلك، فقد اقترب بعض هذه التغيرات بشكل خطر من هذا التأثير. وهناك دعوة عالمية لإضفاء الصيغة الاحترافية (Professionalization) على القطاع غير الربحي وإبعاد تدريجي للجمعيات عن قاعدتها الاجتماعية، ويُعزى ذلك جزئيًا إلى المعونات الخارجية وتمويل الحكومة المدفوعة باتجاهات قوية من التوكفيلية الجديدة بين المانحين. وتذهب الموارد المالية على نحو طاغٍ إلى المنظمات غير الحكومية الأكبر، ومراكز معروفة للتفكير والبحث، وجماعات الدفاع عن الحقوق العابرة للقوميات في المدن العواصم، بينما سيطرت المنظمات الحكومية على ظهور شبكات دفاع عن الحقوق العابرة للقوميات. ليس في هذا تقوية للمجتمع المدني، بل تشجيع لمؤسسات مُعينة على أُخرى على أساس أفكار مسبقة تبين كيف ينبغي أن يكون عليه المجتمع المدني. «الشيء نفسه لن يبقى الشيء نفسه أبدًا» («the same is never the same») وهو شعار للحركة النسوية، والشيء ذاته ينطبق على المؤسسات الطوعية. والنظام البيئي الترابطي يمكن أن يختلف كثيرًا ويسلك على نحو مختلف جدًا من بيئة إلى أخرى.

الحياة الترابطية من المنظور المتعدد الثقافات

تطور الجزء الأكبر من نظرية المجتمع المدني في أوروبا والولايات المتحدة، ولهذه النظرية سلسلة من الافتراضات بشأن حقوق ومسؤوليات الجمعيات، والمميزات التي يجب العمل على تطويرها، والأدوار الواجبة عليها في المجتمع قد لا تجد طريقًا سهلاً عبر بلدان وثقافات وفترات زمنية مختلفة. وقد لا يكون ذلك دقيقًا حتى بالنسبة إلى المجتمعات المحلية المختلفة من داخل البلاد نفسها، مثل الحياة الترابطية الأفرو - أميركية في أميركا، أو مؤسسات التجمعات الطوعية الإسلامية في إنكلترا، أو جماعات تقودها نساء وليس رجالاً. فمعايير المشاركة مختلفة بين البيض والأفرو- أميركيين في الولايات المتحدة، حيث يرجح احتمال مشاركة الأخيرة في الاحتجاج وتنفيذ حملة نشاط كجزء من ثقافة مضادة تميز الكثير من مؤسساتهم[42]. كما أن الثقافات الكونفوشية

(42) M. Dawson, *Black Visions: The Roots of Contemporary African-American Mass Political*
= *Ideologies* (Chicago: University of Chicago Press, 2001), and F. Harris, «Will the Circle be Unbroken?

(Confucian) أيضًا تفكر بشكل مختلف في ما يتعلق بالانتماء والتضامن والمواطنة، ويُعزى ذلك جزئيًا إلى تأكيد ما هو جماعي وليس فرديًا. فالعضوية في المجتمع - على الأقل تاريخيًا - لم تكن اختيارية بل أُعطيت الأولوية لحاجات «الكل الاجتماعي» (social whole)، لذلك ليس مفاجئًا أن تكون الجمعيات قد وجدت دائمًا أنه من الصعب أن يستمر وجودها خارج سيطرة الحكومة. وعلى أي حال، تحاول الحكومة الصينية الموازنة بين المزايا الاقتصادية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية لبرامج تخفيف حدة الفقر والتكاليف السياسية للحياة الترابطية في مكان آخر، كما أنها تسمح بنشاط جمعيات غير حكومية تمولها الدولة وتشرف عليها (GONGOs: government-organized NGOs) مثل الاتحاد النسوي الفدرالي لعموم الصين (All-China Women's Federation) والذي وجد بذلك متسعًا متزايدًا ليُناور من خلاله داخل البُنى الرسمية، ما أعطى النساء حرية غير عادية للوصول إلى المكان أو الجهة المطلوبة وقوة كامنة للتأثير[43]. وقد طُرحت حالة مشابهة للمجتمع المدني في روسيا، ولم يكن هذا فضاء لجمعيات مستقلة، بل مجموعة من الوسطاء بين الدولة والمواطنين توجه الطاقة المدنية نحو جهد داعم ومتعاون بدلًا من المواجهة (وقد ووجه هذا التفسير بانتقادات شديدة من جانب مجموعات أُخرى داخل البلاد)[44].

المجتمع المدني في أفريقيا

تميل الأعمال المبكرة المتعلقة بالمجتمع المدني في أفريقيا إلى رفض تطبيق الفكرة كلية أو البحث عن نماذج لحياة ترابطية كررت ما هو مألوف

The Erosion and Transformation of African-American Civic Life,» in: R. Fullwinder, ed., *Civil Society, Democracy and Civic Renewal* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 1999). =

(43) J. Howell and J. Pearce, *Civil Society and Development: A Critical Exploration* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2001); P. Nosco, «Confucian Perspectives on Civil Society and Government,» in: R. Post and N. Rosenblum, eds., *Civil Society and Government* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002); T. Metzger, «The Western Concept of Civil Society in the Context of Chinese History,» in: S. Khilnani and S. Kaviraj eds., *Civil Society: History and Possibilities* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), and J. Unger, ed., *Associations and the Chinese State: Contested Spaces* (London: M. E. Sharpe, 2008).

(44) J. Wilson, «Civil Society: a Russian Variant?» *OpenDemocracy* (17 June 2006); www.opendemocracy.net/Russia/article/Civil-Society-A-Russian-Variant.

في الغرب. ولم تكن أي من هاتين المقاربتين مقنعة، واليوم يُلاحظ أن هناك اهتمامًا متجددًا في ابتداع نظريات وممارسات للمجتمع المدني تتسم بنكهات أفريقية مميزة. والمحور الأساس لهذا الجهد هو الحاجة إلى إعادة تفسير وضم العلاقات بين التجمعات المبنية على روابط ودية بدائية للقبيلة وللعشيرة (هذه نتيجة طبيعية لطرائق بُنيت المجتمعات الأفريقية على أساسها) والتجمعات التي أُنشئت حول روابط وتحالفات منفصلة تقليديًا نمت باطراد في السنوات الخمسين الأخيرة. وقد وُجد كلا النوعين من التجمعات في أفريقيا المستعمرة، حيث ظهرت حركات وطنية جنبًا إلى جنب مع كنائس مستقلة ومجموعات نسائية وأخرى للخدمة الذاتية، ولجان الأحياء والتجمعات المهنية، وجمعيات للتسليف وأخرى للدفن، ونقابات العمال، ومنظمات المزارعين وشبكات سياسية ثقافية، تتعدى حدود الخطوط التقليدية. وكان الدافع إلى هذه التجمعات هو التوسع الحضري والهجرة من الريف إلى المدن، وإفساح مجال متزايد للناس لتلقي التعليم، وتطور اقتصاد السوق (حيث إن كلاهما تطلب وأوجد نطاقًا متزايدًا ضم عددًا من الوسطاء، والتجمعات الطوعية على أساس الدعم المتبادل)؛ وكان هناك أيضًا الكفاح من أجل الاستقلال، والذي كان فيه لناشطين من المجتمع المدني في الغالب شأن مهم (خصوصًا في جنوب أفريقيا). ولا بُد من الإشارة أيضًا إلى الاتجاه نحو اللامركزية والديمقراطية بعد الاستقلال، عندما بدأت المنظمات غير الحكومية تظهر عبر القارة حيث انبرت للدفاع عن حقوق الإنسان ودعت إلى تطويرها(45). وخلال ثمانينيات القرن العشرين، يلاحظ أن ازدهار الديمقراطية في أوروبا الشرقية ونشوء جدل واسع حول السياسات الاقتصادية مثل التكيف الهيكلي (structural adjustment)

---

(45) J.-F. Bayart, «Civil society in Africa,» in: P. Chabal, ed., *Political Domination in Africa* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986); M. Bratton, «Civil Society and Political Transition in Africa,» in: J. Harbeson [et al.], eds., *Civil Society and the State in Africa* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1994); J. Harbeson, D. Rothschild and N. Chazan, eds., *Civil Society and the State in Africa* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1994); M. Mamdani, *Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996); John Comaroff and Jean Comaroff, eds., *Civil Society and the Political Imagination in Africa* (Chicago: University of Chicago Press, 1999), and D. Lewis, «Civil Society in African Contexts: Reflections on the Usefulness of a Concept,» *Development and Change*, vol. 33, no. 4 (2002), pp. 569-586.

قد أعطى زخمًا جديدًا للمنظمات غير الحكومية وللمنظمات الأهلية التي تسلمت أيضًا مقادير متزايدة من المساعدات الخارجية بهدف بذل جُهد أكبر في مساءلة الحكومات المنتخبة حديثًا، وكذلك بهدف توافر مسالك جديدة لمشاركة المواطن حيثما تكون الأنظمة السياسية الممثلة غير كافية، كما تهدف هذه المعونات إلى تقديم خدمات تتعلق بالتطوير والنمو لذوي الدخل المتدني ولآخرين من السكان المهمشين.

سيتحدد مستقبل المجتمع المدني في أفريقيا (والكثير غيرها أيضًا) من خلال التفاعل بين هذين النوعين المختلفين من التجمعات والطبيعة المتغيرة للدولة، وكذلك بين الاقتصاد والقوى الدولية. فهل ستظهر جماهير جديدة في المستقبل تكون قوية بما فيه الكفاية بحيث تتغلب على الهويات البدائية، أم ستستمر هذه الهويات في أن تكون المصدر الأقوى للأمن (وبالتالي للولاء) لمن يشعرون أنهم مُستثنَون من الاستفادة من منافع التقدم السياسي والاقتصادي؟ من المحتمل أن يحتوي المستقبل على عناصر من كليهما، لأن المرء لا يستطيع الافتراض بأن الروابط والجمعيات «الجديدة» كلّها «جيدة» من خلال التعريف بها، أو أن التجمعات «القديمة» «سيئة». والمجتمع المدني السليم (healthy) يحتاج إلى روابط قوية وجسور متينة، وجمعيات تُلبي حاجات المواطنين في جميع أقنعتهم (disguises) وروابطهم التي تمتد إلى الماضي لتستمر وتسير قُدمًا لتحقيق إحساس جديد بالنفس. ففي أوغندا وغانا ونيجيريا وبلدان أخرى، وفرت الإثنية مسبقًا بؤرة للتعبئة الشعبية في سياقات كانت فيها ترتيبات السلطة القائمة قد أغلقت مسارات أخرى للمشاركة في الحكم الديمقراطي[46]. ويكون ما يظهر وكأنه صراعات «إثنية» غالبًا نضالاً مباشرًا من أجل الوصول إلى الموارد والسلطة السياسية اللتين يُتلاعب بهما على أسس عشائرية أو قبلية.

---

(46) S. Orvis, «Civil Society in Africa or African civil society?,» *Journal of Asian and African Studies*, vol. 36, no. 1, (2001), pp. 17-38; J. Hearn, «The Uses and Abuses of Civil Society in Africa,» *Review of African Political Economy*, vol. 28, no. 87 (2001), pp. 43-53; E. Obadare, «Obstacle, Bridge or Promised Land? The Role of Civil Society in the Challenges Confronting Africa,» *ISTR Report* (July 2004a); E. Obadare, «Civil Society in West Africa: Between Discourse and Reality,» in: M. Glasius, D. Lewis and H. Seckinelgin, eds., *Exploring Civil Society: Political and Cultural Contexts* (Abingdon: Routledge, 2004b), and D. Lewis, «Civil Society in African Contexts: Reflections on the Usefulness of a Concept,» *Development and Change*, vol. 33, no. 4, pp. 569-586.

وعلى الرغم من ذلك، فمن الواضح أن استمرار قوة الروابط يثير أسئلة عن العلاقات بين المجتمع المدني، والحكم الديمقراطي، وتحقيق السلام وأهداف تنموية أخرى في أفريقيا. ومن أكثر مظاهر العنف والرعب إزعاجًا التي تبعت الانتخابات غير النزيهة في كينيا عام 2008 هو السرعة والوحشية التي تكشّف فيها الصراع الإثني. فـ «إننا نظهر أفضل خصائصنا عندما نكون في العالم»، كتبت الناشطة الكينية وامبوي موانجي (Wambui Mwangi) في ذلك الوقت، ولكن «هنا في بلادنا، لا شيء يجدي سوى القاسم المشترك الأدنى. فنحن لا ننكر الأحلام فحسب، بل نحن نفترسها. ويسأل الواحد منا الآخر 'من تظن نفسك؟'، وكأن نجاح الآخر إهانة»[47]. فبعض المعلقين يحاج بأنه سيكون من الأسهل دائمًا للدولة استمالة التجمعات البدائية أو أن تُستمال من هذه التجمعات، وهكذا يتعزز عدم قدرة ورغبة الحكومات في العمل لصالح المجتمع ككل على المدى البعيد، وهذه نقطة ضعف رئيسة في التنمية في أفريقيا عندما يقارن ذلك بما حققته بلدان شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وتايوان من نجاح. ويُلاحظ أن اختراق مؤسسات المجتمع المدني وحتى السيطرة المباشرة عليها من الحكومة أمرٌ شائع في الكاميرون وبنين وإثيوبيا، والسودان وبلدان أفريقية أخرى[48]. وتحتدم المعارك الأكاديمية باستمرار بين من يدعون بأن المجتمعات الأفريقية مُفتتة على أسس أضيق من أن تكون قادرة على تدعيم الصالح العام، ومن يحاجون بأن الحياة الترابطية تحمل معها بذور مجتمع مدني حقيقي. ولكن على الأرض في كينيا وأوغندا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وغيرها، تجد هذه المحاجة الإجابة عنها في المجتمعات الآخذة في تطوير نسيج من الحياة الترابطية أخصب، والمحتوي على خيوط من كلا هذين التقليدين. فهل ستتشابك هذه الخيوط معًا من أجل إنتاج مكاسب اجتماعية وسياسية مستدامة؟ هذا يعتمد على عدد من العوامل، بعضها داخلي يتصل بنماذج الحياة الترابطية، وبعضها الآخر خارجي.

---

(47) W. Mwangi, «Barack Obama and the Graveyard of Hope,» *East African* (16 June 2008).

(48) C. Abe, «Reinventing Development and the Test of Civil Society in Africa,» *CODESRIA Bulletin*, nos. 3 and 4 (2005).

ربما تكون أكثر العوامل الخارجية أهمية طبيعة النظام السياسي الذي يستمر في تقييد قدرة أي شخص على التأثير في الشؤون العامة، بغض النظر عن المؤسسات التي ينتمي إليها. وكما يقول دايفد سودج (David Sogge): «حيثما استطاع الأفريقيون تنظيم أنفسهم بهدف تحويل النظام السياسي... تكون الحقوق والاعتداد الجماعي بالنفس قد أحرزا تقدمًا. ومع ذلك، فحيثما كان يطغى التداخل بين المصالح العالمية ومواطن الضعف الوطنية، كان يتوقف التقدم في مجال المواطنة أو يسير إلى الخلف. لقد بدد القادة الأفريقيون السلع العامة وفقدوا ثقة الجمهور، وقد تعرض التنافس السياسي والحيز اللازم للمواطنة النشطة للتهميش أو دُفعا دَفعًا إلى العمل سرًّا»[49]. وفي أحوال كهذه، تواجه جمعيات المجتمع المدني كفاحًا دائمًا من أجل البقاء، وحيثما يكون البقاء أيسر فإنها تستطيع فعلاً أن تتطور وتنمو لتصبح حركات اجتماعية ناجحة. وتعد حملة العمل من أجل العلاج في جنوب أفريقيا (South Africa's Treatment Action Campaign) مثالاً جيدًا على ذلك.

داخليًا، من الواضح أن المجتمع المدني لا يكون دائمًا مصدرًا لدعم الديمقراطية والسلام[50]. ذلك أن بعض الجمعيات لديها التزام بتعميق الحقوق والمواطنة، في حين أن جمعيات أخرى لديها طموحات أوسع لكنها قليلة، وتفضل التركيز على الدفاع عن مصالح أعضائها الثقافية والدينية أو الاقتصادية. إن الذين يعبرون فعلاً عن هذه الالتزامات الديمقراطية تكون لديهم غالبًا جذور ضعيفة في صفوف الناخبين والمجتمعات المحلية في ما عدا النخبة الحضرية، لذلك يكون تأثيرهم محدودًا. لذلك، فإن المجالات العامة الشاملة والعمل المدني المبني على قاعدة عريضة يكون نادرًا، وفي الغالب لا يظهر إلا في أوقات الأزمة ويكون من الصعب استدامته بعد أول موجة من الانتخابات الديمقراطية، حتى في جنوب أفريقيا حيث كانت المنظمات غير الحكومية

---

(49) D. Sogge: «African Civil Domains: Realities and Mirages,» in: *Crisis of the State and Civil Domains in Africa* (Madrid: FRIDE, 2006).

(50) P. Uvin, *Aiding Violence: The Development Enterprise in Rwanda* (West Hartford, CT: Kumarian Press, 1998), and Abe, «Reinventing Development and the Test of Civil Society in Africa,» *CODESRIA Bulletin.*

والمنظمات الأهلية ذات تأثير كبير قبل نهاية التمييز العنصري وبعده وهي الآن يزيد عددها على 50.000 منظمة قوية، أو في كينيا والتي يوجد فيها ثلاثة أضعاف ذلك العدد من المنظمات[51]. فالاعتماد على المانحين الأجانب كبير، ويثير شكوكًا حول «الأجندات الخارجية» ما يجعل مجموعات المجتمع المدني هدفًا سهلًا للهجوم.

وفي إسهامه المعلمي البارز ضمن هذا النقاش، والذي نُشر في عام 1996، وصف محمود ممداني المجتمع المدني الأفريقي في أماكن استعمارية بأنه الحافظ لطبقة وُسطى حضرية صغيرة «مواطنون لا رعايا» («citizens not subjects») خلافًا لسكان الأرياف الذين يُستبعدون دائمًا والذين عاشوا في ظل السلطة التقليدية. وكما أشار كُتاب آخرون، فإن ما ذكره ممداني هنا لا يمثل الحقيقة على الإطلاق، حتى أنه اليوم أقل صدقية، ومع ذلك فإن ملاحظة ممداني لا تزال تلتقط المعضلات الأساسية التي تواجه المجتمع المدني في القارة[52]. وتبقى المواطنة في وضع هزيل من دون تطور يُذكر، وتبقى قدرة جمعيات المجتمع المدني ضعيفة بالنسبة إلى تأثيرها على الشؤون العامة وهي دومًا مهددة. وفي هذا السياق، لا يكون السؤال الرئيس «هل يوجد مجتمع مدني في أفريقيا؟» (لأنه بالتأكيد موجود)، وإنما يكون السؤال «ماذا تعمل الجمعيات الأفريقية على أرض الواقع؟»، و«كيف نستطيع مساعدتها في تحقيق خطوات لتمضي قدمًا بطرائق فعالة قادرة على التكيف مع البيئات المحلية المختلفة؟». على الرغم من نقاط الضعف والانقسامات، فإن جمعيات المجتمع المدني في ازدياد، وفي حين أن أعضاءها ومؤازريها ليسوا «مواطنين» بعد بالمعنى الكامل للمصطلح، فإنهم ليسوا «رعايا» أيضًا.

---

(51) H. Lehman, «The Emergence of Civil Society Organizations in South Africa,» *Journal of Public Affairs*, vol. 8 (2008), pp. 115-127, and E. Obadare, «Obstacle, Bridge or Promised Land? The Role of Civil Society in the Challenges Confronting Africa,» *ISTR Report* (July 2004a).

(52) M. Glasius, D. Lewis and H. Seckinelgin, «Exploring Civil Society Internationally,» in: M. Glasius [et al.], eds., *Exploring Civil Society: Political and Cultural Contexts* (Abingdon: Routledge, 2004); S. Akinrinade, «On the Evolution of Civil Society in Nigeria,» in: M. Glasius [et al.], eds., *Global Civil Society 2004/5* (Oxford: Oxford University Press, 2004); D. James, «Civil Society in South Africa,» in: M. Glasius, D. Lewis and H. Seckinelgin, eds., *Exploring Civil Society: Political and Cultural Contexts* (Abingdon: Routledge, 2004), and E. Obadare, «Obstacle, Bridge or Promised Land? The Role of Civil Society in the Challenges Confronting Africa,» *ISTR Report* (July 2004a).

يعتقد إرنست غلنر (Ernest Gellner) بأن المجتمع المدني والإسلام بديلان حصريان كلٌّ عن الآخر لأن الإسلام مؤسسة لا يجوز لأحد تركها أو الدخول فيها بحُرية. فـ «أنت تستطيع الانضمام إلى حزب العمال من دون أن تذبح خروفًا»، كما أشار غلنر في قوله الشهير، «ويُمكنك تركه من دون عقوبة الإعدام بتهمة الإلحاد»[53]. ولما كان المجتمع المدني نتاج فترة زمنية معينة في تطور الغرب، فإنه لا يمكن أن يوجد، فضلاً عن إمكانية أن يزدهر، في مجتمعات غير غربية. على أي حال، فإن أحكامًا كهذه فظة فجة ومفرطة في التبسيط، إذ إنها لا تقدم دليلاً (guide) دقيقًا يُسترشد به للتعرف إلى الحقائق المتنوعة من واقع الحياة الترابطية داخل المجتمعات الإسلامية، حيث تتعايش أنواع عديدة ومختلفة من المنظمات «الإسلامية» مع المنظمات العلمانية غير الحكومية، ونقابات العمال، ومراكز التفكير والبحث، والجماعات النسائية، وحركات الاحتجاج ومراكز إعلام شبه مستقلة وشبه رسمية ومدونين، حيثما تسمح الدولة لها بممارسة نشاطها. والخليط الناتج يتغير على نحو ملحوظ من بلد إلى آخر، لذلك فإن الحياة الترابطية في عُمان أو ليبيا تختلف كثيرًا عن تلك الموجودة في الأردن أو مصر أو الكويت. والأمر أكثر وضوحًا من حيث التعاون عندما ينظر المرء إلى المجتمعات الإسلامية خارج الشرق الأوسط مثل ماليزيا وإندونيسيا. وأحد أهم مظاهر النقاش الحيوي المعاصر في ما يتعلق بالمجتمع المدني في العالم الإسلامي هو الرفض الواعي للنماذج الغربية المفروضة عليه، وأطروحة «صراع الحضارات» التي تصاحبها أحيانًا، لصالح استكشاف أكثر دقة، يُبين كيف تتشكل على الأرض نماذج من الحياة الترابطية في بيئات مختلفة. والحوار حول التضارب المفترض بين الإسلام والمجتمع المدني يتكرر على نحو أوسع في الغرب منه في العالم الإسلامي، حيث يكون التركيز على أشكال من السلوك المدني والديمقراطي لتلامس الواقع وتكون ملائمة للبيئة وذات جدوى تحت حكم تسلُّطي أو شبه تسلُّطي. وكما

(53) E. Gellner, *Conditions of Liberty: Civil Society and its Rivals* (London: Hamish Hamilton, 1994), p. 103.

يلاحظ أنور إبراهيم «نحن لا نتحدث عن المسيحية والديمقراطية أو الهندوسية والديمقراطية»، لكن «الإسلام والديمقراطية» أصبح قصة جيوسياسية اليوم[54].

لقد بينت الأبحاث الحديثة أن عناصر الفلسفة الطوعية (voluntarism) كانت موجودة حتى في التجمعات الطوعية الإسلامية مثل النقابات/ الأصناف (or asnaf) ومؤسسات تمولها وقفيات/ الأوقاف (waqfs)، ومؤسسات خيرية تُمول من ضريبة تساوي عُشر المال أو الغلة (tithes)، أو زكاة (or zakat)، وأعيان (ayan) أو «وجهاء» (urban notables). هذه المجموعات تعايشت مع مؤسسات قبلية (في اليمن وغيرها)، ومجموعات التجار ومنظمات علمانية من المفكرين ومؤسسات مهنية قبل قمع المجتمع المدني من حكومات بعد الاستقلال في العالم العربي التي سعت إلى تعزيز قوتها الجديدة لمواجهة ما اعتبره بعضهم يشكل تهديدًا للوحدة الوطنية[55]. ومع بداية الثمانينيات من القرن الماضي بدأت هذه النماذج تظهر وتتطور استجابة للتحرير الاقتصادي (الذي أوجد مكانًا للمنظمات غير الحكومية لتقدم خدماتها)، وللإصلاحات السياسية المحدودة، وانتشار الحركات الإسلامية. واليوم يوجد مجال في بعض البلدان لمجموعات تدعم بوضوح الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعمل على تطبيقها كما هو الحال في المغرب، على سبيل المثال، والأراضي الفلسطينية ولبنان حيث نزل إلى الشوارع ما يزيد على مليون شخص في عام 2005 احتجاجًا على اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري. وفي الجهة المقابلة من الطيف

---

(54) A. Ibrahim, «Democracy and Islam,» in: B. Berendsen, ed., *Democracy and Development* (Amsterdam: KIT, 2008).

(55) A. Kandil, *Civil Society in the Arab World* (Washington, DC: CIVICUS, 1995); N. Salam, *Civil Society in the Arab World: The Historical and Political Dimensions*, Occasional Paper 3, Islamic Legal Studies Program, Harvard Law School (2002); Amy Hawthorne, *Middle Eastern Democracy: Is Civil Society the Answer?* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2004), Democracy and Rule of Law Project, Paper No. 44; A. Paya, «Civil Society in Iran: Past, Present and Future,» in: M. Glasius, D. Lewis and H. Seckinelgin, eds., *Exploring Civil Society: Political and Cultural Contexts* (Abingdon: Routledge, 2004); M. Bamyeh, «Civil Society and the Islamic Experience,» *ISIM Review* (Spring 2005), pp. 40-41; H. R. Ezzat, «Beyond Multicultural Modernism: Towards a Multicultural Paradigm Shift in the Social Sciences,» in: M. Glasius [et al.], eds., *Global Civil Society 2005/6* (London: Sage, 2005), and M. Khallaf and O. Tur, «Civil Society in the Middle East and Mediterranean,» in: V. F. Heinrich and L. Fioramonti, eds., *CIVICUS Global Survey of the State of Civil Society* (Bloomfield, CT: Kumarian Press, 2007), vol. 2: *Comparative Perspectives*.

السياسي (في بلدان مثل المملكة العربية السعودية، وقطر والإمارات العربية المتحدة) يُحظر على منظمات المواطنين المستقلين أي نشاط، والمنظمات غير الحكومية التي تديرها الدولة هي القاعدة السائدة بالإضافة إلى مؤسسات خيرية إسلامية شبه رسمية تُسمى «ديوانيات» ومعاهد البحث العلمي ومراكز التفكير والبحث شبه الرسمية.

هذه الحقائق تجعل مجتمعات الشرق الأوسط مواقع ممتازة لدراسة العمل الجماعي في أماكن تسلطية وشبه تسلطية، حيث تستطيع الحياة الترابطية اكتساب أشكال جديدة ومختلفة تتميز بحركات اجتماعية من دون الإعلان عنها بصراحة تامة، كما تتميز أكثر بـ «المقاومة الصامتة وتجاوز السلطة»، واحتجاجات عرضية في الشوارع (ضد غزو العراق مثلاً، أو دعمًا للانتفاضة الفلسطينية) وأنواع أُخرى من العمل المواطني غير الرسمي. والحياة الترابطية تتكون من خليط آسر من العلماني والديني، التقليدي والحديث، الاحتواء والاستقلال وكل الظلال بينهما[56]. ففي تركيا مثلاً، هناك جمعيات مستقلة تضم النساء الحضريات العاملات وتتمتع بعضوية تُختار بحرية، وهذه الجمعيات تتعايش مع جمعيات إسلامية مُغلقة أمام الأديان الأخرى. بينما في مصر والأردن والمغرب وغيرها من الدول، يلاحظ أن منظمات الطلبة ومجموعات الشباب والنساء وحركات اجتماعية رئيسة، بدأت في التأثير على الاتجاه السائد في الخطاب الإسلامي.

---

(56) انظر: S. Mardin, «Civil Society and Islam,» in: J. Hall, ed., *Civil Society: Theory, History, Comparison* (Cambridge: Polity, 1995); S. Ibrahim, «Civil Society and the Prospects for Democracy in the Arab World,» in: A. Norton, ed., *Civil Society in the Middle East* (Leiden: E. J. Brill, 1995); J. Kelsay, «Civil Society and Government in Islam,» in: R. Post and N. Rosenblum, eds., *Civil Society and Government* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002); A. Azra, «The Challenge of Democracy in the Muslim World: Traditional Politics and Democratic Political Culture,» Keynote Address to the Conference on the Challenges of Democracy in the Muslim World, Jakarta (March 2002), pp. 19-20; S. Zubaida, «Civil Society, Community and Democracy in the Middle East,» in: S. Khilnani and S. Kaviraj, eds., *Civil Society: History and Possibilities* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002); A. Bayat, *Making Islam Democratic: Social Movements and the Post-Islamist Turn* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2007), and J. Beinin and F. Vairel, *Workshop on Social Movements in the Middle East and North Africa: Shouldn't We Go a Step Further?* (Florence: Robert Schuman Center for Advanced Studies, European University Institute, 2009),

المثال من تركيا مصدره: J. White, «Civic Culture and Islam in Urban Turkey,» in: C. Hann and E. Dunn, eds., *Civil Society: Challenging Western Models* (London: Routledge, 1996).

وعلى الرغم من القمع السياسي المستمر، فإن مصر هي المقر الرئيس لعدد من التطورات المثيرة للاهتمام بشكل خاص والتي تبين كيف تستطيع الحياة الترابطية التطور بطرائق مختلفة؛ وتشمل «كفاية»، وهي «حركة للتغيير» تؤيد الديمقراطية، وقد بدأت في عام 2004 باعتصام خارج دار القضاء العالي في قلب مدينة القاهرة (مع أنه تنقصها ديمقراطية في الداخل بالطريقة التي يُختار فيها قادتها)؛ كما تشمل أيضًا إضرابات عمال النسيج في عامي 2006 و2007 والتي نتج منها انفصال عن هرمية الاتحاد الذي تسيطر عليه الدولة (ويوصف بـ «المنظمة الرسمية غير المشروعة» المغايرة لـ «المنظمات المشروعة غير الرسمية» للمضربين)؛ وكذلك توحيد صفوف ناشطي المدونات الذين ابتكروا مُجمع معلومات (aggregator) لتقوية التواصل بينهم في الفضاء الإلكتروني (cyberspace) (وعددهم يزيد على 10.000، ويتضاعف كل ستة أشهر بحسب أحد التقديرات الحديثة)(57). وهناك فعاليات أخرى متجددة مثل حركة 9 آذار لاسترجاع استقلال الجامعات، و«أدباء وفنانون من أجل التغيير»، و«مصريون ضد التعذيب» التي نُظّمت لتواجه التجاوزات الأمنية للدولة(58).

وعلى الرغم من هذا التنوع، فإن الحركات الإسلامية هي التي تهيمن على المناقشات/ المناظرات المتعلقة بالمجتمع المدني في العالم الإسلامي، بخاصة من حققوا نجاحًا في الانتخابات مثل حماس، وحزب الله، والإخوان المسلمين في مصر. نقطة أولى لا بد من الإشارة إليها هنا وهي أنه لا يوجد شيء اسمه «الإسلام الراديكالي»، بل هناك مجموعة متنوعة من الحركات المدنية والسياسية والفلسفية التي تستمد إلهامها من الإسلام لكنها تتبنى أجندات مختلفة في أوقات مختلفة - بما في ذلك دعمها لدولة علمانية ومشاركة مباشرة

---

(57) C. Hassabo, *The Vicissitudes of Grassroots Democracy: The Case of the Bloggers, Kefaya and the Mahalla Textile Company Workers* (Cairo: Ford Foundation, 2007), and J. Beinin and H. el-Hamalawy, «Egyptian Textile Workers Confront the New Economic Order,» *Middle East Report* (25 March 2007).

(58) A. B. Shaaban, «The New Protest Movements in Egypt: Has the Country Lost Patience?» *Arab Reform Brief*, vol. 17 (November 2007).

في السياسة الديمقراطية حيث تلوح الفُرص[59]. بعض الإسلاميين (كالقاعدة مثلًا) يرى أن الديمقراطية بالتأكيد تشكل خطرًا على الإسلام لأنها تفتح الطريق أمام مذاهب ذات نزعة فردية مثل التعددية الدينية والنسبية الأخلاقية، لكن معظم الحركات أكثر انفتاحًا أو - على الأقل - هي في موقف متناقض؛ فهم يرون الحاجة إلى الانشغال في السياسة الديمقراطية بهدف اكتساب السلطة، في حين أنهم يكنّون مشاعر معادية للديمقراطية كالتمييز ضد المرأة. والطبيعة الجمعية للإسلام تستلزم أن يُفسح استقلال الأفراد المجال أحيانًا أمام حاجات الكُل الاجتماعي، ولكن أيضًا يجب أن يُعاد تقويم جميع المسائل الأخلاقية باستمرار من خلال المجتمعات المحلية بصورة عامة[60]. وحماس مثلٌ يوضح بامتياز هذه التناقضات؛ فهي التي تستخدم التكتيك الإرهابي ضد المدنيين الإسرائيليين، في حين أنها تنافس في الانتخابات الفلسطينية ببرنامج يشدد على القانون والنظام العام، وتتمسك بالتزام مزدوج تجاه «الله والشعب»[61].

والنقطة الثانية هي: بقاء سلطة الحُكم التسلطي في جزء كبير من العالم العربي وضعف السُبل المؤدية إلى المشاركة المدنية في «دُول من دون مواطنين» كما يُسميهم جون جاندورا (John Jandora)، فإن الحركات الإسلامية تقدم أداة نقل طبيعية لسياسة المعارضة وتطوير العادات الاجتماعية التي تحكم الحياة السياسية والاقتصادية[62]. فقد أحدث نجاح الإخوان المسلمين في كسب 20 في المئة من مقاعد البرلمان في انتخابات عام 2005 صدمة كبيرة في أوساط النظام السياسي في مصر. ومثل الإخوان المسلمين، تقدم حماس أيضًا خدمات

---

(59) G. Fuller, *The Future of Political Islam* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2004), and W. Brusse and J. Schoonenboom, «Islamic Activism and Democratization,» *ISIM Review*, vol. 18 (autumn 2006).

(60) R. Aslan, *No God but God: The Origins, Evolution and Future of Islam* (New York: Random House, 2005a).

(61) J. Gunning, *Hamas in Politics: Democracy, Religion, Violence* (New York: Columbia University Press, 2008), and A. Jamal, *Barriers to Democracy: The Other Side of Social Capital in Palestine and the Arab World* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007).

(62) J. Jandora, *States without Citizens: Understanding the Islamic Crisis* (New York: Praeger, 2008).

إنسانية ضرورية جدًا لحوالي ثلثي الفلسطينيين الذين يعيشون تحت خط الفقر، مُستمدين بذلك دعمًا شعبيًا ودرجة من التمكين المستمر في أقل تقدير[63].

هذه ملاحظات غير مريحة للبعض في الغرب، ولكن ما لم يُنظر إلى الحركات الإسلامية على أنها جزء من المجتمع المدني وبناء عليه كجزء من الحل لمشكلات الشرق الأوسط، فالأمل ضعيف في إحراز أي تقدم على المدى البعيد؛ إذ إن بذور التغيير الديمقراطي تتوفر بالتأكيد في أنواع مختلفة من التجمعات ولا يحسن بها أن تكون محصورة في تجمع واحد وإقصاء التجمعات الأخرى. فالإسلاميون يتمتعون بالتأييد الشعبي والشرعية اللازمين لتحدي السلطة الأخلاقية والسياسية في الأنظمة التسلطية القائمة حاليًا، في حين أن المنظمات غير الحكومية (حتى عندما تكون مقتصرة على تقديم الخدمات فحسب) لها حضور في القواعد الشعبية وعلى المستوى الدولي، ويمكن استخدامها لجلب موارد وتطوير مهارات وقدرات يمكن في النهاية ترجمتها إلى مشاركة ديمقراطية على مستوى أعلى. وبالنسبة إلى الوقت الحاضر، على أي حال، لم يتمكن أيّ منها من التأثير على أنظمة الحكم العربية. إذ يبقى القمع منتشرًا بشكل واسع، والمنظمات المؤيدة للديمقراطية لا تجتذب إلا أعدادًا قليلة من المؤيدين من النخبة الحضرية، إضافة إلى أن التحالفات والائتلافات المدنية ضعيفة ونادرًا ما تقدر على الإفصاح عن رؤية موحدة للتحول الاجتماعي والسياسي عبر خطوط الاختلاف التي تُلقي بظلالها على المجتمعات المدنية في الشرق الأوسط[64]. حتى في لبنان، سرعان ما بدأت الانشقاقات تظهر في التحالفات المدنية ذات القواعد العريضة والتي ملأت الشوارع حالما قُبلت مطالب المعارضة[65]. وقد

---

(63) S. Shawa, «Unfulfilled Aspirations: Civil Society in Palestine 1993-98,» in: M. Glasius, D. Lewis and H. Seckinelgin, eds., *Exploring Civil Society: Political and Cultural Contexts* (Abingdon: Routledge, 2004); International Crisis Group: *Islamic Social Welfare Activism in the Occupied Palestinian Territories: A Legitimate Target?* (Amman; Brussels: International Crisis Group, 2007), Middle East Report no. 13, and *Egypt's Muslim Brothers: Confrontation or Integration?* Middle East Report no. 76 (Amman; Brussels: International Crisis Group, 2008), and E. Harmsen, «Muslim NGOs: Between Empowerment and Paternalism,» *ISIM Review* (autumn 2007), pp. 10-11.

(64) O. Schlumberger, ed. *Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Non-Democratic Regimes* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2007).

(65) N. Mansour, «Lebanon's 'Independence 05': From a Moment to a Movement?,» in: M. Glasius [et al.], eds., *Global Civil Society 2005/6* (London: Sage, 2005).

ادعى مراقبون أكثر تفاؤلاً بأن منظمات المجتمع المدني تمسك بمفتاح لـ «عقد اجتماعي جديد» (new social contract) في مصر وغيرها من البلدان. ولكن، إذا ما أُريد لهذه الرؤية المتفائلة أن تأتي بنتائج إيجابية ملموسة، فإن على الحكومات والوكالات المانحة في الخارج مُقاومة المحاولات لفرض نماذج خارجية من الحياة الترابطية على المجتمعات الإسلامية(66). فهذه المحاولات مصيرها الفشل لأنها لن تجد من يتقبلها على أرض الواقع، ومن الحماقة إخراج الحركات الإسلامية عنوة من الميدان الرسمي السياسي. وبدلًا من ذلك، فإن ما تدعو إليه الحاجة هو دعم بعيد المدى للعمليات الداخلية التي تشجع اهتمامات مختلفة بأن تعمل مع بعضها ومع الدولة، لتشكل علاقات وهويات مع مرور الوقت من خلال ما يسميه رضا أصلان (Reza Aslan) «النضال الداخلي حول من سيحدد الإصلاح الإسلامي الجاري في معظم العالم الإسلامي»(67). ذلك النضال يشمل ناشطي المنظمات غير الحكومية الليبراليين، وقادة الحركة النسوية، والإسلاميين المعتدلين، و«الجهاديين التائبين» (repentant Jihadists) وهم المقاتلون الإسلاميون الذين أطلق سراحهم من السجن بتعهدهم نبذ العُنف، ومفكرون مثل عبد الله النعيم (Adullahi Anna'im «sic») ممن يعملون على تطوير رُؤى جديدة تتعلق بالحياة المدنية والسياسية المتجذرة في التقليد الفكري الإسلامي، رؤى تكون أيضًا ملتزمة بشكل واضح بالمواطنة المتساوية، واحترام حقوق الإنسان، تحت حُكم دولة ديمقراطية وعلمانية(68).

يوجد بالتأكيد مشكلات تتعلق بالحياة الترابطية في المجتمعات الإسلامية - كالاحتواء من جانب الحكومة، على سبيل المثال، ما يجعل من الصعب على المجتمع المدني تشجيع المساءلة - لكن هذا لا يعود إلى أن المساءلة أو الديمقراطية «غير إسلامية». فالانسجام أو عدم الانسجام بين الإسلام

---

(66) UNDP, *Egypt's Social Contract: The Rise of Civil Society* (New York: United Nations Development Programme, 2008).

(67) R. Aslan, «From Islam, Pluralist Democracies will Surely Grow,» *Chronicle of Higher Education* (11 March 2005).

(68) H. Tamman, «Repentant Jihadists and the Changing Face of Islam,» *Arab Reform Bulletin* (September 2008), and A. An-Naim, *Islam and the Secular State: Negotiating the Future of Shari'a* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2008).

والديمقراطية، كما يرى آصف بيات (Asef Bayat)، ليس تأمُّلًا فلسفيًا بل هو نضال سياسي، وهذا هو السبب في أن تطور الرؤى الراسخة محليًا بخصوص نضال المجتمع المدني يحتوي على بعض مفاتيح مستقبل العالم المسلم(69). إن ضعف المجتمع المدني هو نتيجة للصراع بين الطاغية (oppressor) والمضطهَدين (oppressed)، وليس نتيجة صراع ديني بين الإسلام والغرب.

إن واقع الحياة الترابطية في الثقافات غير الغربية هو اعتمادًا على ما ذكر، يعكس فكرة «اخلط ووفق» (mix and match)، ولهذا فإن مراقبي المجتمع المدني لديهم اهتمام كبير بإيران وتركيا وإسرائيل والصين حيث يكون المزج بين الثقافات الترابطية أكثر ما يجذب الانتباه. وأبعد كثيرًا من أن يكون مشكلة، فإن تطور مجموعة متنوعة ومختلفة من المجتمع المدني سبب يدعو إلى الاحتفال، لأن هذا يعني أن التجمعات الطوعية التي تظهر - هجينة ومائعة، وربما تكون مفاجئة للمعلقين في الغرب - يمكن أن تكون قادرة على تجنب مشكلات يُواجهها نظراؤهم الغربيون وتكون ردًا على الاتهام بأنها ببساطة لعبة في أيدي القُوى الأجنبية. إذا كان هذا صحيحًا، فعندئذ ستكون الصلة بين أشكال الحياة الترابطية، والمعايير التي يُفترض أن تولدها، معقدة وظرفية وموضع خلاف بشأنها. إن مجتمعًا مدنيًا قويًا، كما أشرت في الفصل الأول، لا يجعل بالضرورة المجتمع قويًا ومدنيًا. لماذا لا؟

(69) A. Bayat, *Making Islam Democratic: Social Movements and the Post-Islamist Turn* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2007), and J. Kelsay, «Civil Society and Government in Islam,» in: R. Post and N. Rosenblum eds., *Civil Society and Government* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002).

3

المجتمع المدني بوصفه المجتمع الصالح

عندما وقف المفكر المصري الناشط سعد الدين إبراهيم ليدافع عن نفسه أمام محكمة أمن الدولة في القاهرة في أحد أيام تموز/ يوليو عام 2002، ركز على عبارة رئيسة ذات مغزى وهي «المجتمع المدني»، والذي كان يعنيه هو مجتمع يكون فيه الجميع أحرارًا في التعبير عن أفكارهم وسماع آرائهم[1]. ومع أن سعد الدين إبراهيم كان قد اتهم على أُسُس واهية الحجة بإساءة الإدارة المالية بصفته رئيسًا لمؤسسة مصرية بارزة غير حكومية، وهي «مركز ابن خلدون»، أُلقي القبض عليه لأنه - وبالتالي مؤسسة «المجتمع المدني» - يشكل خطرًا على النظام السياسي الحاكم كما استشعر المسؤولون. قد لا يكون الكثير منا يتمتعون بهذا القدر من الشجاعة والإقدام والتزام المبادئ القويمة، لكننا جميعًا نحمل في أفئدتنا وعقولنا رؤية للعالم كما نود أن يكون عليه؛ محكومًا (ruled) على المستوى الأعم بالمحبة والعفو، بالحقيقة والجمال، بالشجاعة والرحمة. حتى في عصر تُسيطر عليه فكرة الإرهاب، نجد أن عددًا قليلًا من الناس بدافع الرحمة يستيقظ كل صباح ليضع التفاصيل النهائية لهجوم على مركز التجارة العالمي أو المبنى الفدرالي في مدينة أوكلاهوما (Oklahoma City)، أو يختارون أهدافهم في نوبة انهماك في القتل في مدرسة ثانوية، أو مَنْ

(1) «Thoughts of the First Accused: Saad Eddin Ibrahim to the Supreme State Security Court (29 July 2002), case number 13244».

مِن خصومهم أتى عليه الدور للتطهير العرقي. وبطبيعة الحال، فإن التفاصيل المتعلقة بالمجتمع الصالح عُرضة لنقاش لا نهاية له بشأن الغايات والوسائل، والتنازلات الضرورية والمقايضات بين مختلف المصالح والأهداف، لكن فكرة المجتمع الصالح تبقى القوة الحافزة خلف أفضل السياسات المعاصرة والعمل الجماعي. وعلى نحو متزايد، يُستعمل مصطلح «المجتمع المدني» اختزالاً لنوع المجتمع الذي نريد العيش فيه.

إن استعمال المجتمع المدني كتعبير مجازي عن المجتمع الصالح له جذوره في الكلمة الإغريقية «الدولة المدينة» (*polis*) وأيضًا «روابط الدول» (commonwealths) والتي وُصفت في الفصل الأول، وكذلك في العقائد الدينية المتعلقة بالمجتمعات الروحية مثل «الأمة الإسلامية» (Islamic ummah «sic») أو «تِكُن أولام» اليهودية (شفاء العالم) (tikkun olam)، وفي تفكير كانط (Kant) في ما يتعلق بمجتمع أخلاقي عولمي، أو في «المدنية الإنسانية المثلى» (civitas humana) لـ وليام روبكي (William Roepke) ومحافظين آخرين[2]. والمجتمع المدني بشكله الديمقراطي الليبرالي السائد الآن كان المصدر المُلهم للمجموعات المنشقة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقًا خلال الثمانينيات من القرن الماضي، حيث كان في منزلة دعوة إلى «مأسسة مبادئ المواطنة التي على أساسها بُنيت السياسة الديمقراطية الليبرالية الحديثة»، وكادت أن تصبح مرادفًا - أو «شعارًا مشرقًا» - للديمقراطية والحرية وحتى العيش الكريم «decency» بشكل عام[3]. وبالنسبة إلى فاتسلاف هافل (Vaclav Havel) فإن «المجتمع المدني» كان عبارة عن «النظام الاجتماعي الذي تتوجه نحوه تدريجًا المجتمعات الديمقراطية الحديثة كافة»، بينما قدم فكتور بيريز دياز (Victor Perez-Diaz) محاجة مشابهة من أجل عودة المجتمع المدني «return of civil society» في إسبانيا بعد نهاية

(2) W. Roepke, *The Moral Foundations of Civil Society* (New Brunswick, NJ: Transaction, 1996).

(3) A. Seligman, «Civil Society as Idea and Ideal,» in: S. Chambers and W. Kymlicka, eds., *Alternative Conceptions of Civil Society* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002), p. 28; J. Hall, ed., *Civil Society: Theory, History, Comparison* (Cambridge: Polity, 1995); J. Keane, ed., *Civil Society and the State: New European Perspectives* (Cambridge: Polity, 1988), and E. Gellner, *Conditions of Liberty: Civil Society and its Rivals* (London: Hamish Hamilton, 1994)

حُكم الجنرال فرانكو[4]. ومنذ عام 1989، كانت هذه الأفكار قد فُصلت نوعًا ما عن مراسيها (moorings) الديمقراطية الليبرالية، لتُستخدم في مجال أوسع من المواقف الثقافية والأيديولوجية، كما عند حركة العدالة العولمية ذات المنحى اليساري (التي استُنهضت في المنتدى الاجتماعي العالمي (World Social Forum) تحت شعار «عالم آخر مُمكن» («another world is possible»))، وعند باحثين يُحاجون ضد المصلحة الشخصية بوصفها الأساس الذي تقوم عليه العلوم الاجتماعية والسياسة العامة، ومؤيدي المساواة بين الجنسين سياسيًا واقتصاديًا الباحثين عن عقلانية غير مبنية على «الإنسان الاقتصادي» («economic man») إلى جانب حركات معارضة في كينيا، وزامبيا وبلدان نامية عديدة أخرى، وإلى من يرون في «المجتمع المدني» الإسلامي الجذور لـ «حياة متمدنة» (civilized life) مختلفة عن الغرب. وفي البنغال، فإن «المجتمع المدني» (civil society) أو «shushil shamaj» تُترجم غالبًا إلى «المجتمع المُهذب» (gentle society)، بينما تُستعمل كلمة «مدني» («civil») في تركيا كصفة وتعني «ذلك الذي لا علاقة له بما هو عسكري»[5].

لا تستعمل كل هذه المواقف التعبير الدقيق لـ «المجتمع المدني» لكنها تتقاسم تصورًا للمجتمع المدني باعتباره نظامًا اجتماعيًا مرغوبًا، أو صورة ذاتية للحداثة مُحدَّدة بألفاظ معيارية. وعلى الرغم من أن هذه المعايير تختلف أحيانًا، فإن التسامُح، وعدم التمييز، واللاعنف، والثقة، والتعاون تشكل القاسم المشترك العام، جنبًا إلى جنب مع الحرية والديمقراطية ما دامت هذه المعايير لا تُعرَّف على وجه الحصر بتعابير غربية - «الحرية من الفاقة» («freedom from want») توازي في الأهمية الحرية من تدخل الحكومة التعسفي/ الاعتباطي؛

---

(4) S. Myers, *Democracy is a Discussion: Civic Engagement in Old and New Democracies* (New London: Connecticut College, 1996), and V. Perez-Diaz, *The Return of Civil Society: The Emergence of Democratic Spain* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1993).

(5) D. Lewis, «Old and New Civil Societies in Bangladesh,» in: M. Glasius, D. Lewis and H. Seckinelgin, eds., *Exploring Civil Society: Political and Cultural Contexts* (Abingdon: Routledge, 2004), and H. Seckinelgin, «Contractions of a Sociocultural Reflex: Civil Society in Turkey,» in M. Glasius, D. Lewis and H. Seckinelgin, eds., *Exploring Civil Society: Political and Cultural Contexts* (Abingdon: Routledge, 2004).

والديمقراطية لها قيمتها في ساحة السوق وفي الحوكمة العولمية وكذلك الأمر في السياسة المحلية. بهذا المعنى، يمثل المجتمع المدني مأسسة «السلوك المتمدن» (civility) بوصفه طريقة حياة مختلفة في العالم، ونوع مجتمع مختلف تعملُ فيه المؤسسات كافة بطرائق تعزز هذه المعايير الاجتماعية الإيجابية بحيث أن المجتمع المدني هو «مجتمع» يكون مدنيًا. فعدد كبير جدًا من أنظمتنا القائمة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، تدمر الأواصر التي نريد أن تربطنا بعضنا إلى بعض وتلك التي نريدها أن تربطنا بالبيئة التي تحيط بنا، ويبدو أن المجتمع المدني يوفر طريقة لإعادة تشكيل هذه العلاقات على أساس مجموعة مختلفة من القيم في سياق عولمي يتغير بسرعة. وفي مكان آخر، كنت قد حللت المجتمع المدني بوصفه «تزاوُجًا بين الحب والعقل» يكون كل واحد أساسيًا في حد ذاته ولذاته ويُمثل ثقلًا موازنًا للآخر[6]. هذه الفلسفة بجذورها الضاربة في أعماق الأخلاقيات الغاندية وتعاليم مارتن لوثر كنغ تعتبر التحولَ الشخصيّ والاجتماعيّ تآزرًا متبادلًا وتعتبر الحبَّ غيرَ المشروط (ذروة امتداد السلوك المتمدن) قوةً ثورية محتملة من أجل التغيير في المجال العام، وليس في حياتنا الخاصة فقط. فتزاوج حياة داخلية غنية تكون مكرسة لغرس العطف المقترن بالمحبة والرحمة، مع ممارسة أشكال جديدة من السياسة والاقتصاد والسياسة العامة، هو المفتاح لتحوُّل اجتماعي. فمن «دون ثورة للروح» تقول أونغ سانغ سو كي (Aung Sang Suu Kyi) (زعيمة المعارضة في بورما)، «فإن القوى التي أنتجت الظلم الذي مارسه النظام القديم ستستمر في العمل نفسه، لتشكل خطرًا دائمًا على عملية الإصلاح والتجديد»[7].

على مستوى يتخطى الحدود القومية، فإن هذه الأفكار تُظهرها الشعبية المتنامية لـ «مجتمع مدني عالمي شامل»، ليس كطبقة خارجية إضافية للحياة الترابطية التي وُصفت في الفصل الثاني، بل كآلية تتطور من خلالها نماذج

(6) M. Edwards, «Love, Reason and the Future of Civil Society,» in: L. Mcilrath and I. MacLabhrainn, eds., *Higher Education and Civic Engagement: International Perspective* (Aldershot: Ashgate, 2007).

(7) مُقتبس في: Seasons Fund for Social Transformation, http://www.seasonsfund.org (2007).

عولمية جديدة، وتلتصق بأفكار تتصل بحقوق الإنسان العالمية والتعاون الدولي والحل السلمي للخلافات في الساحة العالمية. تعد التعابير المستخدمة لباحثين في المجتمع المدني مثل «مجتمع عالمي مفتوح» (global open society) لجورج سوروس (George Soros)، و«حوكمة إنسانية» (human governance) لريتشارد فالك (Richard Falk)، و«ديمقراطية كوزموبوليتية» (cosmopolitan democracy) لدايفد هلد (David Held)، و«المجتمع المدني العالمي» (the global civil society) لجون كين وماري كالدور (John Keane and Mary Kaldor)، وتعبيري أنا «مستقبل إيجابي» (future positive)، وتعبير «المجتمع الأخلاقي العالمي» (global ethical community) لفيلسوف متشائم مثل بيتر سنغر (Peter Singer)، نماذج (versions) من الفكرة ذاتها على الرغم من حقيقة أننا نبتعد على الأقل جيلاً عن أي نوع من الديمقراطية الكوزموبوليتية (cosmopolitan) أو الكوزموقراطية (cosmocracy)، وسنُلقي نظرة عن كثب على هذه الادعاءات (claims) في الفصل الخامس. يرى بول هوكن (Paul Hawken) أن التطورات السائدة في الحركة البيئية يمكن مقارنتها بالعصر المحوري («Axial Age») بين عامي 900 و200 قبل الميلاد، عندما ظهرت تقاليد دينية عديدة حول تعابير عدة من «القاعدة الذهبية» (Golden Rule) انبثقت عنها - ولو بشكل غير كامل - مجموعة مختلفة من القيم بدأت تتغلغل في العالم[8].

تنظر منظمات وجمعيات المجتمع المدني التي تعمل لتحقيق مزيد من الانصاف والعدالة في العالم إلى بُنية وثقافة وإنجازات المجتمع المدني على أنها وثيقة الصلة بعضها ببعض. على سبيل المثال، عملت منظمة «التحالف العالمي لمشاركة المواطن» (the World Alliance for Citizen Participation)، أو CIVICUS، على تطوير منهجية كاملة لقياس قوة المجتمع المدني على الأبعاد الثلاثة كلها، بحيث تكون المعايير والقيم في الوسط[9]. إذ يوجد، على أي حال،

(8) P. Hawken, *Blessed Unrest: How the Largest Movement in the World Came into Being and Why No One Saw it Coming* (New York: Penguin, 2007).

(9) V. F. Heinrich, «Studying Civil Society Across the world: Exploring the Thorny Issues of Conceptualization and Measurement,» *Journal of Civil Society*, vol. 1, no. 3 (2008), pp. 211-228.

فرق مهم بين «مجتمع يكون مدنيًا» لأنه يتمتع بمستويات عالية من الثقة المعممة (generalized) (أو «رأس المال الاجتماعي»، لاستخدام اختصار أصبح تقليديًا الآن) وهو فعلًا «مدني» («civil») لأنه ينجح في حل المعضلات غير العادية في السياسة العامة بطرائق عادلة وفعالة. بعض المتحمسين للمجتمع المدني (خصوصًا التوكفيليين الجدد) يمكن أن يحاجوا بأن هذين الفهمين متشابهان، لأن مثل هذه المعايير المعممة - الراسية في الحياة الترابطية السليمة - ستُسهل عملية صُنع السياسة العامة الفعالة عندما يصل الناس ذوو النيات الحسنة إلى إجماع عادل ومعقول بشأن أمور مُلحة. ولكن في التحليل الآتي، من المهم الإبقاء على هذين الفهمين منفصلين، لسببين متداخلين: **الأول**، لأن العلاقة المتبادلة بين الحياة الترابطية وتوليد هذه القيم تكون غالبًا أضعف مما هو مفترض، والثاني، لأن التقدم نحو مخرجات سياسة عادلة وفعالة يكون عادة متعلقًا بعمل عبر مجموعات مختلفة من المؤسسات؛ مؤسسات حكومية وأعمال وجمعيات طوعية في آن.

يتطلب إنجاز المجتمع الصالح كلا المعيارين للسلوك الذي يبث في المؤسسات طاقة أساسها القيم والتوجيه وتسويات سياسية تجعل هذه القيم مشروعة وتُبقي عليها وعلى التوجيهات في الكيان السياسي (polity). فإذا عملت الجمعيات الطوعية بمفردها، فإنها لن تستطيع ضمان أي من هذين الأمرين، لأن هذه المعايير والقيم تتعهد برعايتها العائلات والمدارس وأماكن العمل والمؤسسات، ويكون مطلوبًا من الحكومة ترتيب سياسي شرعي لضمان العقود الاجتماعية؛ إذ يُلاحظ في التاريخ الحديث أن حياة ترابطية غنية تكون مرتبطة بعلاقة ضعيفة مع اجتثاث الفقر والإنجازات التي يُحققها تطور الأهداف القومية الأخرى، كما هو الحال عند ذوي «الأداء العالي» («high performers») مثل كوريا الجنوبية وبُتسوانا وتشيلي، مع أن هذا، كما أشرت في الفصل الأول، لم يكن قط من دون صلة وثيقة بالموضوع. فدولة قوية ذات هدف ومشاركة واسعين في اقتصاد السوق تكون مؤثرة بهذا المقدار أو أكثر. ومن الطبيعي، عندما تتطلب التنمية الإطاحة بمؤسسات الدولة وإعادة بنائها (كما هو الحال في أوروبا الشرقية أو جنوب أفريقيا)، فإن تحولات اجتماعية كبرى تميل فعلًا

إلى أن يقودها مواطنون وتجمعاتهم، ولكن بشكل عام، فإن بناء أمة، وليس بناء مجتمع، هو المهمة الأساسية للتنمية في مراحلها الأولى. وتتقدم بعض المجتمعات (كما في الصين) مع ضعف في الحياة الترابطية، على الأقل إذا ما عُرّفت بمصطلحات غربية، بينما توجد لدى مجتمعات أخرى (كما في الولايات المتحدة) قطاعات ثالثة فاعلة لكن مع استمرار مشاكل الإجحاف والتمييز. لقد أنفق الأميركيون على أعمال الخير في عام 2006 أكثر من أي وقت مضى (295 مليار دولار على وجه التحديد)، غير أن أميركا ليست أقرب إلى حل مشاكلها الاجتماعية الملحة مما كانت عليه من قبل[10]. في ضوء هذه الخبرات المتنوعة، كيف يُمكن أن يُرسى «مجتمع مدني»؟

الحياة الترابطية والمجتمع الصالح

رأينا في الفصل الثاني كيف أصبحت التفاهمات البنيوية والمعيارية مدموجة من خلال خبرة الحركات السياسية والمدنية مثل حركة التضامن في بولندا وأيضًا - على الجانب الآخر من الأطلسي - من خلال محاجات التوكفيليين الجدد الذين نظروا إلى الروابط والجمعيات الطوعية بوصفها «ناقلات الجينات» («gene-carriers») للمجتمع الصالح. فإذا عُرّف المجتمع الصالح بأنه مجتمع تزدهر فيه المؤسسات الحرة، عندئذ يكون الميل إلى دمج هذه التفاهمات أقوى. فـ «طلب العودة إلى المجتمع المدني» كما كتب دانيال بل (Daniel Bell)، «هو طلب العودة إلى مجال حياة اجتماعية يمكن التعايش معه... والذي يركز على الجمعيات الطوعية... ويُحاج بأن القرارات ينبغي لها أن تُتخذ محليًا ويجب ألا تكون تحت سيطرة الدولة وبيروقراطياتها»[11].

---

(10) *Chronicle of Philanthropy* (31 October 2002), and K. Wing, T. Pollak and A. Blackwood, *The NonProfit Almanac 2008* (Washington, DC: Urban Institute Press, 2008).

(11) كما اقتبس: A. Seligman, *The Idea of Civil Society* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992), p. 2,

التعريف مصدره: M. Walzer, «The Idea of Civil Society: a Path to Social Reconstruction,» in: E. J. Dionne, ed., *Community Works: The Revival of Civil Society in America* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1998), p. 132,

مع أن إشارة التأكيد مني.

وعلى أي حال، توجد أسباب وجيهة للشك في الصلة بين الغايات والوسائل الموجودة ضمنًا في هذا القول، لأنه، ووفق كلمات مقتبسة عن مايكل والزر، فإن «الحياة الترابطية في المجتمع المدني هي الأرضية التي تُصنعُ وتُختبرُ فيها الرؤى لما هو صالح، والتي ثبت أيضًا أنها جزئية، وغير كاملة، وفي النهاية غير مُرضية... لا توجد إمكانية للخيار الذي طرحه الفوضويون القدماء، أي مجتمع مدني بمفرده». ولم لا؟

في لوحة زيتية شهيرة لنورمان روكويل (Norman Rockwell) سماها «حرية التعبير»، يقف المواطن المتواضع مرفوع القامة، مُشرقًا باستقامته، ليُعبر عما يجول في خلده في اجتماعٍ محلي بقاعة المدينة. ففي مدرسة روكويل (Rockwell) للتفكير في المجتمع المدني، يلاحظ أن الجماعات الأهلية، والمواطنين والمؤسسات يكونون دائمًا مُستقيمين، وأمينين ونبيلين، لكنهم في العالم الواقعي مختلطون دائمًا بالدوافع والمصالح. وهذا الخلط يشكل مشكلة صعبة لـ «جماعة إحياء المجتمع المدني» كما يُسمون، ذلك لأن هؤلاء المُنتمين إلى هذه المدرسة، يُصرون على أن التفاعل الاجتماعي الطوعي يُنتج مستويات مُعممة وعالية من الثقة والتعاون، تكون بدورها أساسية للديمقراطية والتقدم الاجتماعي[12]. فالفرضية الرئيسة لديهم هي أن الجماعات الأهلية، وشبكات الاتصال، والمؤسسات، هي «مناخات صغرية» (خاصة بمنطقة صغيرة كالمدن والبيوت) («micro-climates») تدرَّس فيها المهارات، وتُطوَّر القيم والولاءات، وتُصبح العناية والتعاون فيها - بدلًا من التنافس والعنف - الطرائق العقلانية للسلوك. وتوجد ثلاثة أسباب تبرر صحة ذلك. **الأول**: إن مستوى وتواتر التفاعُل وجهًا لوجه والذي هو ممكن في المؤسسات أو في الجماعات الأهلية الصغيرة يعني أنه من المحتمل أن تكون الحوافز لسُلوكٍ يتسم بالثقة والتعاون أقوى: وكعضوٍ في مجموعة صغيرة، أستطيع أن أرى أو أحكم على نتائج أعمالي غير المتعاونة وأحصُد مكافآت التعاون من كل واحد من زملائي؛

(12) مصطلح استعمله: L. McClain and J. Fleming, «Some Questions for Civil Society Revivalists,» *Chicago-Kent Law Review*, vol. 75, no. 2, (2000). pp. 301-354. ليُشيرا إلى أعمال بوتنام (Putnam)، إتزيوني (Etzioni) وآخرين.

«فأنت تحُك ظهري وأنا سأحُكُّ ظهرك، أو يفقأ كل منا عين الآخر». الثاني: هو أنه من المحتمل أن تُعزَّز المعايير الاجتماعية من خلال الألفة والضغط من الأنداد، لأنه إما أن أوافق على اللعب وفق القوانين، أو ألتحق بنادي شخص آخر. أما السبب الثالث فهو أن أعضاء مجموعةٍ ما يستطيعون أن يروا على نطاق ضيق أن صالح الكُل يعتمد على الأعمال الفردية لأعضائها، مُثبتين بذلك أنواع السلوك التي تكون أساسية إذا ما أريد للديمقراطية تأدية وظيفتها للصالح العام وعلى أعلى المستويات أيضًا.

والخطوة التالية في محاجة «الإحيائيين» هي شرحهم لكيفية أن هذه المعايير المعممة تصُب في الأداء الوظيفي الفاعل للديمقراطية، ومن هناك وُصولًا إلى تحقيق المجتمع الصالح، لأن الديمقراطية الفاعلة حقًا يجب أن تؤدي إلى إجماعٍ اجتماعي حول الأهداف السياسية. تضع نانسي روزنبلام (Nancy Rosenblum) قائمة بـ «الفضائل الرئيسة للديمقراطية» على النحو التالي: «السلوك المدني، أو معاملة الناس سواسية، وبعفوية بسيطة، وبإنصاف، أو التكلم جهارًا ضد الظلم التعسفي»[13]. فمسألة ما إذا كانت العضوية في الجمعيات الطوعية تُولّد فعلاً هذه الفضائل أمرٌ مُختلفٌ عليه، لكن نظريًا يُمكن إيجاد صلة، لأن تفاعلاً منتظمًا مع مجموعات متداخلة يجب أن يقوي «السلوك المدني»، في حين أن الدوافع للتعاون يجب أن تقوي «الإنصاف».

تبدو الأمور جيدة قبل أن يُدخَل «عفريت الاختلاف» «genie of difference» في المعادلة. في بداية العمل الذي أدى في آخر الأمر إلى تأليف الكتاب القنبلة: أن تلعب بولينغ وحدك (*Bowling Alone*) لروبرت بوتنام (Robert Putnam) والذي يتعلق بـ «انهيار وإحياء المجتمع الأهلي الأميركي»، عُقدت ندوة في Harvard Divinity School لمناقشة موضوع رأس المال الاجتماعي. بوتنام، كما هو متوقع، أثنى ثناءً كبيرًا على الجوقات (choirs) وجمعيات كورالية (choral) وجمعيات طوعية أخرى، إلى أن نهض أحد المستمعين وتكلم فجأة وبصوتٍ عالٍ سائلاً:

---

(13) N. Rosenblum, *Membership and Morals: The Personal Uses of Pluralism in America* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998), p. 350.

«ولكن يا بوب، ماذا كانت الجوقة تُغني؟»[14]. وكما يدل هذا السؤال ضمنًا، فإنه من غير المحتمل أن تضمن الحياة الترابطية في حد ذاتها مجموعة خاصة من المعايير الاجتماعية والقيم، حتى على نطاق أقل من الترابط بين هذه المعايير وأهداف المجتمع الصالح، ما دامت الجمعيات وأعضاؤها متفاوتين إلى حد بعيد في خصائصهم وأهدافهم ومعتقداتهم. فـ «ولادة جديدة للمجتمع المدني تكون دائمًا محفوفة بالمخاطر لأنها تُعطي الحرية للمستبدّين وللديمقراطيين على حد سواء»[15].

في واقع الأمر، تتفاوت المعايير بين جمعيات مختلفة في المجتمع أو الثقافة نفسيهما، وثقافات مختلفة ومجتمعات - ليس هذا علمًا احترافيًا بالضبط، لكنه أمرٌ حاسمٌ لرؤية واضحة للطرائق الممكنة الموصلة لتقدم اجتماعي. فأفكار التبادلية مثلًا ليست هي نفسها في أميركا البيضاء ولا لدى الجماعات الأهلية الأفرو - أميركية في الولايات المتحدة، والقبلية في أفريقيا، والدينية المسلمة أو اليهودية، والقرى في الصين. فبعض المعايير - مثل الثقة وحتى التعاون - ذات قيمة مختلفة بالنسبة إلى الناس في أحوال مختلفة، ولا يُمكن اعتبار أي منها «بضاعة» (goods) غير زائفة، لأن ثقة شخص ما يمكن أن يستغلها آخرون أقل شكوكًا، خصوصًا في مجتمعات اخترقتها طلقات من الظلم، والفساد، والاستغلال - فكر عزيزي القارئ في مالكي الأرض في المناطق الريفية الهندية مثلًا، في الحكومات التي تكذب على مواطنيها، أو في المديرين لشركة «إنرون» (Enron) العملاقة المنهارة الذين اتهموا بجرائم وأُحيلوا على القضاء في عام 2002. وبشكل عام، أفضل ما يفعله الناس الفقراء في هذا الصدد هو عندما يكونون «مبادلين حذرين بالمثل» («cautious reciprocators»)، أي أن يكونوا ميالين إلى التعاون لكن ليسوا خائفين من دفع الأذى بالمثل

---

(14) R. Putnam, *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community* (New York: Simon & Schuster, 2000),

هذه الحكاية مصدرها كونستانس بوكانان (Constance Buchanan)، وهي زميلة سابقة في مؤسسة فورد، وكانت تعمل في The Harvard Divinity School. إشارة التأكيد مني.

(15) J. Keane, *Civil Society: Old Images, New Visions* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1998), p. 45.

عندما يستغلهم الآخرون؛ فأن يكون المرء مانحًا لثقته من دون تمحيص، حين تكون السلطة غير موزعة بالتساوي، وتكون المعلومات ناقصة، هي استراتيجية خطرة بالنسبة إلى التقدم الاجتماعي. وهكذا يكون الأمر مُضللاً عندما تُجمع هذه المعايير على مستوى الجماعات الأهلية، والمؤسسات أو المجتمعات ككُل. وفي كلتا الحالتين: لا بد من أن تكون الثقة وانعدامها محط تمييز (Both trust and mistrust must be discriminating).

حتى لو فُسرت المعايير نفسها عالميًا لتعني الشيء نفسه وأُعطيت الوزن نفسه من الأهمية، فإنه يمكن استخدامها لأغراض مختلفة على المستوى التالي من الدقة في تعريف أهداف وغايات المجتمع الصالح. فمثلاً، يمكن للناس تطوير مستويات عُليا من الثقة بين الواحد منهم والآخر، لكنهم يفقدونها في المؤسسات - كالحكومات والسوق على سبيل المثال - التي تُعتبر جوهرية لتعزيز الأهداف الاجتماعية. وهكذا يمكن أن يضعُف التصويت حتى لو ازداد التطوع للعمل (هذه العلاقة المتبادلة بالضبط هي التي تُلاحظ في أميركا المعاصرة، حيث نجد أن الحياة الترابطية في خطر من أن تصبح بديلاً للسياسة)[16]. ويُمكن للتعاون أن يُعبَّر عنه في الأعمال التي تكون احتوائية (inclusive) أو إقصائية (exclusive)، مُتجهة نحو العمل الإيجابي أو ضده، متسامحة إزاء اللامساواة الاقتصادية أو متشددة. والمعايير المختلفة يمكن أن يُبطل مفعول كل واحد منها الآخر، كالتطوع للعمل مع المنظمة المعروفة بـ «Ku Klux Klan» والتي لا تعمل أي شيء من أجل الإنصاف، ولكن لا يزال في إمكانها تقوية التعاون على الأقل مع أعضاء آخرين. فالجيل «الأعظم» أو «الجيل المدني الممتد» («long civic generation») الذي أغدق عليه الإحيائيون المديح نظرًا إلى حيويته بعد الحرب العالمية الثانية، كان أيضًا الجيل الذي وصلت خلاله أعمال الشنق من غير محاكمة للأفرو - أميركيين إلى ذروتها، وكذلك اعتقال الأميركيين من أصل ياباني وبيع ممتلكاتهم بدراهم معدودة (for a pittance)، إضافة إلى أن التمييز العنصري في الوظائف، والصناعة، والتعليم

---

(16) W. Galston and P. Levine, «America's Civic Condition: A Glance at the Evidence,» in: E. J. Dionne, ed., *Community Works* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1998), p. 36.

والتصويت أصبح روتينيًا[17]. وعلى أي حال، فإن العنصر الرئيس في العمل التطوعي هو الحماسة، وليس بالضرورة حراكًا مدفوعًا برؤية اجتماعية خاصة. فالجمعيات الطوعية ساحات للطموح الشخصي والسلطة، فضلاً عن أنها ساحات للتضحية والخدمة. فـ «عمود مجتمعه (pillar of the community)، مدرب كرة القدم (soccer coach)، ضاربُ زوجته (wife beater)»، هذا ما كُتب على لافتة داخل نفق في نيويورك. وكما هو الحال بالنسبة إلى الجوقة، فإن المجتمع الصالح يعتمد على ماذا يعمل المتطوعون ولماذا يعملونه، وليس ببساطة من هُم هؤلاء فحسب.

والأهم في ذلك كله، أن المعايير والقيم تتفاوت بقدر كبير بين الجمعيات. فعند نقطة معينة في مناقشة المجتمع المدني، تنطلق شرارة لامعة بالسؤال الواضح عن المافيا. «هل المافيا عضو؟» («is the Mafia a member?») سيسألون هذا السؤال، متوقعين انهيار نظرية المجتمع المدني كبيتٍ من ورق لدى سماعهم الجواب بـ «لا». فمنذ 11 أيلول 2001 يُلاحظ أن المثال الذي يختاره السائل كان ولا يزال «القاعدة»، ولا شك في أن هناك مثالاً آخر جاهزًا في الخفاء «waiting in the wings»، لكن نماذج متطرفة كهذه يُمكن أن يتم تجاهلها بوصفهم مجرمين عنيفين، تمامًا كما يتم تجاهل عناصر مماثلة من العمل إذا كانوا مجرمين يعملون في الحكومة أو مجرمين في مجال الأعمال. وهناك حالات أخرى أكثر أهمية، على سبيل المثال، لبنان (أثناء حربه الأهلية الطويلة) ورواندا (قبل المذبحة الجماعية في عام 1994) حيث كانت شبكات قوية من الجمعيات والأحزاب، تحرض بالفعل على العنف بين الجماعات. ورواندا لديها الكثافة الأعلى من الجمعيات والأحزاب في جنوب الصحراء الأفريقية، في حين أن «الأغلبية العظمى» من الجمعيات والأحزاب في لبنان خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي كانت «سببًا للعداوة والشقاق بشكل استثنائي» ودائمًا في حالة حرب في ما بينها[18]. في كلتا الحالتين،

---

(17) C. Robin, «Missing the Point: A Review of *Bowling Alone*,» *Dissent* (Spring 2001), pp. 108-111.

(18) P. Uvin, *Aiding Violence: The Development Enterprise in Rwanda* (West Hartford, CT: =

فإن الجمعيات والأحزاب نُظمت وهي تحمل اتجاهًا عرقيًا أو دينيًا، وقد عُبئت سياسيًا، وهذا في عيون البعض على الأقل، يُسقط أهليتها للعضوية في المجتمع المدني. إن ترجمة كلمة «إنتراهاموي» («Interahamwe»)، وهو الاسم الذي أُعطي لآلة القتل التي استخدمها الهوتو (Hutu) في رواندا، تعني «أولئك الذين يُهاجمون معًا»، وهذا صدىً مُخيف لحقيقة أن تيموثي ماكفيه (Timothy McVeigh) وزملاءه الذين فجروا المبنى الفدرالي في مدينة أوكلاهوما، كانوا أعضاء في اتحادات البولنغ في الولايات المتحدة، وأن الطلاب المسؤولين عن المذبحة التي وقعت في مدرسة كولومبيا الثانوية (Columbia high school) بعد سنة، كانوا، كما هو معروف عنهم، يلعبون البولنغ في الصباح مع زملائهم في الصف[19]. وخلافًا لما يقوله بوتنام مع تقديرنا له، فإنه إذا كان القتل، كما هو الحال بين جماعات إنتراهاموي «واجبًا مدنيًا»، فمن الأفضل عندئذٍ «أن يلعب المرء بولنغ وحده على أن يتآمر مع آخرين»[20]. ومن الواضح أن المشكلة هنا ليست في عمل جماعي في حد ذاته، لكنها في عمل جماعي يتحالف مع عوامل أخرى تحوله في اتجاهات خاصة لأغراض حسنة أو سيئة. وإذا كانت هذه هي القضية، عندئذ تكون المحاجة صالحة لما هو إيجابي وأيضًا لما هو سلبي، وهذا يعني أنه من غير المحتمل أن يستطيع المرء الدفاع عن الأفكار المُعممة حول الحياة الترابطية وآثارها.

على أي حال، فإن أهم ما يواجه الإحيائيين من مشاكل لا يأتي من التضارب الشديد بين القيم التي تميز سلوك إرهابيين مثل ماكفيه وأسامة بن لادن أو قتلة المدنيين في مناطق الحرب الأهلية، بل يأتي من الآثار

= Kumarian Press, 1998); P. Salem, «Deconstructing Civil Society: Reflections on a Paradigm,» *Kettering Review* (Fall 1998), pp. 8-15; Z. Majed, «Civil Society in Lebanon,» *Kettering Review* (Fall 1998), pp. 36-43, and S. Khalaf, *Civil and Uncivil Violence in Lebanon: A History of the Internationalization of Communal Conflict in Lebanon* (New York: Columbia University Press, 2002).

(19) أحدث تقصيات الحقائق بشأن إطلاق النار في كولومبيا تثير الشكوك حول هذه النتيجة.

(20) أُصول هذه الملاحظة تجدها في مراجعة فريد زكريا لكتاب الثقة (*Trust*) لمؤلفه فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) المنشورة في نيويورك تايمز (*New York Times*)، ومُقتبسة في: M. Levi, «Social and Unsocial Capital: Review of Making Democracy Work,» *Politics and Society*, vol. 24, no. 1 (1996), pp. 45-55.

الأخلاقية الغامضة للجمعيات العادية اللاعنفية - والتي لها وجهات نظر وأهداف وخصائص مختلفة - وهو النتيجة الحتمية، بالطبع، لتعددية يُفترض أن يحميها المجتمع المدني. وفي النهاية، فإن المجتمع المدني معروف بأنه عالم «الخصوصية»، أي المكان الذي نستطيع أن نجد فيه موطنًا، بغض النظر عمن نحنُ، ومن دون طلب إذن من فوق. هذا يفسر لماذا تكون المحاولات لتعريف معقول شكليًا لمشكلة المجتمع «غير المدني» محتم غرقها في المياه الرمادية للحياة الترابطية، بخاصة عندما تكون متحالفة مع نفحات وعظ أخلاقي من سلطة استبدادية - وعظ يصحبه في الغالب أحكام على «من هو داخله [المجتمع المدني] ومن هو خارجه»، وميلٌ إلى إضفاء سمات الرومانسية على الماضي لتبرير العودة إلى «وقائع» في الوقت الحاضر تكون مدفوعة بدوافع أيديولوجية. فبعض الجمعيات والأحزاب يمكن إقصاؤها لأنها تعمل عمدًا على تدمير حقوق الآخرين بالمشاركة في المجتمع المدني من خلال العنف، لكن من غير المحتمل أن تلقى الأحكام على البقية إجماعًا عالميًا. ومع أنه يوجد بعض الأدلة على أن المعايير والقيم الإيجابية تصُب في مستويات عالية من الأداء عند جمعيات تقدم خدمات للفقراء أو تنبري بالنيابة عنهم للدفاع عن حقوقهم، فإنه لا يوجد دليل على أن هذا صحيح عمومًا بالمقارنة مع مؤسسات تنفذ أشياء مشابهة في القطاعين العام والخاص، بل يبدو أن العوامل الكامنة وراء الأداء الممتاز تقطع الحدود عبر هذه المؤسسات المختلفة: مستويات عالية من المساءلة على سبيل المثال، تركيز واضح، ومهارات إنصات جيدة، والحد الأدنى من التسلسُل الهرمي المطلوب لاتخاذ قرارات صائبة. وهذا صحيح بشكل خاص بالنسبة إلى الاستعلاء الذي تتصف به الجمعيات والأحزاب المبنية على أساس العقيدة في أميركا، والذي لا يُعتبر نتيجة مفاجئة لأي شخص كان قد مر بالتجربة ولمس عن كثب عدم الكفاءة لدى جمعيات خيرية وأيضًا في بعض الأعمال أو لدى بعض الحكومات، لكنه يمكن أن يكون مربكًا لمن يرغبون في تفضيل قطاع معين على قطاعات أخرى وفق أسسٍ أيديولوجية.

في ضوء هذه المستويات العالية من الاختلاف والتنوع، ليس مفاجئًا

ألاّ يُضيف الواقع الأخلاقي للحياة الترابطية أي جديد على المستوى الكلي. فالأحوال في جمهورية فايمار (Weimar Republic) خلال فترة صعود أدولف هتلر كان يُستشهد بها غالبًا لدعم هذه النقطة؛ شبكة مكتظة من مجموعات المواطنين غير القادرين أو غير الراغبين في مقاومة السلطة المتنامية للحزب النازي. وهناك أيضًا ادعاءات مماثلة عن إيطاليا تحت الحكم الفاشي (حيث إن الجوقات التي يزعم بوتنام بأنها ساندت الديمقراطية الإيطالية غنت نغمات موسيقية خاصة بموسوليني (Mussolini's tunes). وأيضًا نرى ذلك في المجتمع المدني بدول البلقان بعد وفاة المارشال تيتو[21]. وعلى أي حالٍ، لا يحتاج المرء أن يلتفت بأفكاره إلى الماضي بحثًا عن أمثلة إضافية، لأن الحياة الترابطية في مُجملها لم تكُن منتظمة قط في تأثيراتها. فالمنظمات الدينية بشكل خاص تُثير الاهتمام في هذا الشأن، ذلك لأنها تُمثل موطنًا لعناصر ليبرالية ومُحافظة في آن، وتقدم معايير سلوك اشتمالية وإقصائية، وانفتاحًا وتعصبًا، بحسب ما اكتشفت كنيسة إنكلترا وبكلفة عالية. وفي أواخر الثمانينيات من القرن الماضي نشأ تحالف غير مُقدس بين الكنيسة الأرثوذكسية البلغارية وعناصر شوفينية (chauvinist) من السياسيين، من أجل الكفاح للحفاظ على «أشكال جديدة من التخلف» في وقت انفتحت فيه البلاد على الغرب (مُحاكية ظهور «القومية الهندوسية» في الهند)، بينما كان الجناح اليميني الشعبوي في أميركا قد وضع أمام عينه حقوقًا للمثليين، وأخرى تتعلق بالإنجاب إلى جيل أو أكثر[22]. فهل هذه أمثلة من المجتمع غير المدني، أو أنها مجرد أمثلة موضحة لمؤسسات لها وجهات نظر مختلفة بشأن «ساحة القتال المتواصل على المصالح؟»[23]. فوجود تنوع لا بُد من أن يُعقّد حلقة الوصل بين الأشكال والمعايير التي تكمُن في صميم تفكير التوكفيليين الجُدد. فآدم سلغمان (Adam Seligman) يلتقط هذه المعضلة جيدًا

---

(21) S. Chambers, «A Critical Theory of Civil Society,» in: S. Chambers and W. Kymlicka, eds., *Alternative Conceptions of Civil Society* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002).

(22) B. Geremek, *The Idea of Civil Society* (Research Triangle Park, NC: National Humanities Center, 1992); S. Diamond, *Not by Politics Alone: The Enduring Influence of the Christian Right* (New York: Guilford Press, 1998), and C. Berlet and M. Lyons, *Right-Wing Populism in America* (New York: Guilford Press, 2000).

(23) Keane, *Civil Society: Old Images, New Visions*, p. 50.

حين يقول: «عندما تُفسَّر الجمعيات أخلاقيًا على أنها كيانات معيارية مختلفة، فإنها لا تُمثل تحقيق المجتمع المدني بل تدميره. ومن ناحية أخرى، عندما تكون مبنية حول مبدأ المصلحة، فإنها لا تستطيع التوسط للتوفيق أو لتخفيف العمل المدفوع بالمصلحة باسم وحدة أخلاقية عُليا من نوعٍ ما»[24].

تطرح حالة اللامساواة والتمييز مشاكل محدّدة أمام نظرية المجتمع المدني، لأنها تمنح الجمعيات والأحزاب أعضاءهما مستويات مختلفة من الموارد التي يُمكن أن تُستعمل للتقدم الفردي وليس للصالح العام وحسب. إن التحيزات التي أدخلها التعليم والدخل واضحة للعيان بشكل خاص في النشاطين السياسي والمدني (فكلما كُنت أكثر غنىً وأوسع ثقافة، زاد احتمال أن تدلي بصوتك، وأن تقدم التبرعات للحملات الانتخابية، وتشارك في معظم فئات الجمعيات، على الأقل في أميركا). وهكذا، فـ «على الرغم من أن انخفاض المشاركة المدنية أمرٌ مُختلفٌ عليه، فإن اللامساواة في المشاركة المدنية ليست بخافية»[25]. فالتفاوت الكبير في سلطة الجمعيات لجعل أصواتهم مسموعة، والعمل على تقدم أجنداتهم وتعزيز تفسيراتهم الذاتية للمعايير المشتركة في المجال العام، تُشكل عدوًّا للمجتمع الصالح وأيضًا للديمقراطية. لهذا فإن تقليص اللامساواة يعتبر جزءًا مهمًا من حل أحجية المجتمع المدني، بل إن الأكثر تدميرًا هو التمييز المبني على العرق (race)، أو الطبقة (caste)، أو الجندر (gender) أو الميول الجنسية (sexual orientation)، والذي يفسر لماذا تستعمل مؤسسات غير حكومية في الهند مفهوم «المجتمع المدني المولود مرتين» («twice-born civil society») لتؤكد على أهمية إزالة مثل هذه التقسيمات قبل أن يتمكن المجتمع من أن يكون مدنيًا. لقد خضعت فكرة المجتمع المدني لتساؤل صارم يتمثل بالنقد النسوي في محاولة للكشف عن انحيازاتها الخفية ولتطوير نظريات تستند أكثر إلى مبدأ المساواة في المستقبل. فالنساء في منزلة فاعلين (actors) مدنيين مُهمّين بحد ذاتهم ولذاتهم طبعًا، لكن الاعتبارات

(24) Seligman, *The Idea of Civil Society*, pp. 197-198.

(25) S. Verba, K. Schlozman and H. Brady, *Voice and Equality: Civic Voluntarism in American Politics* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995), p. 457.

الجندرية لم تكُن متقدمة في سلم الأولويات لدى معظم الباحثين في المجتمع المدني، وفي الحقيقة فإن نوعية تكوين جمعيات المجتمع المدني، والمعايير والممارسات التي تُجسدها والحواجز التي تحول دون مشاركة البعض وتسمح للبعض الآخر، وعمليات وإنجازات مجموعات المواطنين وقادتهم، كلها مشحونة بالجندرة[26]. وقد رأينا في الفصل الثاني كيف أن المشاركة المدنية قد انخفضت بشكل خاص بين النساء في الولايات المتحدة على مدى الأعوام الخمسة والعشرين الماضية. وحقيقة أن الحياة الترابطية هي موطن للجنسوية (sexism) والعنصرية (racism) وكراهية المثليين الجنسيين (homophobia) والعنف على نطاق صغير (إذا اتفقنا على أن الدول فقط - وليس المجتمعات المدنية - هي التي تذهب إلى الحرب) أمر محزن لإحيائيي المجتمع المدني، لكن لا بد من مواجهته إذا كان علينا تحديد خطوات يمكن اتخاذها لجعل الحياة الترابطية أداة فاعلة لتحقيق أهداف اجتماعية.

يُقدم الاعتراف بهذه الأشكال من اللامساواة إشارة واضحة إلى السبب النهائي لاعتبار الحياة الترابطية دائمًا غير كاملة كممر يوصل إلى المجتمع الصالح، إذ لا تستطيع الجمعيات والأحزاب الطوعية بمفردها تجميع مصالحها لتأمين تسويات سياسية تعتبر مهمة بالنسبة إلى التطوير على مستوى أعلى من المحلي. وهذا صحيح بصورة خاصة عندما تمارس الجمعيات والأحزاب القوية لكن المقسمة ضغطًا على دولة ضعيفة كما هو الحال في سياسات ذات مصالح خاصة متعلقة بالولايات المتحدة، أو الصراعات الطائفية في الحرب الأهلية اللبنانية، أو احتجاجات سياتل (Seatle) ضد العولمة وما تلاها (ذلك لأنه لا وجود لحكومة عالمية (since no global government exists)). وعلى الصعيد الإمبريقي (empirically)، لا يُعدّ هذا صحيحًا على نطاق كامل، لأن التفسيرات المشتركة للمعايير يُمكن أن تتطور بين الجمعيات حتى لو وُضعت لاستعمالات مختلفة، والمستويات العالية للتنظيم الذاتي والتمثيل الديمقراطي تستطيع

(26) J. Howell, «Gender and Civil Society,» in: M. Glasius [et al.], eds., *Global Civil Society 2005/6* (London: Sage, 2005), and K. Hagemann, S. Michel and G. Budde, eds., *Civil Society and Gender Justice* (London: Berghahn Books, 2008).

أن تتطور بين فئات المجتمع المدني ذات الأفكار المتشابهة، على الأقل في أوقات معينة (عندما تكون مصالح كل الجمعيات والأحزاب في بلد ما مهددة من الحكومة مثلًا، أو عندما تلتقي الجمعيات والأحزاب معًا لتشكل جبهة سياسية موحدة أثناء فترة التحول الديمقراطي، كالفيليبيين تحت حُكم فرديناند ماركوس مثلًا). بشكل عام، وعلى أي حال، يجب أن تكون الحياة الترابطية مرتبة (ordered) سياسيًا إذا ما أريد للمواقع والمصالح شديدة التنوع أن تكون موحدة في خدمة أجندات قومية أو دولية أوسع.

لا تعني هذه الملاحظات أنه لا يوجد ارتباط بين الحياة الترابطية، وغرس المعايير الاجتماعية الإيجابية من ناحية، وأهداف المجتمع الصالح من ناحية أخرى، وسنتطرق في الفصل الخامس إلى هذه الصلات بالتفصيل. فعندما تكون في أفضل حالاتها، تتميز المنظمات غير الحكومية ومجموعات مدنية أخرى بمواقفها الهادفة إلى الخدمة والتضامن، بعيدًا عن الخصوصيات المتعلقة بضغوط أصحاب المصالح الخاصة أو سياسات الهوية. لكن هذه الصلات تكون دائمًا غامضة. صحيح أن المجتمع المدني «يتطلب» ثقة وتبادلية ولكن الحياة الترابطية لا تُولد هذه الأشياء بمفردها وبصورة خاصة في المجتمعات المتصدعة بعمق؛ إذ إن الرؤى المتعلقة بالمجتمع الصالح الذي يعتمد على العمل التطوعي، ستكون دائمًا مبنية على أُسُسٍ مُتزعزعة إن لم تكن على رمالٍ متحركة.

الدول والأسواق والمجتمعات التي تكون مدنية

إذا كان مجتمع مدني قوي لا يستطيع خلق مجتمعٍ يكون قويًا ومدنيًا، فماذا يستطيع إذًا؟ الجواب يتبدى في العمل عبر مؤسسات مختلفة مُوجهة نحو أهداف اجتماعية مُعينة. وعلى الرغم من أن الحكومات والشركات والعائلات ليست جزءًا من الحياة الترابطية كما حددنا في الفصل الثاني، إلا أنها يجب أن تكون جزءًا من بناء مجتمع مدني لأنها تؤثر في المعايير الاجتماعية والتسويات السياسية التي تُترجمُها إلى سياسة عامة. وكما توضح جين كوهين (Jean Cohen)، «لا تُعزى المشكلات التي تواجه الولايات المتحدة إلى انحطاط

أخلاقي، بل إلى استيلاء جماعات المصالح الخاصة على السياسة والاقتصاد والسعي إلى إعاقة الإصلاحات الضرورية»[27]. لذلك، بدلًا من التركيز على قطاع واحد بإقصاء القطاعات الأخرى (أكانت سُوقًا، أم دولةً، أم مؤسسة طوعية)، علينا أن نبحث عن الترتيبات المؤسسية عبر المجتمع التي تؤمن أي إصلاحات يحتاجها الناس. فالنجاح في المجتمع الصالح مثل الفشل، دائمًا ما يكون جماعيًا، خصوصًا في زمن «الشركات الكبرى المدنية» («civil corporations») و«المجتمع غير المدني» («uncivil society») و«دول الشبكات»[28] («network states»). هذه العملية عليها أن تبدأ بالاعتراف - كما فعل غرامشي - بأن الأسرة أساسية بالنسبة إلى صياغة القيم، والمعايير والميول لدى الأفراد. قد يكون من الرومانسية أن يدعي المرء - كما فعل ستيفن كارتر (Stephen Carter) - بأن «العائلة هي المكان الذي نضحي فيه حتى بأنفسنا»، لكنه صحيح بالتأكيد القول على أعمق مستوى، إن العائلات هي، أو ينبغي لها أن تكون، طليعة «المجتمعات المدنية» في تميزها بالتضحية والعناية بالآخرين[29]. فالثقة والتعاون ووجهات النظر السياسية الأكثر تحديدًا تبدأ كلها بالتشكل في العلاقات العائلية. وحياة العائلة (جنبًا إلى جنب مع المدرسة وأماكن العمل) تستغرق من وقت معظم الناس أكثر بكثير من الحياة الترابطية، لذلك يُتوقع أن تؤثر بعمق في التزاماتهم بشكل خاص. وخلافًا لما عليه الحال بالنسبة إلى الثقة، فإن المحبة والرحمة يُرجح أن يكونا وبشكل واضح أكثر إيجابية في تأثيراتهما، لا لأنهما تحلان مشكلات سياسية واجتماعية على صعيد أعلى، بل لأنهما تصنعان أساسًا لأنماط سلوك مختلفة جوهريًا يمكن أن تُبنى عليها حلول جديدة. ويعرّف «معهد بحوث الحب اللامحدود بجامعة كايس الغربية» (Institute for Research on Unlimited Love at Case Western University) ذو التسمية الرائعة، الحب على النحو التالي: «أساس الحب هو أن يؤكد بشكل مؤثر وأن

(27) J. Cohen, «American Civil Society Talk,» in: R. Fullwinder, ed., *Civil Society, Democracy and Civic Renewal* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 1999), p. 79.

(28) S. Zadek, *The Civil Corporation* (London: Earthscan, 2001).

(29) S. Carter, *Civility* (New York: Harper Perennial, 1999), p. 230.

يبتهج من دون أنانية لرفاهية الآخرين ويشارك في أعمال العناية والخدمة بالنيابة عنهم من دون استثناء، وبشكل مستديم ثابت». وهذا لا يبدو تشكيلًا سيئًا للمجتمع الصالح كما يبدو لي، لذلك فإن تكوين وتعزيز علاقات عائلية مبنية على الدعم والمحبة - والتي يؤدي فيها كلٌّ من أرباب العمل والحكومات دورًا مهمًا - أمر حاسم لبناء المجتمع الذي يكون مدنيًا.

يعد دور الأعمال التجارية في صُنع المجتمع الصالح، موضع خلاف شديد في السياسات المعاصرة ولكن لا مفر منه لأنه لا يستطيع أي مجتمع حديث مواصلة السعي إلى تحقيق أهداف اجتماعية متقدمة من دون أن يكون له حق الوصول إلى الفائض الذي تخلقه اقتصادات السوق. ومن ناحية أخرى، يستطيع الفاعلون الاقتصاديون العمل بشكل فعال فقط إذا كانوا جزءًا لا يتجزأ من مجتمع مدني أوسع يحتضن تفاعلًا اجتماعيًا مبنيًا على الثقة والأمانة واللاعنف، مع أن الرأسمالية الحقيقية الموجودة تميل إلى تدمير هذه الأشياء مع مرور الوقت. وبعبارة أخرى، لا يستطيع مجتمع مدني أن يبقى حيًا حيث لا يوجد أسواق، والأسواق تحتاج إلى مجتمع مدني من أجل الازدهار. ففي عصر رأسمالية «مسؤولة اجتماعيًا» («socially responsible») أو رأسمالية «خلاقة» («creative»)، يمكن أن يتوقع المرء أن تستبدل أو على الأقل تُقيَّد هذه العلاقات التي توصف بـ «المجموع الصفري» («zero-sum»)(*)، من خلال الشركات الكبرى التي تعتبر نفسها مسؤولة أمام ما يسمى بـ «المحصلة الثلاثية للهدف»، («triple bottom line»)(**)، مستخدمة نشاطها الاقتصادي لرفع الحد الأدنى للأجور ومستويات العمال وتمكين الموظفين لديها من المشاركة الكاملة في الحياة الترابطية، وذلك بتوفير عناية كافية بالأطفال وترتيبات عمل مرنة. إذ كُلما تحركت الأعمال إلى حد أبعد في هذا الاتجاه أصبح إسهامها أعظم في خلق مجتمع يكون مدنيًا[30].

(*) ويعني حالة الاختيار بين الخسارة الكلية أو الربح الكلي [المترجم].

(**) ويشير إلى طريقة تقويم الأداء المؤسسي وذلك بقياس الأرباح إضافةً إلى الاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية [المترجم].

(30) S. Zadek, *The Civil Corporation* (London: Earthscan, 2001), and Michael Edwards, *Just Another Emperor? The Myths and Realities of Philanthrocapitalism* (New York; London: DEMOS; Young Foundation, 2008).

على أي حال، فحتى العائلات المتحابة والرأسمالية المسؤولة اجتماعيًا ستخلق - أو ستفشل في إصلاح - اللامساواة في السلطة، وفي حظوظ الترقي وفرصه. فالتعامل صراحة مع اللامساواة هذه شرط مسبق للمجتمعات التي هي مدنية، وينبغي أن تتضمن هذه المهمة إجراءً حكوميًا لـ «تسوية أرض الملعب»، وسن تشريع ضد التمييز، وتغيير «قواعد اللعبة»، وحماية العمال ومستويات أخرى، وضمان أمن اجتماعي كافٍ وترتيبات للعناية بالأطفال، والقيام بكل الأمور التي لا تستطيع الحياة الترابطية والشركات والعائلات عملها، أو أنها قد لا تعملها من أجل ذاتها. فعدم رغبة أميركا بقبول هذه الحقيقة يدفعها إلى البحث عن حلول لمشكلات بنيوية من خلال عمل تطوعي وهي رحلة مكتوبٌ لها أن تنتهي بالدموع. فمثلًا يمكن للنساء أن يكسبن حقوقًا أكثر لنيل وظائف من خلال سوق العمل أو برامج الدعم غير الربحية، لكنهن لا يزلن في حاجة إلى تشريع يتعلق بالأجور المتساوية وتوفير العناية بالأطفال لكي يستفدن من هذه الفرص. وانفصال التواصل الذي يشعر به الفقراء على نحوٍ نموذجي، ناتج من بُنى السلطة (الاقتصادية والسياسية)، بقدر ما هو ناتج من شعور كل واحد منهم إزاء الآخر. لذلك فإن دولة قوية وخاضعة ديمقراطيًا للمساءلة، تكون مهمة بالقدر نفسه الذي تكون عليه الحياة الترابطية مهمة لاجتثاث الفقر. حتى ألكسيس دو توكفيل أقر بأنه «إذا ما أُريد للرجال أن يبقوا متحضرين أو أن يصبحوا كذلك، فإن فن التزامل معًا ينبغي له أن ينمو ويتحسن بالنسبة نفسها التي تزداد فيها المساواة في أحوال المعيشة والعمل». فـ «الجيران الجيدون لا يستطيعون أن يحلوا محل الحكومة الجيدة»[31].

هذه رسالة، على أي حال، يصعب تبليغها إلى بعض التوكفيليين الجدد الذين لا يزالون ينظرون إلى الحكومة وكأنها بُعبُع (bugbear) على الرغم من دور الدولة في تأمين الشروط المسبقة لمشاركة مدنية متساوية وحماية

---

(31) C. Reilly, ed., *New Paths to Democratic Development in Latin America: The Rise of NGO-Municipal Collaboration* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995).

الاقتباس الثاني مصدره: Rick Cohen, Former Executive Director of the National; Committee on Responsive Philanthropy in Washington, DC.

قانونية للجمعيات. فبالنسبة إليهم، إنها القيم الأخلاقية التي انهارت منذ عام 1945، وليس بنى الدعم التي تجعل في مقدور من لا يزالون محافظين على القيم الأخلاقية تحقيق إمكاناتهم بصفتهم مواطنين ومقدمي الرعاية ووالدين ومتطوعين فضلًا عن كونهم عاملين ومستهلكين. ويوجد بون شاسع (fault-line) وواضح بين من ينظرون إلى الحياة الترابطية بصفتها شيئًا خاصًا لا يمكن إصلاحه (يتطلب تدخل الحكومة لتنفيذ المعايير العالمية، والحقوق والمستويات)، ومن ينظرون إلى موافقة جماعية يفاوض عليها في المجتمع المدني بصفتها العقد الوحيد الذي سيدوم. وهناك فجوة موازية بين من يدعون بأن السياسات هي التي تبني الأعراف الاجتماعية، ومن يدعون بأن السياسات تُبنى من الأعراف الاجتماعية. فالنظر إلى «الحكومة بصفتها ميدانًا للأهداف العامة والهوية»، وإلى المجتمع المدني بصفته عالم «الفوضى [الأناركية أو غياب السلطة العليا] والظلم الخاص، والانهماك الخاص في الموارد الجمعية»، يُمكن أن يبدو خياليًا في وقت يبدو فيه أن للمصالح الخاصة تأثيرًا أكبر على الحكومة من أي وقت مضى، ولكن بما أن الدول تحتفظ باحتكار وسائل العنف والإكراه، فإن من الصعب أن يفهم المرء كيف تستطيع أي مؤسسات أخرى أن تعمل بوصفها ضامنة لمعاملة متساوية بهذه الطريقة[32]. وفي هذا يحاج زغمنت بومان (Zygmunt Bauman) بأن «مناطق التهذيب» (zones of civility) في الحياة اليومية تكون ممكنة فقط إذا كانت وسائل العنف المؤسسي مودعة في مكان آخر. بهذا المعنى، سيكون الأمر كارثيًا إذا ما كان علينا أن «نيأس من قدرة الدولة على توطيد حكم القانون أو الديمقراطية من خلال الانتخابات والتشريعات، وبدلًا من ذلك تعطي الجمعيات المدنية – المعادل السياسي للقطاع الخاص – فرصة لعمل الشيء الذي تريده»[33].

(32) Robert C. Post and Nancy L. Rosenblum, eds., *Civil Society and Government* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002), p. 3, 8.

(33) كما اقتبسه: J. Keane, *Civil Society: Old Images, New Visions* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1998),

الاقتباس الثاني مصدره: D. Rieff, «The False Dawn of Civil Society,» *The Nation* (22 February 1999), pp. 12.

وعلى أي حال، فإن التحولات الاجتماعية الكبرى أو التغيرات التي تسير على نحو منهجي في السياسة والاقتصاد نادرًا ما كانت تتحقق من خلال جمعيات تعمل بمفردها، حتى عندما كانت تمر عبر حركات اجتماعية ذات قاعدة عريضة؛ إذ إن تحقيق هذه الأشياء يتطلب سلسلة إصلاحات عبر المجتمع من أجل أن تُسخر الدول والأسواق ومؤسسات الوساطة طاقاتها المختلفة لخدمة الهدف العام - كما فعلت دول في شرق آسيا من الخمسينيات وحتى الثمانينيات من القرن الماضي، أو ولايات ناجحة مثل كيرالا (Kerala) وغرب البنغال (West Bengal) في الهند. ففي البنغال، اتخذ هذا العمل شكل اتفاقيات بين حكومة ديمقراطية وحركة عمال قوية نجم عنها مكاسب اجتماعية واقتصادية مثيرة للإعجاب أكثر من ولايات هندية أخرى (مع أن هذا السجل تحوم حوله الشكوك الآن نظرًا إلى المعدلات العالية للهجرة الخارجية والانخفاض في الاستثمار الصناعي والابتكار)[34]. وفي تايوان وكوريا الجنوبية، فإن دولة أقل ديمقراطية ومجموعة أضعف من الجمعيات الوسيطة قد طورت نظام تعاون كافٍ لتحويل بنية الإنتاج بمعدلات غير مسبوقة في التاريخ، مع أن ثمة عوامل أخرى كثيرة ساهمت في هذه العملية ولا دورَ كبيرًا لها في العلاقات بين الدول والمجتمع. هذه الأحداث كافة من العمل البناء أُسّست على عقود اجتماعية بين الحكومة والأعمال والمجتمع المدني، والتي تُؤمن وتحافظ على حد أدنى من الإجماع حول التبادلات التي تميز عملية التنمية: نماء وإعادة توزيع، وتضحيات قصيرة المدى، ومنافع بعيدة المدى، ومصالح خاصة وعامة وجمعية. فما هو المفتاح لتنمية ناجحة؟ «إنه الكيان السياسي يا غبي» («It's the polity, stupid»)؛ ليس «الثقة المعممة» وإنما الطاقة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الموجهة

---

(34) بشأن كيرالا (Kerala) انظر: P. Heller, «Social Capital as a Product of Class Mobilization and State Intervention: Industrial Workers in Kerala, India,» *World Development*, vol. 24, no. 6, pp. 1055-1071, and J. Harris, *Depoliticizing Development: The World Bank and Social Capital* (New Delhi: Lectword Books, 2001),

في ما يتعلق بالتآزر بين الدولة والمجتمع على نحوٍ أوسع، انظر: P. Evans, «Development Strategies Across the Public-Private Divide: Introduction,» *World Development*, vol. 24, no. 6 (1996), pp. 1033-1037; J. Tendler, *Good Government in the Tropics* (Cambridge, MA: MIT Press, 1996), and M. Edwards, *Future Positive: International Cooperation in the 21st Century* (London: Earthscan, 1999), chapter 3.

استراتيجيًا نحو المواصفات المُميزة لكل مجموعة من التحديات من خلال عمل مُنسق عبر مجموعات مختلفة من المؤسسات. هذا هو الطريق الموصل إلى المجتمع الصالح.

خلاصة

كما بيّنت هذه العجالة حول النظرية، تكون الصلات بين مجتمع مدني قوي (يُقاس بنظام بيئي ترابطي صحي) ومجتمع يكون قويًا ومدنيًا (يعرَّف بأنه المجتمع الذي يعتبره أغلبية مواطنيه مجتمعًا «صالحًا») صلات معقدة وعارضة (contingent). وعلى أي حال، توجد نتيجة واحدة واضحة: من يبحثون عن المجتمع الصالح يجب أن يجدوا حلفاءهم، ويحددوا أعداءهم، حينما يستطيعون، ومن بين أولئك عناصر من الحكومة، ومن قطاع الأعمال ومن الحياة الترابطية التي تتشارك في أجندة مشابهة، لأنه لا يتشارك الجميع في ذلك. فإذا كان المجتمع الصالح يتطلب عملًا منسقًا بين المؤسسات المختلفة التي تشد كلها في الاتجاه نفسه، فكيف يمكن للمجتمعات أن تقرر في أي اتجاه تسير، وعما إذا كان هذا هو الاتجاه الصحيح بينما الأحوال والظروف تستمر في التغير مع مرور الوقت؟ وكيف تجري الخيارات، والتفاوض على التبادلات، والتوفيق بين الغايات بوسائل تكون منصفة وفعالة؟ للإجابة عن هذه الأسئلة، علينا التوجه نحو نظرية المجال العام.

4

المجتمع المدني بوصفه المجال العام

في القرن التاسع عشر، جرى في البنغال نقاش قصير عفاه الزمن منذ أمدٍ بعيد ولكن احتفل الجمهور به آنذاك، بين رابندراناث طاغور (Rabindranath Tagore) ونابنشاندرا سن[1] (Nabinchandra Sen)، وكان موضوع النقاش بين الشاعر المشهور ومُعارضه الأقل شهرة ولكن المساوي له في المعرفة: مدى مُلاءمة الحداد العام، وهو مفهوم مُختلف جدًا عن الحزن الخاص المتعلق بتعاليم الهندوس التقليدية، وطبقًا لما يعتقده سن جازمًا فإنه من صُنع سادة الهند الاستعماريين البريطانيين. أما موقف طاغور فكان يدور حول التطوير الضروري لنوع جديد من رقة الشعور (sensibility) يقبل الحداد على الموتى الذين كانوا قد كرسوا حياتهم للخدمة العامة، أو للكفاح من أجل الاستقلال، «سياسيًا»؛ أي تحت نظر الناس وكجزء من استراتيجية لتعزيز معايير جديدة وتحالفات تتخطى الحدود القديمة والمألوفة. ومن دون مثل هذا الشعور العام (public sensibility)، سيكون تحقيق التقدم أكثر صعوبة لأن الانقسامات الموجودة سلفًا وأولوية أنماط الحياة المختلفة التي عاشها الناس في السر ستجعل من المستحيل تكوين جبهة متحدة تسعى إلى الإصلاح؛ إذ إن «الجمهور العمومي» يتشكّل عندما نتحول من شؤوننا المتفرقة إلى مواجهة المشكلات العامة، ويواجه بعضنا بعضًا من خلال المحاورة والمناقشة»[2].

(1) P. Chatterjee, «Civil and Political Society in Postcolonial Democracies,» in: S. Khilnani and S. Kaviraj, eds., *Civil Society: History and Possibilities* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002).

(2) J. Rosen, *What are Journalists For* (New Haven, CT: Yale University Press, 2001).

يُعتبر مفهوم «الجمهور العمومي» (a «public») - وهو كيان سياسي كامل يُعنى بالصالح العام ولديه القُدرة للتداول بشأنها ديمقراطيًا - مفهومًا أساسيًا بالنسبة إلى التفكير المتعلق بالمجتمع المدني. فتنمية المصالح المشتركة، والاستعداد للتنازل عن حيز للآخرين، والقدرة على رؤية قواسم مشتركة مع أولئك الأشخاص الآخرين المختلفين، والعمل معهم بفعالية أكثر كنتيجة لهذا التعاون، كلها خصال حميدة حاسمة من أجل حوكمة فعالة، وحلول عملية للمشكلات، وحل نهائي سلمي للخلافات بيننا. وفي دوره بصفة «المجال العام» (the public sphere)، يُصبح المجتمع المدني الميدان للمحاجة والتداول وأيضًا للترابط والتعاون المؤسسي: فضاء عام «غير تشريعي (a non-legislative) وخارج عن نطاق القضاء (extra-judicial)، فيه يجري عرض قضايا الفوارق المجتمعية والمشكلات الاجتماعية، والسياسة العامة، وعمل الحكومة وأمور تتعلق بالمجتمع الأهلي والهوية الثقافية، والنقاش حولها»[3]. فإلى أي مدى يمكن لمثل هذه الفضاءات أن تنجح، ذلك يُعتبر أمرًا حاسمًا لسلامة الديمقراطية، لأنه إذا مثلت حقائق معينة فقط، وإذا أسكتت وجهات نظر بديلة بالإقصاء والقمع، وإذا استمع إلى أصوات تكون مرتفعة أكثر من أصوات آخرين (أصوات الأثرياء على سبيل المثال، أو أصوات ذوي توجه أيديولوجي معين)، عندئذٍ لا يوجد معنى حقيقي للمصلحة «العامة» يمكن التفاوض بشأنه. وخير مثال على ذلك هو النقاش الجاري بالنسبة إلى الأطعمة المعدلة جينيًا، وهذه قضية تُثير وجهات نظر عنيفة من الأطراف كافة، ونتيجة هذا النقاش ستكون حاسمة بالنسبة إلى صحة ورفاه ملايين الناس مثل المستهلكين والمُنتجين جميعًا عبر العالم. في هذه الأحوال، فإن قراءة موضوعية للخيارات وللأدلة تشكل متطلبًا مسبقًا للوصول إلى قرار صحيح. غير أن هذا هو بالضبط ما يفتقر إليه الخليط السائد من الضغوط المشتركة من جماعات المصالح الخاصة، والتغطية الإعلامية المثيرة للأطعمة المعروفة بـ «Frankenstein Foods» والمعدلة جينيًا، والإدانة الشاملة (blanket condemnation) للعولمة من حركة مناهضة العولمة.

---

(3) L. McClain and J. Fleming, «Some Questions for Civil Society Revivalists,» *Chicago-Kent Law Review*, vol. 75, no. 2 (2000), pp. 301-54.

واستنادًا إلى هذه الخلفية، فإن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة البريطانية عام 2002 - تحفيز نقاش أوسع من خلال مؤتمرات قمة لمدة يوم واحد لكل مؤتمر، وأفلام معلوماتية واجتماعات عامة - هي جديرة بالترحيب، مع أنها غير كافية. لكن مثل هذه الإجراءات ستكون أساسية بالنسبة إلى أي مسألة تختلف حولها وجهات النظر، وليس من المحتمل أن يكون هناك إجماع فوري حولها، بخاصة من المؤيدين والمعارضين لأبحاث الخلايا الجذعية على سبيل المثال، والتدخل في العراق، أو تقليص الحريات المدنية في «الحرب ضد الإرهاب». فهل من واجب المواطنين التجسس على جيرانهم، أو الانبراء للدفاع عنهم ضد الغزوات المعادية لخصوصيتهم؟ فقط النقاش المبني على قاعدة عريضة هو من يستطيع تحديد المصلحة العامة، وليس إملاءات من الحكومات. فمثل هذه النقاشات هي المادة الصلبة المكوّنة للديمقراطية.

تضرب الأفكار المتعلقة بالمجال العام جذورها عميقًا في التاريخ، على الأقل إلى أيام أرسطو الذي كانت فكرته أن يسعى كل واحد إلى صحبة الآخر وإرساء «صداقات سياسية» (political friendships) بحثًا عن المصلحة العامة، حيث كان هذا المسعى ميزة للمواطنين الصالحين. ولأن عدد الناس المؤهلين ليكونوا مواطنين كان محدودًا في اليونان القديمة، نجد أن المجال «العام» لم يكن عامًا بالمعنى الدقيق، ونظريات المجال العام التي ظهرت في ما بعد عالجت هذه المشكلة وذلك بالتأكيد على علاقات القوة التي كانت تتخلل الاتصالات وفضائل المحادثة الشاملة. وهنا يتتبع جون كين (John Keane) تاريخ الأفكار المتعلقة بالمجال العام في ثلاثة مظاهر مختلفة: بصفته سلاحًا ضد الطغاة في أوروبا وأميركا الشمالية في القرن الثامن عشر؛ وبصفته أيضًا وسيلة خلال القرن العشرين لتوجيه النقد للتسليع المتزايد لمجالات حياتية من المفترض أن تكون حرة من تأثير السوق؛ وفي وقت لاحق بصفته دفاعًا معاصرًا عن محطات الإذاعة العمومية في خدمة الديمقراطية(4).

---

(4) J. Keane, *Civil Society: Old Images, New Visions* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1998).

وقد رأينا في الفصل الأول كيف أن تراثًا قويًا من التفكير في المظهرين الأول والثاني اللذين تحدث عنهما كين قد نشأ في الولايات المتحدة، حيث تجذر هذا التراث في إيمان الآباء المؤسسين بنظام حكومة يجري فيها تشذيب الآراء من خلال النقاش والتوافق العملي. غير أن هذا النظام تعرض للتقويض عبر إجحافات التمييز في الصوت والتصويت المبنية حول التمييز، وأيضًا بالتجير التدريجي لوسائل الاتصالات التي من خلالها تشكلت الجماهير العمومية وتداخلت مع بعضها بعضًا بأسلوب تخطى التفاعلات التقليدية المباشرة التي تميزت بها المجتمعات الأهلية المتجانسة الصغيرة. فهذه الاهتمامات هي التي حذت بكتاب في أميركا خلال مراحل أسبق زمنًا مثل - جون ديوي (John Dewey)، وحنة أرندت (Hannah Arendt) وريتشارد سينيت (Richard Sennett) - إلى التأسي بما وصل إليه المجال العام من ضعف نتيجة للاستغراق في الذات (self-absorption) على نحو متزايد، والاستعمار التجاري (commercial colonization) لوسائل الإعلام، وهذا تراث يستمر في الولايات المتحدة اليوم من خلال عمل هاري بويت (Harry Boyte)، وسارا إيفانز (Sara Evans) وآخرين مثل مؤسسة كيترنغ (Kettering Foundation) ومن ينظرون إلى المجتمع المدني بصفته فضاءً مُستقلاً لتوليد أفكار ديمقراطية وابتكارات.

وبإجماع عام، على أي حال، فإن المحاولة الأكثر نجاحًا لتطوير هذه الأفكار جاءت على يد يورغن هابرماس الذي وضع نظرية بمصطلحات مفصلة جيدًا حول وجود «مجال عام استطرادي» («discursive public sphere») مكّن المواطنين من التحدث عن اهتمامات عامة في ظروف من الحرية والمساواة والتفاعل اللاعنيف، وهي مجموعة أفكار لخصها تحت مظلة «النظرية النقدية» («critical theory»). وهذه الظروف أو الشروط المؤهلة تُعتبر حاسمة، لأنها تؤسس حدودًا يجب أن تحصل المحادثات داخلها إذا ما أريد لها أن تتأهل لتكوين ديمقراطية، وبذلك تكون فعالة في توليد النتائج التي يُفترض أن يقدمها المجال العام. ويعرّف كين المجال العام بأنه «نمط خاص من العلاقة المكانية بين شخصين أو أكثر من الناس... يجري الاتصال بينهم بواسطة وسائل اتصال تثور من خلالها خلافات بشأن علاقات القوة العاملة داخل بيئة التفاعل المتوافرة

لهما»[5]. والأمثلة المبكرة على ذلك اشتملت على المقاهي في لندن وإدنبره (Edinburgh) القرن الثامن عشر، واجتماعات قاعة المدينة (town-hall) الأسطورية في نيو إنغلاند (New England) الثورية، والنقاشات التي أنعشت الساحات العامة في كل المدن التاريخية. أما الأمثلة المعاصرة فتمتد من مجالات عامة «صغرى» (micro) تتعلق بالدوائر الأدبية وأندية الكتب، و«المحلفين من المواطنين» (citizens' juries) و«أيام التحاور» (deliberations days) من خلال المذياع والتلفاز، والصحف المستقلة، والنقاشات الميسرة، والاستفتاءات الشعبية واستطلاعات الرأي التحاورية على المستوى الوطني، وصولًا إلى مجالات عامة عالمية في الإمكان تحقيقها، مثل المنتدى الاجتماعي العالمي (World Social Forum) أو مواقع الإنترنت التي يستطيع الجمهور الوصول إليها، مثل ذلك الموقع المسمى الديمقراطية المفتوحة (Open Democracy) الذي يصف نفسه بأنه ميدان للمحادثة الذكية في فضاء إلكتروني بين أناس لهم وجهات نظر مختلفة ومعارضة[6]. تمتلك كل المجتمعات مدىً واسعًا من هذه المجالات العامة على مستويات مختلفة تنهض وتسقط بحسب القضايا المطروحة بين أيدينا وظروف اللحظة. فمن المستحيل أن يكون هناك مجال عام موحد وبمفرده بأي مقياس مهم. لكن، وبغض النظر عن مستواها أو حجمها، ما الذي يحصل داخل هذه المجالات العامة؟

وفقًا لتفكير هابرماس، سيتوصل المشاركون في مناقشات عامة إلى إجماع حول قضايا الساعة المهمة من خلال قوة المحاجة العقلانية. فأفضل الأفكار هي التي ستنتصر، وليس الصوت الأعلى - وهي نتيجة غريبة نوعًا ما إذا ما أخذنا في الحسبان التفاوتات التي تتصف بها المجتمعات المعاصرة كافة. وأصحاب النظريات النقدية الذين يتبعون هابرماس يشددون على أهمية أخلاقيات هذه المحادثات وبُناها، لأنه ما لم تكن منظمة بعناية، فلن يكون هناك إمكان للمجال العام أن يعمل كما تتوقع النظرية. كما وُجه النقد أيضًا إلى

---

(5) المصدر نفسه، ص 169.

(6) http://www.opendemocracy.net.

أفكار هابرماس بصفتها مُتمركزة إثنيًا (ethnocentric)، ومبنية على قراءة خاصة لـ«العقلانية» (rationality) المتجذرة في التفكير الخطي للحركة التنويرية. ومهما كان الأمر، فإن الاعتقاد بأن مجموعات من الناس تستطيع أن تغير آراءها بتشبيك كل واحد مع الآخر من دون أن يكون هناك عنف يُعتبر عاملاً حاسمًا بالنسبة إلى الديمقراطية، لأنه يجعل الإجماع السياسي ممكنًا، ولأنه أيضًا يميل إلى تخفيف حدة وجهات النظر المتطرفة من أطراف الطيف السياسي كافة. ذلك أن حدة المنظورات المختلفة هي مثل الصخور في النهر يمكن تليينها مع الوقت عندما يصطدم بعضها ببعض.

توفر نظريات المجال العام إطارًا متينًا لتفسير الدور الذي يؤديه المجتمع المدني في التغيير الاجتماعي، مع أن مضامينها غالبًا ما يتجاهلها التوكفيليون الجدد أو تقلل من شأنها الوكالات المانحة، وذلك للحفاظ على مؤسسات الإعلام المستقلة ولبناء قدرات اتصالات خاصة بالمنظمات غير الحكومية. وإذ يرتكز المجال العام الفاعل على عناصر التعريفين الأولين للمجتمع المدني، واللذين تقصيتهما وشرحتهما في الفصلين الثاني والثالث، إلاّ أنه يتعدّى مجرد مجموع هذه الأجزاء لأنه الوسيلة التي ترتبط من خلالها مع مرور الوقت الحياة الترابطية بالمجتمع الصالح. وكما أوضح ليوناردو أفرتزر (Leonardo Avritzer) لقرائه في أميركا اللاتينية، فإن «الجماهير المشاركة التي تُنعشها التجمعات الطوعية المستقلة الحرة» توفر طريقة أفضل للاحتراس من القوى المناوئة للديمقراطية بدلًا من «حكم النخبة الديمقراطي» الذي مُورس عبر القارة في المراحل الأسبق زمنًا[7]. إن النقاش العام الشامل والموضوعي لن يكون مجديًا إلا من خلال قنوات ليست تحت السيطرة الكاملة للدول أو الأسواق؛ لذلك فإن حالة الحياة الترابطية والأطر المنظمة المفروضة من الحكومة تُعتبر دائمًا عوامل مهمة. ومن ناحية أخرى، تعتبر القيم المعيارية للمجتمع الصالح هي التي تُظهر حدود ما يحصل، أو يفترض أنها تقوم به؛ كقدرة المرء على تحمُّل المعارضة على سبيل المثال، واستعداده بأن يُحاج وألا ينسحب من الحوار عندما تكون

---

(7) L. Avritzer, *Democracy and the Public Space in Latin America* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002).

هناك أصوات على المسرح أكثر إقناعًا، والتزامه «بقول الحقيقة» وفقًا لتقاليد حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة. إن هذه المعايير حاسمة إذا ما أريد فعلًا أن تُحل المشكلات وفقًا للمصلحة العامة، طالما أنه لا توجد أي طريقة أخرى يمكن تعريف المجال العام بها. كما أن من اهتمامات المجال العام الصريحة تشكيل إطار ديمقراطي للتنمية والتعبير عن رؤى جماعية حول «قواعد اللعبة» الأساسية، كالأحكام، والأولويات والتبادلات التي تُرشد تطور المجتمعات الناجحة كافة.

تتطلب نظريات المجال العام عودة إلى ممارسة السياسة، ليس كمهنة للنخبة التي يساهم فيها أشخاص من الجمهور مرة كل أربع أو خمس سنوات من خلال الانتخابات، بل كعملية مستمرة يستطيع من خلالها «المواطنون الناشطون» (active citizens) المساعدة في تشكيل وصياغة أهداف المجتمع الصالح ووسائله في آن. وتشكّل هذه الأفكار، عن وعي أو من دون وعي، الأساس لإحياء الاهتمام الراهن والواسع الانتشار «بحق الفعالية المدنية» (civic agency)؛ والديمقراطية المباشرة، والحوارية والتشاركية؛ كذلك «السياسة التحاورية» (dialogic politics) بوصفها مكملاً أساسيًا للمكونات الممثلة للأنظمة السياسية في سياقات متنوعة مثل نقل السلطة في اسكتلندا، والمجتمع المندمج في الهند، ومجالس «الجيرة والجيران» في لوس أنجلس، والمشاركة في تقرير الموازنة في البرازيل، وأوراق استراتيجية خفض الفقر التي نشرها البنك الدولي في بلدان العالم النامي[8]. إن هاري بويت، وهو أحد العناصر القيادية في حركة الفعالية المدنية الأميركية، كان قد عبر بقوة عن الحاجة إلى «إلغاء مهنية السياسة (deprofessionalize politics) وإعادة ربط المواطنين بالحياة العامة» من خلال حركات مثل الحركة التي تُعرف بـ «Minnesota Works Together»

(8) المصدر نفسه؛ A. Fung and E. O. Wright, eds., *Deepening Democracy: Institutional Innovations in Empowered Participatory Governance* (London: Verso, 2003); Harry C. Boyte, *Everyday Politics: Reconnecting Citizens and Public Life* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2004); M. Leighninger, *The Next Form of Democracy: How Expert Rule is Giving Way to Shared Governance and Why Politics Will Never Be the Same* (Nashville: Vanderbilt University Press, 2006), and P. Levine, *The Future of Democracy: Developing the Next Generation of American Citizens* (Hanover, NH: University Press of New England, 2007).

والتي تبذل جهدًا على مستوى ولاية مينيسوتا لتقوية النشاط المدني في المناطق والأحياء، وتُعنى أيضًا بالعمل على تغيير ثقافة التعليم العالي لتصبح الكليات والجامعات وسائل للتواصل مع المجتمع المدني. كما تُعنى هذه الحركة بتوفير أشكال جديدة من العمل السياسي العابر للأحزاب بين الممثلين المُنتخبين[9]. فالمشاركة والتحاور كلاهما ضروري، مع أنهما يتعارضان أحيانًا. ذلك أن النقاشات تكون صعبة للغاية عندما تكون وجهات النظر مُتمترسة[10]. ومهما كان الأمر، فإن العنصر الرئيس في كل هذه المبادرات هو مشاركة أعداد كبيرة من الناس الاعتياديين في تشكيل قرارات تؤثر في حياتهم، وتكوين جماهير جديدة في العملية. بهذا المعنى، فإن المجتمع المدني بوصفه مجموعة قدرات، والسياسة بوصفها مجموعة عمليات، يصبحان متحدين في المجال العام، ويقدمان بذلك ترياقًا أساسيًا لتفكيك التسييس والجبرية التي نلحظها بوضوح في المجتمعات المعاصرة.

لماذا يعتبر المجال العام مهمًا؟

تُوفر السياسة التحاورية مسارًا - ربما يكون المسار الوحيد - للوصول إلى إجماع شرعي حول تعدد المصالح والمواقع، مفترضين بأن شروطًا معينة قد تحققت، كالمساواة في الاستماع إلى الآخرين عندما يعبّرون عن آرائهم، والمساواة أيضًا في حق الوصول إلى الجهة المعنية، على نحو خاص، وحد أدنى من الرقابة على المطبوعات كي تكون المعلومات ذات العلاقة متوافرة للجميع. فالسياسة لا تستطيع أن تكون عادلة إلا إذا كانت وجهات النظر والمصالح كافة ممثلة في عملية يتفق من خلالها المدافعون عن وجهات النظر المختلفة على التعاون للوصول إلى قرار. ففي حدها الأدنى، تستطيع

(9) Harry C. Boyte: *Everyday Politics: Reconnecting Citizens and Public Life* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2004), p. xi, and *An Evaluation of Minnesota Works Together, a Movement to Transform Civic Culture in the State of Minnesota* (Minneapolis: Hubert Humphrey Institute of Public Affairs, University of Minnesota, 2008).

(10) D. Mutz, *Hearing the Other Side: Deliberative Versus Participatory Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006).

المناقشات في المجال العام توفير تبرير يُقرّه العقل لأغلبية القرارات، فتكون بذلك مساعدةً على تجنب «الحكم الاستبدادي» الذي تمارسه حكومة منتخبة على نحو واهن. وقد أثار هذا الأمر اهتمام واضعي النظريات السابقين زمنًا من أمثال جون ستيوارت مل (John Stuart Mill)، الذي حذّر من أن الاقتراع السري سيشجع الناخبين على «اختيار السياسيين الذين يعدون بتحقيق مصالحهم [مصالح الناخبين] مفضلين ذلك على التصويت للمصلحة العامة»[11]. فالمجال العام، في المقابل، يهتم بشكل رئيس بعمليات تشكيل الرأي وتشكيل الإرادة التي تسبق أو تحيط بعملية التصويت.

ووفقًا لما يعتقده هابرماس، تواجه الدول الحديثة أزمة الشرعية التي تجد جذورها في تسليع المجال العام، وهي عملية، كما يُحاج، من شأنها منع الجمهور العمومي من تشكيل سياسة الدولة. وبدلاً من ذلك، نجد أن سياسة الدولة هي التي تستغل الجماهير أكثر فأكثر. في حين أن عمق هذه «الأزمة» موضع خلاف، إذ من الواضح أن معظم التغيير الاجتماعي يمكن أن يحدث فقط عندما يكون هناك نقاش كافٍ تصنَّف من خلاله القضايا، فتنشأ عندئذ جماعة أهلية لدعم هذا التغيير. وفي هذا النطاق يستخدم أميتاي إتزيوني (Amitai Etzioni) مثال النضال ضد التدخين، والذي وصل بعد ثلاثين سنة من النقاش العام إلى تجسيد هذه النقطة[12]. فنشوء مسؤولية اجتماعية مؤسسية، ونقاش عام واسع الانتشار بشأن شرعية التدخل في العراق، وقلق متصاعد بشأن تكاليف العولمة، ما هي إلا أمثلة أخرى على العملية نفسها الجارية هذه الأيام. وكما هو الأمر في هذه الحالات، أو في أيٍّ من التسويات التي أشرت إليها في نهاية الفصل الثالث، فإن المصلحة العامة يمكن أن توجد فقط من خلال نضال ونقاش ديمقراطيين، لا نستطيع إيجادهما ما لم نبحث عنهما معًا. ومن المرجح أكثر صمود الحلول عندما يكون للجماعات الاجتماعية قول في الأجوبة ومصلحة في نتائجها. إذ قد لا نُشارك مطلقًا في رؤية عامة واحدة

---

(11) C. McConnell, «Advanced Democracy,» *YES Magazine* (Winter 2003), pp. 41, and S. Hampshire, *Justice is Conflict* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999).

(12) A. Etzioni, *The Spirit of Community* (London: Fontana, 1993), xi.

للغايات والوسائل المتعلقة بالمجتمع الصالح، لكن نستطيع أن نكون جميعًا ملتزمين بعملية تسمح لأي منا المشاركة في توضيح كيف يحدث التوافق بين هذه الرؤى المختلفة.

إضافةً إلى عملية بناء الإجماع، تؤدي المجالات العامة دورًا آخر حاسمًا بالنسبة إلى التقدم الاجتماعي؛ إذ بإشراك الحد الأقصى من العقول والعيون حول أي مشكلة محددة، يكون هناك احتمال أكبر بأن تتوافر الحلول. فالسياسة التحاورية تُشغل على نحو موصول في البحث عن طرائق أفضل مُفضية إلى التقدم، ولأنه لا توجد مجموعة واحدة تحتفظ باحتكار الحكمة (أو حتى المعرفة والمعلومات)، فإن هذه الرحلات لا بد من أن تكون ديمقراطية. فالديمقراطيات «تجارب طويلة المدى في قدرة المواطنين على العيش من غير أسس آمنة، والمطلوب منا جميعًا أن نمارس يوميًا فن العيش بروح مغامرة»[13]. وبحسب ما اشتهر عن مكيافيلي، فإن السياسة وحدها هي التي تخلق إمكان المناورة والتقدم إلى الأمام. إن المجال العام مهم لأنه يُبرز بدائل: أجوبة جديدة عن أسئلة قديمة، وتحديات للمألوف، والمفاجأة الثورية بين الحين والآخر. بهذا المعنى، فإن المجتمع المدني يعني «حرية أن يتخيل [المرء] شيئًا ما مختلفًا»، لأنه كما لاحظ ذات مرة أوسكار وايلد (Oscar Wilde) بطريقة ظريفة، فإن «خريطة للعالم لا تظهر عليها المدينة الفاضلة ليست بخريطة تستحق الحيازة»[14]. ولم يكن من قبيل الصدفة أن «منتدى العالم الاجتماعي» اختار شعارًا له: «عالم آخر ممكن».

في المجال العام، تبقى كل الأفكار والآراء صحيحةً ما لم يثبت العكس. والتوتاليتارية في المقابل، تُحل عملية تقصي دوافع الأشخاص المعنيين محل الحوار حول مزايا المحاجة؛ وهو التكتيك الذي استعمله ستالين (Stalin) ليُسكت به المفكرين في روسيا، ويستعمله آخرون في الديمقراطيات المعاصرة

---

(13) J. Keane, Unpublished book proposal on the «History of Democracy,» 2001.

(14) J. Howell and J. Pearce, *Civil Society and Development: A Critical Exploration* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2001), p. 237.

لإخماد تعبيرات الانشقاق الجديدة. وهناك تصريحان اثنان سيئا السمعة لمارغريت تاتشر - الأول أنه «لا يوجد بديل»، والثاني أنه «لا يوجد شيء اسمه مجتمع» - يُعتبران رفيقي فراش طبيعيين، ذلك لأنه في غياب شبكات اجتماعية ومؤسسات ليس ثمة «فسحة» للمحاجة. وتؤكد نظريات المجال العام أيضًا على توزع السلطة الذي يُعتبر أساسًا للنقاش الديمقراطي وممارسة المواطنين مُساءلة كل من الحكومة، وقطاع الأعمال وجمعياتهم الخاصة أيضًا. وتتطلب المساءلة مناقشة فعالة بين هذه المؤسسات والجمهور (سواء أكان زبنًا أم أعضاء أم مواطنين أم مستهلكين)، جنبًا إلى جنب مع المستويات العليا من الشفافية ومن تدفق المعلومات الذي يساعد على كشف خروقات الاستعمال (abuses). فوضع قيود على تدفق المعلومات سيُلحق الضرر بالمجال العام على نحوٍ خطر.

والأهم في هذا كله، أن المجال العام يُساعد المجموعات المختلفة في إيجاد توازن بين الاستقلال الشخصي ومتطلبات الكل الاجتماعي، وهكذا تكون قد حُلت المعضلة التي لازمت التفكير في المجتمع المدني منذ أيام اليونانيين القدماء. وكما بينت الفصول السابقة، فإن المجتمع المدني هو أرض الاختلاف، والمكان الذي نجد فيه معنى لحياتنا بصفتنا بشرًا يعتنقون عقائد دينية مختلفة، وينتسبون إلى أعراق (races) مختلفة، ولديهم مصالح، ومنظورات (perspectives) وأجندات أيضًا مختلفة. لكن حوكمة المجتمعات المركبة والحفاظ على تعايش سلمي يتطلب إخضاع بعض هذه الخصوصيات للمصلحة العامة على شكل قواعد وقوانين، ومعايير واتفاقات أخرى تتقاطع مع وجهات نظر مجتمعات أهلية مختلفة ويتقبلها المواطنون كافة. فتطبيق هذه القواعد هو في النهاية مهمة الحكومة ومؤسسات الدولة الأخرى، لكن المجتمع المدني أيضًا يؤدي دوره في إضفاء الشرعية على تدخل الحكومة، وأيضًا في فرض تسوياتها غير الرسمية الخاصة بها من خلال مجموعة قواعد سلوك طوعية ومبادئ تنظيم ذاتي أخرى. فمن غير أن يكون لدينا مجال عام فاعل، سوف لن يكون أي منهما [الدولة والمجال العام] مُمكنًا، ذلك لعدم توافر آليات للتفاوض بشأن قواعد اللعبة الاجتماعية الرسمية منها وغير الرسمية.

إن مجتمعًا مدنيًا ناجحًا هو الذي يدعم التعبير السلمي لهذه الهويات المتعددة من غير أن يتشظى إلى عدد ضخم من الأجندات غير المترابطة؛ إنه المكان الذي نستطيع فيه أن نحتفي بخلافاتنا [أي لا نجعلها سببًا للإقصاء والانشقاق] ضمن التزام عام بمصالح الجمهور. وكمثال يُحتذى (مع إقراري بأنه مثال ضيق الأفق)، خُذ عزيزي القارئ حالة الكنيسة المعروفة بكنيسة الرُسل القديسين (Church of Holy Apostles) في مانهاتن، والتي تزيل كل يوم جمعة بعناية فائقة الرموز المسيحية كافة قبل تسليم مركزها إلى تجمع محلي لا مركز يأويه مؤقتًا، ويُعرف بالتجمع اليهودي لبيت سيمحاتوراه (Jewish Congregation of Beth Simchattorah) لإقامة شعائر يوم السبت. وهؤلاء بدورهم يحرصون بالدرجة نفسها من العناية على إعادة هذا المكان إلى أصحابه بعد أن يكونوا قد أكملوا عبادتهم، مُقدمين بذلك، على نحو عالم مصغّر (in microcosm)، رؤية لمجال عام تستطيع فيه مجتمعات أهلية مختلفة ممارسة الشعائر الخاصة بكل واحدة منها بينما تتشارك في الموارد العامة التي يوفرها المبنى، والذي يحافظ عليه كل طرف من أجل الطرف الآخر. هذه المبادئ تُحدث أثرًا ملائمًا على مستويات أعلى أيضًا. فقط من خلال التوصل إلى ما هو أبعد من خصوصياتنا - كمثل التصويت لشخص ما من مجموعة مختلفة، وتذوق الآداب والعادات التي تخص تقاليد أخرى، والتكلم، حرفيًا ومجازًا، بلغات مختلفة وعديدة - نكون عندئذٍ قد تأهلنا فعلاً بصفتنا أعضاء في كلّ متكامل أوسع. وفي ما عدا هذا، يبقى المجتمع المدني محض تكتلٍ لمصالح مختلفة. ولهذا السبب رأى فلاسفة بدءًا من حنة أرندت وصولاً إلى مايكل والزر النضج الأخلاقي باعتباره تقبلًا للتنوع والبحث عن الخير العام معًا بين المواطنين الذين تمتد مصالحهم - في الأقل أحيانًا - إلى أبعد من أنفسهم ومعارفهم(15). فمُيول من هذا النوع تستند إلى تكوين الهويات الوطنية وتكون من السعة بحيث تحترم الاختلافات عندما تكون صحية، وتندد بها عندما لا تكون كذلك، مثل العنصرية (racism)، والتمييز الجنسي (sexism)، وكراهية المثليين الجنسيين (homophobia)، والفشل في تقدير

---

(15) أرندت مقتبس في: S. Myers, *Democracy is a Discussion: Civic Engagement in Old and New Democracies* (New London: Connecticut College, 1996), p. 4, and M. Walzer, «The Idea of Civil Society: A Path to Social Reconstruction,» in: E. J. Dionne, ed., *Community Works: The Revival of Civil Society in America* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1998), p. 303.

حياة الآخرين وفرصهم في الحياة إلى حد بعيد، كما لو أنها حياة المرء نفسه. فالمجالات العامة توفر المواقع للتحاور وتحديد أي من هذه الاختلافات يقع في كل واحد من هذه المعسكرات، والذهاب إلى أبعد من التفسير الضحل للتعددية (أن نُدافع عن اختلافاتنا بعضنا ضد بعض) لتشكيل إطار عام وشامل من المعايير والقيم. وقد يكون الاختلاف في المجتمع المدني جوهريًا أو لا علاقة له بالموضوع، أو شيئًا يُحتفل به، أو سببًا يدعو إلى القلق الشديد. فالهدف هنا هو التأكد من أن القرارات كافة المتعلقة بمعنى الاختلاف هي ديمقراطية[16]. ولهذا السبب يُعدّ الإجحاف والتمييز عدوّان للمجال العام، ولهذا أيضًا تُعدّ الأصولية (fundamentalism)، خصوصًا عندما تعبّر عن نفسها بعنف، العدو الأشد خطرًا. فالأصوليون بكل طوائفهم يرفضون الإقرار بأن الحقائق المشتركة يُمكن التفاوض في شأنها أو أن نماذج مختلفة من الحقيقة يمكن أن يتعايش أحدها مع الآخر؛ فهُم يقرأون الطاعة العمياء وادعاء الاستقامة المُطلقة (absolute righteousness) بصفتها الصورة المعكوسة لمرآة السياسة التحاورية. ومواقف كهذه تنتهك قواعد الاشتراك الأساسية المتعلقة بالمجال العام بصفته مكانًا «يستطيع [فيه] الغرباء أن يقابل الواحد منهم الآخر من دون أن يستل السكين»، أي مجتمعًا «في حالة حرب» مع نفسه بشكل سلمي على الدوام[17].

على مستوى الجمعيات، المجال العام هو أيضًا المكان الذي تواجه فيه المنظمات غير الحكومية ومجموعات مدنية أخرى هويتها بصفتها «مصالح خاصة» (وهي التهمة التي تُوجه إليهم على نحو متزايد كجزء من ردة فعل حادة كنت قد ذكرتها في التصدير) أو مجموعات «مصالح عامة»، وقد قدم لها جفري بري (Jeffrey Berry) تعريفًا بصفتها مجموعة «تبحث عن الخير الجماعي، الذي لن يفيد تقدمه الأعضاء أو الناشطين في منظمة ما على نحو انتقائي أو مادي»[18]. ووفقًا لهذا التعريف، فإن الجماعات التي تعمل من أجل حقوق

---

(16) J. Jordan, *Technical Difficulties: African-American Notes on the State of the Union* (New York: Pantheon, 1992), p. 197.

(17) J. Keane, *Civil Society: Old Images, New Visions.*

(18) J. Berry, «The Rise of Citizen Groups,» in: T. Skocpol and M. Fiorina, eds., *Civic Engagement in American Democracy* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1999), p. 190.

المرأة بشكل عام ستكون مؤهلة لذلك الهدف، أما تلك التي تعمل من أجل حقوق جماعة معينة فقد لا تكون مؤهلة، إلا إذا تبين أن مطالبها غير تنافسية (بعبارة أخرى، بسعي تلك الجماعة إلى تعزيز مصالحها سوف لن تكون قد انتهكت مطالب مساوية لجماعات أخرى من النساء). فما تمارسه المنظمات غير الحكومية من ضغوط بهدف تحسين المواصلات العامة سيكون في الاتجاه الصحيح، لكن ممارسة الضغط من أجل إنشاء خط سكة حديد خاص أو طريق مُعبد قد لا تكون كذلك، وهلم جرا. وهذه منطقة حساسة وزلقة بالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية، ذلك أن الحد بين المصالح الخاصة والعامة يكون دائمًا نفّاذًا (تنفذ منه الماء) وقابلاً لتفسيرات مختلفة جدًا. فالمفاوضون عن الشركات الكبرى يمثلون مصالح خاصة على نحو جلي، لكن ماذا عن جمعيات الأعمال التي لا تحابي مؤسسة معينة على حساب أخرى؟ هنا من الأفضل ترك هذا الأمر للمجال العام نفسه.

تهديدات للمجال العام

«المجال العام عظيم القدر ومحفوف بالمخاطر في آنٍ»، هذا ما كتبه دايفد ماركواند (David Marquand)، طالبًا العناية والانتباه على نحو متواصل من أجل منع عملية «الإضعاف» النشطة التي تنشرها السوق والدولة[19]. وفي السنوات الأخيرة، يُلاحظ أن مشاعر باعثة على الأسى بسبب ضعف أو تآكل المجال العام قد نمت لتصبح أكثر إلحاحًا، ويقع اللوم عادةً على روبرت مردوخ (Rupert Murdoch) وغيره من بارونات الإعلام[20]. وهذا ليس مُفاجئًا، لأن تهديدات كهذه تبرُز في أوضح صورها من خلال التتجير المتزايد لوسائل

---

(19) David Marquand, *Decline of the Public: The Hollowing Out of Citizenship* (Cambridge: Polity, 2004), p. 2.

(20) انظر مثلاً: Carl Boggs, *The End of Politics: Corporate Power and the Decline of the Public Sphere* (New York: Guilford Press, 2000); D. Bollier, *Public Assets, Private Profits: Reclaiming the American Commons in an Age of Market Enclosure* (Washington, DC: New America Foundation, 2001); L. Lessig, *The Future of Ideas: The Fate of the Commons in a Connected World* (New York: Random House, 2001), and Y. Benkler, *The Wealth of Networks: How Social Production Transforms Markets and Freedom* (New Haven, CT: Yale University Press, 2007).

الإعلام، وتركز ملكيتها وملكية غيرها من وسائل التعبير الحر الأخرى، وأيضًا من خلال سيطرة الدولة على هذه الوسائل في بيئات تسلطية عندما ترافقها قيود على حقوق أساسية تتصل بالحصول على المعلومات وتكوين المنظمات، خصوصًا عقب الأحداث الكارثية في 11 أيلول 2001، وما تبعها من «حرب على الإرهاب»[21]. فقد خلصت التحقيقات المستقلة في التغطية الإخبارية لهجمات الإرهابيين على نيويورك وواشنطن العاصمة إلى القول إن صحفيين من مجلتي تايم (*Time*) ونيوزويك (*Newsweek*) كانوا عن غير قصد ضالعين في استراتيجيات الاتصال الحكومية المصممة لحشد الدعم الشعبي، وليس لتسهيل نقاش عام، وفي هذا تظهير مُقلق للتجويف الذي حدث خلال السنوات الأخيرة لقوة ونوعية الصحافة الاستقصائية في أميركا واستبدالها بمنظمات غير ربحية مثل مركز النزاهة العامة[22] (Center for Public Integrity). لكن ثمة مشكلات أخرى عديدة: نُزوع إلى إجماع على أساس القاسم المشترك الأدنى؛ العبارات المقتضبة؛ وتبادل الشتائم بصفتها بدائل للحوار الصارم؛ وتشويه السياسة بالمال؛ وأنظمة التعليم النخبوية الممعنة في التخصص والتي تحول البُلهاء إلى علماء؛ والإجحافات والتمييز ضد الصوت العام والمشاركة؛ والتفسير الضيق لحقوق الملكية الفكرية الذي يُحابي الأعمال على حساب حق الوصول إلى الأفكار؛ وآثار الاقتصاد الرأسمالي الحديث في خفض الجهد والطاقة التي يستطيع معظم الناس تكريسها لمواطنة نشطة (كونه من الصعب أن «يشارك المرء في المجال العام» وذلك بعد قضاء 12 ساعة عمل يوميًا أو تأدية عملين في اليوم الواحد من غير مساعدة أحد للعناية بالأطفال). فعندما يُمارس الضغط علينا يخضع معظمنا لإغراءات الجلوس خاملين أمام التلفاز. فالأشياء المطلوبة لإنعاش المجال العام تقع تحت تهديد دائم؛ مواطنون ناشطون وأذكياء، وشبكات اتصال ومؤسسات مستقلة يستطيعون من خلالها المشاركة سويًا. واتساع وعمق المنتديات والساحات التي يمكن أن تحدث فيها هذه

(21) Global Partners and Associates, *New Threats and Opportunities for Freedom of Expression in the Global Information Society* (London. Global Partners, 2007).

(22) *University of Washington Newsletter* [Seattle], September 2002.

المشاركات. والنتيجة هي أن المجال العام لا يستطيع العمل على نحو فعال لحل معضلات السياسة العامة، كالعناية الصحية والضمان الاجتماعي، في الولايات المتحدة على سبيل المثال، أو خلق نظام فعال من أجل حل سلمي للنزاعات على المستوى الدولي. وبدلًا من ذلك، تبقى هذه المعضلات جزءًا لا يتجزأ - وأحيانًا مجمدة - في الكيانات السياسية التي لا تستطيع حلها.

إن المشكلة التي تشكل الأساس هنا هي مشكلة عامة، وهي تتمثل في خصخصة ما هو «عام» في كل مجال من مجالات الحياة و«سلب كل ما يخصنا نحن جميعًا» لصالح مصالح خاصة، أكانت آفاقًا مفتوحة غير فاسدة، أم هواء نقيًا، أم تنوعًا جينيًا، أم الإنترنت، أم عمليات السياسة نفسها[23]. وفي هذا السياق، ليس مُفاجئًا أن تلقى البُنى التواصلية للمجال العام المصير نفسه. غير أن آثار هذه العملية ينبغي أن لا يُبالغ بها؛ فحصة السوق من الخمسين شركة التي تعد من أكبر شركات وسائل الإعلام في الولايات المتحدة في عام 1997 كانت أعلى بقليل مما كانت عليه في عام 1986، مع أن سيطرة روبرت مردوخ على أكثر من 35 في المئة من عدد النسخ المبيعة من الصحف بالمملكة المتحدة، وملكية سيلفيو برلوسكوني ثلاث من كل أربع محطات إذاعة في إيطاليا، أمرٌ يدعو إلى القلق[24]. فالذي حقًا يضبط قرع أجراس الخطر هو عمليات الاندماج مثل تلك التي أوجدت «أميركا أون لاين تايم وُرنر» (AOL Time Warner) ودزني (Disney) وبيرتلسمان (Bertelsmann)، لأنها - من خلال تجميع العناصر المختلفة لسلسلة الاتصالات معًا تحت سلطة واحدة - أصبحت تهدد استقلال السلطة وتنوعها وتوزعها التي تُعدّ أساسية إذا ما أريد للمجال العام أن يعمل كما تتنبأ النظرية. وعدم رغبة حكومات عديدة في تنظيم هذه الشركات المندمجة ومراقبة آثارها المترتبة يجعل هذا الموقف حتى أكثر سوءًا، على الرغم من حقيقة أن أغلب البُنى المادية للاتصالات - كأسلاك الكابل والهاتف على

(23) D. Bollier, *Public Assets, Private Profits: Reclaiming the American Commons in an Age of Market Enclosure* (Washington, DC: New America Foundation, 2001).

(24) B. Compaine, «Global Media,» *Foreign Policy* (November/ December 2002), and Communication Rights in the Information Society, *Media Ownership: Big Deal?* (London: CRIS Campaign, 2002) Issue Paper 4.

سبيل المثال - تسير وفقًا لارتفاق المرور العام. وليس من قبيل الصدفة أنه - كما حصل في الولايات المتحدة عام 2002 - توجد تغطية قليلة أو غير موجودة البتة بشأن ما يتخذ من إجراءات إصلاح تمويل الحملات السياسية التي قد تحد من التبرعات السياسية من جهات البث الإعلامي، كما أنه ليس من المصادفة أن جزءًا من التشريع المقترح الذي قد يُكلف تلك الجهات ملايين الدولارات على شكل عوائد ضائعة يُحذف في النهاية بعد ممارسة ضغوط مكثفة من صناعة الاتصالات، أو أن شركات الاتصالات وجماعات الضغط الإعلامية تمارس ضغوطًا بكثافة لإنجاز الاتفاقات العالمية المقترحة بشأن «حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة» مثل رابطة السينما الأميركية (Motion Picture Association of America)، والتحالف الدولي للملكية الفكرية الذي يتخذ من أميركا مقرًّا له (US-based International Intellectual Property Alliance)، جنبًا إلى جنب الشركات الكبرى مثل «أميركا أون لاين تايم وُرنر» ومايكروسُفت[25] (Microsoft). وكان الكونغرس الأميركي قد مدد آجال حقوق النشر إحدى عشرة مرة في الأربعين سنة الماضية.

بمقاربة مشابهة، يُحاج لاري لسيغ (Larry Lessig) بأن التتجير المتزايد والملكية الخاصة لنُظُم الرموز والهندسة المعمارية المتعلقة بشبكة المعلومات الدولية (Internet) من جهة مايكروسُفت و«أميركا أون لاين» وغيرها سيدمر إمكاناتها [شبكة المعلومات الدولية] بصفتها مصدرًا للابتكار والدعم لأشكال جديدة من العمل المُواطني «الافتراضي»[26]. وعلى الرغم من إمكانات تقنية المعلومات في تسهيل «التنظيم من دون تدخل المُنظمات» (organizing without organizations) كما يقول كلاي شيركي (Clay Shirky) (وذلك بخفض التكاليف

---

(25) Center for Public Integrity, *The Politics and Influence of the Telecommunications Industry* (Washington, DC: CPI, 2002), and Communication Rights in the Information Society, *Why Should Intellectual Property Rights Matter to Civil Society?* (London: CRIS Campaign, 2002), Issue Paper 2.

(26) L. Lessig, *The Future of Ideas: The Fate of the Commons in a Connected World* (New York: Random House, 2001); P. Levine, *Building the Electronic Commons* (College Park: University of Maryland, 2002), Democracy Collaborative; http:// democracycollaborative.umd.edu/programs/public/ Building ElectronicCommons.pdf, and Y. Benkler, *The Wealth of Networks: How Social Production Transforms Markets and Freedom* (New Haven, CT: Yale University Press, 2007).

وزيادة سرعة تبادل المعلومات والاستجابة)، فإن الواقع يبدو أنه بلغ حدًّا معينًا من البلقنة (Balkanization) تعكس التشظي والخصوصيات التي نراها في بُنى التواصُل الأخرى، الأكثر تقليدية. والمنظمة المعروفة بـ «MoveOn.org» مثال جيد في الولايات المتحدة؛ فهي منظمة فعالة بدرجة عالية في تنظيم مؤيدين من داخل الحزب الديمقراطي، لكنها غير فعالة البتة في استقطاب مجموعات دعم أخرى للمشاركة في الحوار، لذلك فإنه من الممكن أن تكون «موصولة سلكيًا ولكن مفصولة عمليًا» («wired but disconnected»)؛ على الأقل مفصولة عمن لديهم وجهات نظر مختلفة. و«سيكون من الصعب عليك أن تجد مجموعة تتحدث من خلال شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تكون ملتزمة المصلحة العامة»[27]. فالتوسع السريع في الوصول إلى تقنية المعلومات والعمل الاجتماعي من خلال الشبكة الذي كان قد ساعد المنظمات غير الحكومية في تشكيل شبكات اتصال عولمية مؤثرة تقوم بحملة لمساعدة النساء الكويتيات في إرسال رسائل نصية للمشرعين والضغط عليهم من أجل التصويت لحقوق المرأة، ودعم الناشطين في تنسيق «الثورات الملونة» («color revolutions») في جورجيا (Georgia) وفي غيرها من البلدان، لم يُترجم بعد إلى تطوير المجالات العامة الملتزمة بحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية داخل الجمعيات أو عبرها، مع أن تغير المناخ يُمكن أن يُوفر القضية التي تقتحم تلك المعوقات[28]. فالأثر بعيد المدى لـ «التدوين» (blogging) و«القاعدة الشعبية للشبكة» (netroots) أي («الجذور العريضة لشبكة المعلومات الدولية») على الديمقراطية والمجتمع المدني يُعتبر في حد ذاته موضوعًا ساخنًا في «عالم التدوين» (blogosphere) مصحوبًا بمحاجات حماسية مؤيدة وغير مؤيدة، وبعض المخاوف من أن مجرد سهولة محركات البحث وغيرها من التقنيات ربما تكون حوافز قاضمة لإمكانات إجراء البحوث المعمقة، وتفحّص الحقائق، والمشاركة في نقاش حقيقي. «ذات مرة كنت غواصًا في بحر من الكلمات» يكتب نيكولاس كار

---

(27) C. Shirky, *Here Comes Everybody: The Power of Organizing without Organizations* (London: Allen Lane, 2008), and C. Leadbeater, *We-Think* (London: Profile, 2008).

(28) A. Fine, *Momentum: Igniting Social Change in the Connected Age* (San Francisco: Jossey-Bass, 2006).

(Nicholas Carr)؛ ثم يضيف «الآن أنطلق على السطح مثل شخص يقود قارب التزلج المائي»[29]. كما توجد مشكلات أخرى تؤثر على نحوٍ متزايد في وسائل الإعلام العامة والخاصة أيضًا، مثل التقليص المتعمد للمحتوى الإعلامي عمومًا (dumping down of content) على سبيل المثال، وإغراء الشهرة، وتفضيل ذلك على الالتزام باستكشاف قضايا تؤثر في حياة المواطنين العاديين، واستخدام أساليب عدائية في المقابلات (interviewing) على نحوٍ مُفرط، مبتعدين بذلك مليون ميل عن خطابات كان يتخيلها يورغن هابرماس. «لا تحاول أن تدحض ما يقوله خصومك، اكتفِ بإخماد أصواتهم من خلال التخويف».

عندما تكون وسائل الاتصالات مُخصخصة، فإن إمكانيات الإجماع التفاوضي تتضاءل، فاسحة المجال لتناقضات بين نماذج مختلفة عن الحقيقة، تعززها بُناها الحصرية في المناقشات، والدراسات والأبحاث والصحافة. وقد حدث شيء من هذا النوع في دول البلقان بعد وفاة المارشال تيتو، عندما غطى مُراسلو الصحافة، والإذاعة والتلفاز القصص نفسها ولكن من وجهات نظر تختلف باختلاف الجمهوريات اليوغسلافية. كما أنه عندما بدأت الحرب في كرواتيا (Croatia) وامتدت بسرعة إلى البوسنة، أصبح الكرواتيون «Ushtashe» في الإعلام الصربي(*)، والصربيون أصبحوا في نظر الكرواتيين «Chetniks»(**)، والمسلمون أصبحوا «أصوليين إسلاميين» في نظر المراسلين الصحفيين في كل مكان[30]. ولما أصبحت بُنى الاتصالات مُجزأة من خلال الخطوط العرقية، أدت الصور النمطية المتبادلة دورًا مهمًا في تأجيج الكراهيات القديمة لتصبح عنفًا على نطاق واسع. فما كان غائبًا (ولا يزال عن المنطقة، على الرغم من

(29) N. Carr, «Is Google Making us stupid?,» *Atlantic Monthly* (July/ August 2008); M. Bauerlein, *The Dumbest Generation: How the Digital Age Stupefies Young Americans and Jeopardizes our Future* (New York: Penguin, 2008), and H. Farrell, «Bloggers and Parties: Can the Netroots Reshape American Democracy?,» *Boston Review* (29 September 2006).

(*) تشير هذه الكلمة إلى حركة ثورية كرواتية هي مزيج من الفاشية والمحافظة المُسرفة، كانت تشجع على الإبادة الجماعية للصربيين [المترجم].

(**) إشارة إلى حركة صربية وطنية كان لها نشاط عسكري ملحوظ في حروب كثيرة [المترجم].

(30) انظر: J. Peklo, *The Balkan Syndrome: Nationalism and the Media* (Krakow: ZNAK Foundation, [n. d.]).

المساعدات الأجنبية المقدمة من أجل مشاريع وسائل إعلام تمتد عبر هذه التقسيمات) هو منتديات ووسائل إعلام موجهة لخلق مثل تلك المشاعر الرقيقة التي شغلت رابندراناث طاغور في بنغال القرن التاسع عشر - مجالات عامة من السعة والشمول، بحيث تربط مجموعات مختلفة معًا لدى مواجهتها قضية مشتركة ما.

علاوة على ذلك، فإن أحد موروثات إحيائيي المجتمع المدني كان ولا يزال فهمًا خاصًا لمصطلح «civility» بمعنى التهذيب ودمج مجتمع مدني مع «إجماع»، وليس حوارًا أو اختلافًا في الرأي. فعلى سبيل المثال، قصد الرئيس الأسبق جورج دبليو بوش «تخفيض درجة الحرارة السياسية» في نقاشات الكونغرس بشأن العراق من خلال إدارتها بـ «كل تهذيب» («with all civility»)، لكن هذا كان تشويهًا لما يعنيه مصطلح «civility» أصلاً. وهذا المصطلح منذ أرسطو وصولاً إلى ستيفن كارتر (Stephen Carter)، يفترض أننا سنختلف، وغالبًا ما يكون الاختلاف عميقًا، لكنه يدعونا إلى تسوية الاختلافات سلميًا. فكل شيء آخر - من الاحتجاج في الشارع إلى المقطوعة الهجائية - مُرحب به في المجال العام. فالمواطنون الناشطون يحتاجون إلى عقول تنزع إلى الشك كي تستكشف وتتحدى، عقول لا تخشى قول الحقيقة لمن هو في السلطة، كلما دعت الحاجة إلى ذلك. وتجنب الحوار لم يكن يومًا العلامة الفارقة لثقافة مدنية نشطة (فالخلاف السياسي عملية تثقيف في حد ذاته ولأجل ذاته)، وكذا الحال بالنسبة إلى تراجع المرء عندما يواجه تحدي الآخرين له، إذ إن ذلك ليس من صفات المواطنين الصالحين. وحين درست عالمة الاجتماع نينا إلياسوف (Nina Eliasoph) المناقشات بين متطوعين في أميركا، وجدت أن النقاشات العامة حول السياسة غير مرغوب فيها باعتبارها «مسببة للانقسام» («divisive») أو «بعيدة عن التهذيب» («uncivil»)، إلى حد أن معظم أفكار الناس المهمة كانت تُعزى إلى تفاعلاتهم الخاصة[31]. وبوُجهات نظر كهذه ليس مفاجئًا أن تقع الديمقراطية

(31) N. Eliasoph, *Avoiding Politics: How Americans Produce Apathy in Everyday Life* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), and O. Guinness, *The Case for Civility and Why our Future Depends on It* (New York: HarperOne, 2008).

في مأزق. فالمثال الحقيقي للسلوك المدني السوي ليست الفائزة بلقب ملكة التهذيب «Miss Manners»، بل هو ما أقدمت عليه روزا باركس (Rosa Parks) التي كانت من الشجاعة بحيث أنها وظّفت مواطنتها في سبيل الصالح العام عندما ركبت حافلة مخصصة [على أساس عرقي] للبيض فقط (segregated bus) في مدينة مونتغمري (Montgomery) بولاية ألاباما إلى درجة المجازفة لأنها بدت «غير مهذبة».

إن العلاقة بأميركا، على أساس الحب أو الكراهية، لا تجدي نفعًا بسياسة الهوية بل تؤدي إلى كل أنواع التأطير في ما يتعلق بمَ يُمكن أن يُقال وعمن وكيف، من غير أن ينتهي المطاف بالأشخاص المعنيين في المحكمة. ويمكن، بطبيعة الحال، أن يُنظَر إلى الصواب سياسيًا بوصفه دفاعًا حاسمًا ضد العنصرية والتمييز الجنسي، وكراهية المثليين الجنسيين، والعنف الكلامي، وأيضًا توكيدًا إيجابيًا لقيمة التنوع. لكن عندما يُدفع بالأمور إلى حد التطرف (حين لا يكون في المستطاع تسمية الاختلاف على أنه هو القضية أو ليس هو القضية مهما كانت شروطه)، يمكن أن يكون لهذا الوضع أثر بالغ على نوعية وعمق المشاركة العامة، وينجم عنه إجماع سطحي، لأن الناس من مجموعات مختلفة يخشون «معرفة حكايات بعضهم بعضًا» (fear to «read each other's stories»)، وأقل من ذلك الفهم والتبني الداخلي للمعاني المتضمنة في تلك الحكايات المتصلة بحياة مُعاشة معًا. وعندما تقلص المحاجات قبل اكتمالها، فإن المجال العام يخلق صورة وهمية لاتفاق يُخفي الاختلاف على أساس الطبقة والدخل، العرق والجندر، ما يؤدي إلى إقصاء ما هو غير تقليدي وإلى شطب [أو تجاهل] الانشقاقات الأيديولوجية بطرائق تُلائم من هُم في مواقع السلطة. فالأشخاص في مواقع السلطة، بغض النظر عمن هُم، لا يستطيعون تحمل سوى القليل من الحقيقة كما يُخبرهم بها الآخرون، أو من يصدف أنهم مختلفون عنهم داخل المجتمع.

هذه المشاكل لها أهميتها، لكن ربما يفوقها أهمية الإجحاف والتمييز السائدان اللذان يُهددان أساس المجال العام الديمقراطي عينه. وعند هذه النقطة من النقاش يجدُر بنا أن نكون صادقين في ما يتعلق بواقع السياسة التحاورية

والتفاعل العام، وليس بالنظرية وحسب. تكتنف ذلك الواقع اللامساواة المستمرة والمترسخة في وصول الصوت وحق النفاذ إلى الجهة المطلوبة وهيمنة معتقدات تقليدية مُعينة على معتقدات أخرى، ما يُعطي شرعية للأفكار من خلال قوة فجة بدلاً من أن تكون من خلال قوة محاجة عقلانية بين ممثلين مختلفين ولكن مُتساوين. هذه المشكلة تنزع البند الرئيس من نظرية هابرماس، لأنه يسمح لمجموعة واحدة أن تفرض تفسيرًا مُعينًا للمصلحة العامة على تفسيرات أخرى. وتعتبر الحقيقة التي مفادها أن المجالات العامة كافة تتشظى جراء اللامساواة سببًا آخر يفسر صعوبة تصور مجال عام منفرد وموحد، وربما لاديمقراطي في حد ذاته ولأجل ذاته. ومهما يكن، وإذا كان الواقع الاقتصادي والاجتماعي يعوق فعلًا أعمال المجال العام، فما هي التدابير التي يمكن اتخاذها «لتسوية ميدان اللعب» بحيث تكون للمشاركة العامة - على الأقل - فرصة كي تتمكن من العمل ديمقراطيًا؟

على الرغم من أن ثمة ميلًا إلى القيام بذلك في بعض الأوساط، فإن المرء لا يستطيع تجاهل المصالح الخاصة أو الهويات لخلق جمهور (فهذا أشبه بمن يخبز الكعكة بعد تزيينها بغطاء التحلية). ومصالح كهذه (يُمكن أن تكون مشروعة بحد ذاتها ومن أجل ذاتها) لا بد من الاعتراف بها وتتبعها على نحو نظامي من طريق المشاركة العامة والنقاش. إذ لا تستطيع مجموعات عُزلت وهمشت تاريخيًا توقع دخول المجال العام بشروط متساوية؛ كالأميركيين من أصل أفريقي في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، ومجتمعات الغجر (Roma communities) عبر أوروبا الشرقية، أو جماعات القواعد الشعبية من أفريقيا في المجال العام العالمي. إن جسورًا قوية من المشاركة العامة ترتكز على روابط قوية من القدرات والثقة داخل المجتمعات، وبخاصة تلك التي جرى في الماضي إخضاعها.. «ما يهمنا» - تقول «مؤسّسة تنظيم المواطن» (Citizen Organizing Foundation) في المملكة المتحدة - «ليس الإجماع، ولا حتى الانسجام، لكن الرهان على الجدال الحيوي الدائر، وعلى القرار والتغيير»[32].

---

(32) S. Douglas and S. Borgos, «Community Organizing and Civic Renewal: a View from the South,» *Social Policy* (Winter 1996), pp. 18-28.

فالإجماع، لجميع الأسباب التي درست حتى اللحظة، أمرٌ مهم، لكنه يجب أن يكون إجماعًا حقيقيًا وليس مجرد اتفاق بين النخبة؛ إذ لا يستطيع المرء أن يتوق إلى مجال عام ممتلئ بالنشاط والحيوية ويتجنب النزاعات السياسية التي تُجبر الناس على دخوله أو الخروج منه. فلنتذكر هنا أن الموافقة المُثلى على أمرٍ ما تنبثق من الانشقاق، وليس من الوهج الوردي للمناقشات المهذبة التي تُلهب الخيال الليبرالي حول موضوع التحول الاجتماعي.

كل هذا يعني وجود خلاف (contention)، و«السلوك غير المتمدن المفترض في السياسة المعاصرة، ينشأ عن ظهور دوائر المناصرين المرتبطة بقضايا محددة [ليس بمناطق جغرافية] تتعامل معها مدنيًا وسياسيًا وقد عبأت نفوذًا كافيًا بحيث لا يمكن تجاهلها، ويقابلها تعبئة مضادة متواصلة بين الذين يندمون على نهوضهم من التهميش»[33]. ويبدو قبول السلوك غير المتمدن، إذا كان هذا هو الواقع، حالة متناقضة في المجتمع المدني، لكنه مهم بصورة خاصة لأنه من المحتمل أن تزيد المقدرة على المحاجة في تأثير الأقل قوة ماديًا حتى عندما يكون التقدم في عملية إزالة التمييز والإجحافات بطيئًا، وكما يقولون في مكتب السياسة الخارجية بالمملكة المتحدة، فإن «النجاح في فعل أمر لا تملك مقومات فعله» [أي أن ما تحقق حتى الآن يفوق التوقعات بالنظر إلى عدم توافر القوة والمال وغيره إذا ما أردنا مستويات أعلى من الأداء]. فتوافر فضاءات أكثر - طبيعية وافتراضية - تكون المشاركة العامة فيها متكاملة، يعتبر أمرًا حيويًا أيضًا. ففي الولايات المتحدة، ثمة أماكن قليلة تلتقي فيها مجموعات إثنية وفئات اجتماعية على نحو منتظم، كما أن مؤسسات مدنية عديدة كانت قد فشلت في توجيه الاهتمام بقضايا رئيسة تتعلق بالتنوع. ويعزى هذا لا إلى كون الناس أقل رغبة في الارتباط بالآخرين، بل إلى أن الفُرص المُتاحة لهم للتواصل خارج نطاق المجموعة كانت قد تضاءلت. والأشخاص الذين يشاركون فعلاً في المناقشات العامة يجب أيضًا أن يروا فوائد على المدى القصير من انخراطهم في هذا النشاط، وأن يطالبوا بإصلاحات في النظام

(33) B. Edwards and M. Foley, «Civil Society and Social Capital: a Primer,» in: B. Edwards [et al.], eds., *Beyond Tocqueville* (Hanover, NH: University Press of New England, 2001), p. 139.

السياسي (مثل كبح سلطة جماعات الضغط) بحيث تكون هناك فرصة حقيقية للتأثير في السياسة من خلال المشاركة في المجال العام وفي التصويت أيضًا.

خلاصة

يواجه المجال العام تهديدات جدية متزايدة. وفي حين لم تتضح بعض الاتجاهات ذات المدى الطويل وتداعياتها (وهي بالتأكيد موضع خلاف)، فإن المجالات العامة لا تستطيع قطعًا العمل على نحوٍ فعال لحماية المصلحة العامة إذا ما استمرت وسائل الإعلام والتواصل، بمعناها الواسع، تخضع لعمليتي الخصخصة والتجزئة. ويجب العمل على حماية المؤسسات الاجتماعية التي تدعم العقل والمنطق؛ بتخريجها منتجي المحاجات والأفكار باستقلال عن الآخرين، وبتواصل معهم في آن. إن تحقيق هذا المطلب ليس بعديم الجدوى، لأن حماية فضاء مخصص من أجل التنوع، بينما يجري التفاوض على قواعد ومعايير مشتركة، ربما يكون أهم مسألة تُواجه الجنس البشري في القرن الحادي والعشرين. وإذا استمرت هذه المسألة من دون قرار، فإن صراعًا أبعد مدى سيكون محتومًا.

ومع أن نظرية المجال العام توضح الكثير عن المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية، فإنها تفشل في توضيح كيفية التعامل مع العوامل البُنيوية التي تحدد فعاليتها (مثل اللامساواة في وصول الصوت)، وكيف يُحوَّل التحاور إلى قرارات سياسية رسمية، أو كيف يمكن للانخراط الاجتماعي العام الانتعاش من جديد عبر أشكال مختلفة للحياة الترابطية. وهذا النموذج، مثله كمثل النماذج الأخرى التي دُرست في الفصلين الأول والثاني، يبدو ناقصًا بوصفه توضيحًا لما يواجه المجتمع المدني من تحديات، إما بوصفه فكرة وإما بوصفه وسيلة للتغير الاجتماعي. وإذا كان الأمر كذلك، فما الذي بقي ويجدر القيام به للكشف عن الغموض الذي يكتنف لغز المجتمع المدني؟

5
جميعة - حل لغز المجتمع المدني

عند الوصول إلى هذه النقطة في النقاش، من المعتاد أن يختار المرء نموذجًا معينًا للمجتمع المدني من بين نماذج أخرى، وبذلك يُنهي الحوار. فإما أن ينتهج المرء مسلك الإحيائيين المطروق (the well-worn route) (أي الحياة الترابطية بوصفها مفتاح المجتمع الصالح)، أو يمشي مُجهدًا صوب طريق يسلكها أناس أقل (road less traveled) (أي المجتمع المدني باعتباره لغزًا وليس حلاً)، مُنهيًا رحلته، بعد الاتجاه بضع مرات نحو اليسار، وصولاً إلى الأطراف الخارجية للنظرية النقدية، أو البحث عن طرُق تجمع بين الدولة والسوق وبناء المجتمع المدني كي تشرع في عمل مشترك لحل المشكلات الاجتماعية. فالأخبار الجيدة هي أنه لا حاجة لنا إلى التعامل مع النقاش حول المجتمع المدني بوصفه لعبة «المجموع الصفري» («zero sum») التي يُقبل فيها نموذجٌ واحدٌ وتقصى النماذج الأخرى، وللأسباب جميعها يمكن للمرء أن يتقبل بسرور مقاربة كلية تدمج عناصر من المدارس الفكرية الثلاث التي قمت بدراسة أولية لها في الفصول 2 و3 و4. هذا لأن المجتمع المدني يكتسب قوة بوصفه فكرة ووسيلة للتغير الاجتماعي عندما تُغطي نقاط القوة وإسهامات مجموعة من النظريات على نقاط الضعف في مجموعة من النظريات الأخرى، وهذا أيضًا مجرى نقاش يجعل في مقدورنا التركيز على الاستبصارات المؤدية إلى عمل أكثر تأثيرًا من القلق حول أي النظريات هي الصحيحة. وفي الواقع، نجد أن كل واحدة من وجهات النظر الثلاث يمكنها تقديم الكثير.

تساعد رؤى المجتمع الصالح في «وضع الجائزة نصب أعيننا» (to keep our «eyes on the prize»)، وهي: الأهداف المعيارية المتمثلة في الحد من الفقر، وعدم التمييز وإحياء الديمقراطية التي، كما أشرتُ في الفصل الثالث، تتطلب عملًا منسقًا عبر مؤسسات مُختلفة عديدة. وأن نكون واضحين في ما يتعلق بالغايات والوسائل هو ما يُساعد في الحيلولة دون الميل الذي يرفع من شأن مؤسسات معينة على حساب أخرى بوصفه هدفًا في حد ذاته ولأجل ذاته - تجمعات طوعية على حساب دول مثلًا، أو أسواق على حساب كليهما. على أي حال، فإن رؤية المجتمع الصالح تشي بالقليل عن كيفية تحقيق أهدافٍ كهذه، والحياة الترابطية تبدو عاملاً توضيحيًا مهمًا - ولو أنها غير مكتملة - في البيئات المعاصرة. وكما أوضحت في الفصل الثاني، فإن التعاريف البُنيوية للمجتمع المدني مفيدة من حيث التأكيد على الفجوات ونقاط الضعف في نظم بيئية ترابطية تحتاج إلى إصلاح إذا ما أردنا لها أن تكون وسائل فعالة للتغيير. ولنتذكر بأن عدم الرضا بكلتا الأيديولوجيتين، تلك التي تقودها الدولة وتلك التي يحركها السوق، هو الذي ساند ظهور الاهتمام في المجتمع المدني في المقام الأول.. ومع ذلك، أكد الفصلان الثاني والثالث أيضًا الاختلافات والخصوصيات في الحياة الترابطية والتي تولد وجهات نظر متنافسة حول غايات المجتمع الصالح ووسائله. ومن غير مجموعتنا الثالثة من النظريات - المجتمع المدني بوصفه مجالاً عامًا - لن تكون هناك طريقة عادلة وديمقراطية للتوفيق بين وجهات النظر هذه، وتأمين إجماع سياسي على الطريقة الأفضل للسير قدمًا. فالمجالات العامة تُمكن المواطنين من فرز اختلافاتهم وتصنيفها، وتحقيق إحساس فاعل بالمصالح المشتركة بينهم على أقل تقدير، بحيث يمكن ترجمته إلى معايير وقواعد وسياسات تحكُم مظهرًا أو آخر من مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية. في المقابل، يُعتبر النظام البيئي الترابطي السليم حيويًا للمجال العام، ذلك لأنه عادة ما يواصل المواطنون مناقشاتهم من خلال المنظمات الطوعية ووسائل الإعلام.

وعليه، فإن كل مجموعة من النظريات ترتبط بالمجموعات الأخرى من النظريات، لكن لسوء الحظ ليس بطريقة شاملة أو يمكن التنبؤ بها بسهولة،

خصوصًا عبر سياقات مختلفة. ومع أن بعض المنظرين يفترض وجود تواصل مستمر مباشر بين الحياة الترابطية، ومعايير اجتماعية إيجابية وتحقيق أهداف اجتماعية أكبر، فإن الدليل يشي بفوضى عارمة؛ إذ إن كل تعميم فيه على الأقل عشرة استثناءات، وكل درس يتعلمه المرء فيه على الأقل عشرة شروط تأهيلية. فهل الحياة الترابطية والمجال العام متغيرات مستقلة أم غير مستقلة بما أن لهما علاقة بالمجتمع الصالح، أم أن كليهما يعتمد على الظروف؟ وهل هما «شيئان» يمكن تصنيعهما في نماذج أو منتوجات ثانوية للتفاعل بين السياسة والاقتصاد والثقافة والبُنية الاجتماعية وبناء الدولة، بما أنهما يعملان من خلال المسيرة الطويلة للتاريخ؟ وكلما اتسع نطاق الاستقصاء من المحلي إلى العالمي، فإن عدد المتغيرات المتداخلة يزداد، ومعه يزداد أيضًا مستواها، جاعلاً هذه المعادلات أكثر تعقيدًا في المستقبل. لذلك كيف يخلق مجتمع مدني قوي مجتمعًا قويًا ومدنيًا؟ هذا هو أهم سؤال يُطرح في نقاش المجتمع المدني، لكنه أيضًا السؤال الأصعب للإجابة عنه ومن ثم الأقل دراسة وبحثًا. فما هو الضوء الجديد الذي تُسلطه مجموعة هذه النماذج على لُغز المجتمع المدني؟

الحياة الترابطية، المجال العام والمجتمع الصالح

في أكثر المصطلحات عمومية، تؤكد دراسات عديدة أن الاندماج الديمقراطي صعب المنال من دون نظم بيئية ترابطية قوية ومن دون مجالات عامة مستقلة، لأن الجمعيات والأحزاب تعمل على توافر القنوات أو البُنى الوسيطة التي تُستنهض من خلالها المشاركة السياسية، وتخضع فيها الدول للمساءلة من مواطنيها، وحيث المجالات العامة تعمل على توافر الآفاق التي يتواصل من خلالها العمل المدني ويتسع نطاقه. وهنا يُجزئ مارك وارن (Mark Warren) هذه «الآثار الديمقراطية» ويضعها في ثلاث فئات: دعم المجالات العامة للمشاركة الديمقراطية، وتشجيع قدرات المواطنين على المشاركة الديمقراطية والتحاور، وتلك التي تتضمن مؤسسات ديمقراطية من خلال التمثيل، والشرعنة والمقاومة(1). فتأثير الحركات الشعبية في المساعدة على

---

(1) M. Warren, *Democracy and Association* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001.

قلب الحكم التسلطي في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، يشهد على أهمية هذه الآثار حتى عندما تكون الجمعيات والمجال العام ضعيفين نسبيًا. ومسألة ما إذا كانت الديمقراطية تُحقق على نحوٍ منتظم أهدافًا أخرى مرتبطة بالمجتمع الصالح - مثل النمو الذي يكون مضمونه الحد من الفقر والاشتمال الاجتماعي - ليست واضحة المعالم. كما أن فوائد الدمقرطة الاقتصادية والاجتماعية القصيرة المدى لا تزال مخيبة للرجاء في بلدان كان قد أدى فشل «توصيل البضاعة» (a failure to «deliver the goods») فيها [أي لم تُحقق الفوائد المرجوة] إلى خيبة أمل وتراجع في مسار الأوضاع، إلا أن الديمقراطية على المدى البعيد تصبح أفضل لتقوية عقود اجتماعية وتحالفات سياسية يتطلبها التقدم في هذه المجالات[2]. وبالحد الأدنى، لا يوجد دليل على أن العكس صحيح - أي أن التحولات الاقتصادية المطلوبة لنجاح التنمية تستلزم حُكمًا تسلطيًا - حتى لو كانت بلدان معينة قد مرت بتجربة أنظمة حُكم كهذه خلال مراحلها الانتقالية (قارن كوريا الجنوبية والصين وتايوان على سبيل المثال، ببوتسوانا وهونغ كونغ وموريشيوس). إن الأبحاث الحديثة المتعلقة بـ «رأس المال الاجتماعي» (social capital) (الذي لا يتساوى مع الحياة الترابطية مع أنهما مترابطان كثيرًا) تؤكد بأن قوة شبكات الاتصال الاجتماعية وانتشارها وتواصلها لها بالتأكيد أثر مهم بالمفهوم الاقتصادي. وقد بيّنت أبحاث البنك الدولي في إندونيسيا على أن العضوية في الجمعيات المحلية لها تأثير أكبر على الرعاية المنزلية منها على التعليم، خصوصًا إذا كانت عضويتها متباينة اجتماعيًا ومتداخلة مع عضوية في مجموعات أخرى مماثلة. ويوجد بعض الأدلة بأن هذه الآثار الإيجابية تصمد على المستوى الوطني أيضًا، مع أن هذا الدليل موضع خلاف[3].

(2) J. Isaac, *Democracy in Dark Times* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998).

(3) C. Grootaert, *Does Social Capital Help the Poor? A Synthesis of Findings from the Local-Level Institutions Study in Bolivia, Burkina Faso and Indonesia* (Washington, DC: World Bank, 1999), and L. Pritchett and D. Kaufman, «Civil Liberties, Democracy and the Performance of Government Projects,» *Finance and Development* (March 1998), pp. 26-29.

على أي حال، هناك تقارير شديدة التباين بشأن آليات التواصل المتعلقة بهذه العلاقات، وبوجود ثلاث مدارس فكرية لها تأثيرها البارز - على الأقل - في الولايات المتحدة حيث تتوافر الأدبيات على نحوٍ واسع: مدرسة «الثقافة المدنية» ترى إلى الحياة الترابطية عمومًا بوصفها القوة المحركة وراء ترسيخ المعايير الاجتماعية الإيجابية التي يُبنى على أساسها المجتمع الصالح؛ مدرسة «الترابطية المقارنة» ترى أشكالًا خاصة للحياة الترابطية بوصفها مفتاحًا لتأمين إصلاحات السياسة العامة التي يتطلبها المجتمع الصالح؛ و«مدرسة المتشككين» يساورها الشك حول حلقات الوصل بين «الأشكال والمعايير» المتضمنة في أيٍّ من هذه الصياغات، وتكون في صالح تفاعلات أكثر تعقيدًا بين نظم بيئية ترابطية مختلفة والسياق الذي تكون فيه. ونظرية المجال العام توفر «الوعاء» الذي تؤدي من خلاله كل مدرسة من هذه المدارس الفكرية عملها بالممارسة.

مدرسة الثقافة المدنية

بُحثت محاجات المدرسة الفكرية الأولى هذه بإيجاز في الفصل الثاني. ووفقًا لخط تفكير أصحابها، فإن «المشاركة المدنية» (civic engagement) أو «الثقافة المدنية» (civic culture) - أي مركّب الحياة الترابطية والتفاعل الطوعي - هما المتغيران المستقلان اللذان يزودان المجتمعات بمعايير ثابتة للتبادلية (reciprocity) المعممة (بخلق توقعات بأن الأفضال «favors» ستُقابل بمثلها)، وبقنوات اتصال تنمو من خلالها الثقة (بقيام مجموعات وأفراد باختبارها والتحقق من سلامتها)، وبصيغ وقوالب جاهزة (templates) للتعاون مع جماعات أخرى (يمكن استخدامها في أماكن أوسع)، وأيضًا باستشعار واضح لمخاطر التصرف على نحوٍ انتهازي (أي خارج شبكات المشاركة المدنية، معززًا بذلك السلوك التعاوني، أو على الأقل مُنسجمًا مع «القيم المدنية»). وعلى فرض أنها توزعت على نطاق واسع بين السكان، فإن هذه المعايير الاجتماعية الإيجابية ستُنتج «مجتمعًا يكون مدنيًا» (society that is civil)، وستخلق أيضًا - على فرض أن الناس الطيبين سيكونون ديمقراطيين جيدين - جمهورًا مناصرًا لتدعم بذلك

إصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية ضرورية لمكافحة الفقر والتمييز. والتأكيد هنا هو على «رأس المال الاجتماعي المعمم» (generalized social capital)، لأنه حتى لو استعمل جزءًا منه لأغراض تُحدد على أنها «سيئة»، فإن آثارها الإجمالية ستكون «حسنة» لأسباب مشابهة لما يسميه آدم سميث (Adam Smith) «اليد الخفية» (invisible hand) في ساحة السوق الاقتصادية. وفي هذا يدعم باحثون مثل بوتنام هذه الفرضيات بمقدار كبير من المعلومات والبيانات التي تزعم أنها تبين أن «رأس المال الاجتماعي» في الولايات المتحدة هو في حالة اضمحلال (بخاصة الأشكال التقليدية للمشاركة المدنية والسياسية) وأنه نتيجة لذلك، فإن أميركا مُقبلة على أزمة انهيار اجتماعي وهُمود سياسي وركود اقتصادي[4]. فمُنذ عهدٍ أقرب، كان بوتنام قد توسع في تحليله وصولاً إلى أثر التنوع المتزايد المتصل بالتمركز العرقي والمهاجرين في مدن أميركية، ناشرًا نتائج تبين أن «التنوع يميل إلى خفض التضامن ورأس المال الاجتماعي» - على الأقل - في المنظور القصير، وهذه نتيجة تتعارض مع الصعود الذي نشهده في تنظيم المجتمعات الأهلية العابرة للإثنيات وفي عملية بناء حركات في مدن مختلفة مثل لوس أنجلس ونيويورك[5]. هذه ليست المرة الأولى التي يكون فيها البون شاسعًا بين ما ترمي البيانات إلى إظهاره وما يفعله الناس على الأرض فعليًا.

إن أُطروحة بوتنام أكثر دقة ورُقيًا مما يقترحه هذا المُجمل القصير. ومهما كان الأمر، فقد ولّدت كمًّا كبيرًا من الانتقادات على أسسٍ تجريبية (أثارها من تساءلوا عما كان قد حدث مع مرور الزمن للنماذج المختلفة من التجمعات) وعلى أسسٍ مفاهيمية (أثارها من ادعوا أن بوتنام توصل إلى النتائج الخاطئة

---

(4) R. Putnam, *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community* (New York: Simon & Schuster, 2000).

(5) قارن: R. Putnam, «E pluribus unum: Diversity and Community in the Twenty-First Century,» *Scandinavian Political Studies*, vol. 30, no. 2 (2007), pp. 137-174,

ومثال على ذلك أيضاً: T. Wang and R. Winn, *Groundswell Meets Groundwork: Recommendations for Building on Immigrant Mobilizations* (New York: Four Freedoms Fund, 2006), and Pushback Network, *All Together Now* (Los Angeles: Push- back Network, 2008).

انطلاقًا من بيانات قبلوا بها). وآخرون انتقدوا دمج القيم «المدنية» بالقيم «الليبرالية-الديمقراطية» (ما يجعل الحياة الترابطية أداة تعميم لمعايير يُمكن أن تكون مسيطرة، لكنها ليست بالضرورة ديمقراطية)، وانتقدوا كذلك قلب الأسباب والآثار؛ إذ يُحاجون بأن الاتجاهات في رأس المال الاجتماعي هي التي تعتمد على عوامل خارج المجتمع المدني، وليس العكس. وهناك خيط مُشترك في هذه الانتقادات يتمثل بسؤال يربط بوتنام وزملاءه بالمدرسة الفكرية الثانية التي حُدّدت أعلاه: كيف تستطيع أشكال المشاركة المدنية المختلفة جوهريًا أن تنتج الآثار نفسها؟ فإذا كانت الحياة الترابطية تتفاوت بالقدر الذي وُصفت به في الفصل الثاني، لا بد حينئذٍ من أن هناك شيئًا سحريًا وغامضًا يحدث في المجتمع بصورة عامة ليُنتج الآثار المُعممة التي يتنبأ بها بوتنام. يتمثل الامتداد الطبيعي لهذا النوع من الاستجواب في الادعاء بأن لدى الجمعيات المختلفة تأثيراتٍ معيارية وموضوعية مختلفة فعلًا، بحيث لا تتوقف أهداف المجتمع الصالح على تعزيز المشاركة المدنية بشكل عام، وإنما تتوقف على تعيين أي أشكال من المشاركة هي المهمة والمفتقر إليها في الوقت نفسه. بهذا المعنى، فإن المفتاح لحل لُغز المجتمع المدني يكمن في التغيرات النوعية في الحياة الترابطية، وليس في الحركات الكمية أكانت «صعودًا» أم «هبوطًا».

المدرسة الترابطية المقارنة

تعتبر الأستاذة في جامعة هارفرد ثيدا سكوكبول (Theda Skocpol) إحدى الكاتبات الأكثر تأثيرًا في هذه المدرسة الفكرية الثانية، إذ رسمت دراستها التاريخية المفصلة خريطة التحول من «عالم مدني يتمركز حول عضوية الجمعيات المتجذرة محليًا والنشطة على المستوى الوطني»، إلى عالم يتمركز حول جماعات مهنية من المدافعين عن الحقوق ومن مقدمي الخدمة الاجتماعية ممن يمكن أن تتوافر لديهم أعدادٌ كبيرة من المؤيدين أو المانحين أو الزبن، لكنهم ليسوا أعضاء بالمعنى الحقيقي للكلمة[6]. فالمؤسسات التي

(6) T. Skocpol, «Advocates Without Members: The Recent Transformation of American Civic Life,» in: T. Skocpol and M. Fiorina, eds., *Civic Engagement in American Democracy* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1999).

تحزن سكوكبول على وضعها تشمل الرابطة الأميركية للمحاربين القدماء (The American Legion)، واتحادات العمال (التي ادعت أنها سجلت أكثر من 12 في المئة من الشباب الأميركيين كافة كأعضاء في عام 1955)، وروابط الآباء والمعلمين المعروفة بـ «PTAs» (التي ادعت أنها بلغت 9 في المئة)، وقائمة طويلة من منظمات اتخذت من مخلوقات الغابات أسماء لها مثل الأيائل (elks)، والغزال الأميركي الضخم (moose) والنسور (eagles) (من المحزن أن أحدًا لم ينظم رابطة حول الضفادع والخفافيش أو الظبيان). ولأن هذه التجمعات كانت تمثل قاعدة اجتماعية أساسية متنوعة الدخل والمصالح (مع أنها كانت في غالبها من البيض)، فإنها أظهرت قدرة على تشكيل تحالفات أصبحت من القوة بحيث تمكنت من الضغط على الحكومة الفدرالية من أجل إقرار سلسلة إصلاحات رفعت من مستويات الصحة والتعليم والرفاه في مختلف أنحاء أميركا - على سبيل المثال، مشروع قانون GI Bill of 1944) GI)(*). كما في بلدان [أو ولايات] ناجحة من حيث التنمية مثل كيرالا والبنغال الغربية، وبوتسوانا وكوريا الجنوبية في وقت لاحق، فتجمعات كهذه شكلت «طرقًا سريعة» (highways) بين الحكومة والمواطنين تستطيع المعلومات والضغط والمساءلة أن تنتقل عبرها، ومكنت مُجتمعةً المواطنين من تطوير معنى جديد للمصلحة المشتركة أو العامة. وتُشير أبحاث سكوكبول إلى أن تجمعات كهذه قد انخفضت على نحو جوهري في الولايات المتحدة - بما نسبته 43 في المئة لاتحاد نقابات العمال وإدارة المؤسسات الصناعية الأميركية (AFL-CIO) على سبيل المثال، و60 في المئة للمؤتمر الوطني للآباء والمُعلمين (National Congress of PTAs)، و70 في المئة للماسونيين(7). والنتيجة، كما لخصها عنوان كتاب سكوكبول المنشور عام 2003 هي الديمقراطية المنقوصة (*diminished democracy*)، أي «عالم من المدافعين عن قضايا، يُضخّم الأصوات المستقطبة ويُشجّع نواتج سياسات متحيزة طبقيًا» (بمعنى أنها نواتج مُتحيزة طبقيًا ضد مصالح الأغلبية العظمى من

(*) هو مشروع قانون تُقدم بموجبه للمحاربين العائدين من الحرب العالمية الثانية مجموعة كبيرة من الفوائد والامتيازات [المترجم].

(7) المصدر نفسه، ص 475.

الجمهور) والتي هي نتيجة للجمع بين «مسارات جاهزة كثيرًا للمشاركة، من طرف جماعات صغيرة من الناشطين مع التزامات شديدة بأهداف تكون غالبًا متطرفة، مصحوبة بعقبات تعترض المشاركة الروتينية للمواطنين المتأرجحين في مواقفهم والمُثقلين بالهموم اليومية»[8].

لماذا يُعتبر انكماش جمعيات كهذه مهمًا؟ السبب الأول سبق وذكرته وهو أن نجاح هذه الجمعيات في الدفع باتجاه تحصيل مكتسبات للرفاه الاجتماعي على نطاق واسع، قد تَهدّده خطر عظيم: انهيار الجسور المحلية منها والوطنية عابرة الطبقات بين المجتمع المدني والحكومة، كما يشهد على ذلك فشل إدارات كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري خلال السنوات الثلاثين الماضية في إصلاح نظم الصحة والتعليم والخدمة الاجتماعية في أميركا. ولا يمكن أن يكون من قبيل المصادفة أن الإجحاف المتزايد والسلطة المركزة في أميركا قد ماثلت التراجع الذي حدث لجمعيات متحدة على المستوى الوطني مثل نقابات العمال والتأكل التدريجي في المجال العام، والذي وصفناه في الفصل الرابع. ورأينا في هذا الفصل أيضًا كيف أن إشراك جماعات المصالح في المجال العام - كشأن الحجارة في النهر - يستطيع تليين مواقف متطرفة إزاء إجماع سياسي على إصلاحات صعبة تتطلب عُضويات متداخلة في جمعيات مختلفة بحيث يستطيع المجتمع المدني «الإفلات من أي قفص خاص»[9]. علاوة على ذلك، كانت المؤسسات التقليدية تميل إلى حصولها على التمويل من خلال رسوم العضوية (وليس من عقود الحكومة، والجمعيات الخيرية أو المعونات الخارجية) التي ساعدت في أن يكون الأعضاء والقادة على اتصال في ما بينهم عن كثب، وعلى إعلاء درجة المساءلة بربطها بالقاعدة الاجتماعية، كما ساعدت في تشجيع تنمية القيادة بين الناس ذوي الدخل المتدني بدلاً من أن تكون بين النخبة الذين يدعون أنهم يعملون نيابةً عنهم. أضف إلى ذلك، أن

---

(8) T. Skocpol, *Diminished Democracy: From Membership to Management in American Civic Life* (Oklahoma City: University of Oklahoma Press, 2003), and M. Fiorina, «Extreme Voices: The Dark Side of Civic Engagement,» in: T. Skocpol and M. Fiorina, eds., *Civic Engagement in American Democracy* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1999), p. 20.

(9) J. Hall, ed., *Civil Society: Theory, History, Comparison* (Cambridge: Polity, 1995), p. 15.

مهارات الديمقراطية تُكتسب على نحو أفضل بالممارسة وليس في قاعات الصفوف المدرسية ومن خلال قراءة نشرات جمع التبرعات المُرسلة بالبريد أو بالتحدث مع طوّاف (canvasser) في المدينة [واقف على درجة باب منزلك]، وتمكن الهيمنة المتزايدة لجماعات الضغط والمنظمات غير الحكومية المقدمة للخدمات من أن تهدد تأثير الجمعيات المولدة للمعايير من خلال اقتصار عملها على تحرير الشيكات وكتابة الرسائل والحُضور المُناسبي في اجتماع حاشد، وهي مشاركة لا قيمة حقيقية لها («junk food») كما يصفها سدني فيربا[10] (Sidney Verba).

وثمة محاجات مُشابهة كانت قد قُدمت في سياقات أخرى أيضًا. ذلك أن ناشطي المجتمعات الأهلية في كلا الاتجاهين الشمالي والجنوبي يُحاجون بأن منظمات قائمة على العضوية تُمثل جذورًا شعبية شاملة وديمقراطية هي مفتاح الحياة المدنية، لأنها تُشجع الانخراط المباشر للجماعات المحرومة من حقوقها في العمليات الاقتصادية والسياسية وتزيل الحواجز البُنيوية التي تحد من المشاركة والتوزيع المتساويين للفوائد العامة - جماعات مثل تحالف المزارعين في كنتاكي والمعروف بـ «Community Farm Alliance in Kentucky» على سبيل المثال، وحركة التعليم في الريف بالهند والمعروفة بـ «the People's Rural Education Movement in Orissa»، وحركة من لا أرض لهم في البرازيل[11] (the landless movement in Brazil). وببناء الصوت المؤثر وطاقة الإنتاج والسُلطة من الأسفل إلى الأعلى، تستطيع شبكات مجموعات كهذه التأثير في القضايا الأكبر التي تمسّهم، وذلك من خلال سياسة الدفاع عن الحقوق وأشكال أُخرى من العمل في المجال العام تكون في وقت واحد

(10) S. Verba, K. Schlozman and H. Brady, *Voice and Equality: Civic Voluntarism in American Politics* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995), and D. Fisher, *Activism Inc.: How the Outsourcing of Grassroots Campaigns is Strangling Progressive Politics in America* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2006).

(11) M. Edwards, «NGO Performance: What Breeds Success? New Evidence from South Asia,» *World Development*, vol. 27, no. 2 (1999), pp. 361-74; C. Chetkovich and F. Kunreuther, *From The Ground Up: Grassroots Organizations Making Social Change* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2006), and M. Chen [et al.], *Membership-Based Organizations of the Poor* (London: Routledge, 2007).

أكثر تأثيرًا، وجديرة بالثقة وديمقراطية. فالشبكة التي تُسمى «the Push-back Network»(*) في أميركا، تعتبر مثالًا ممتازًا[12]. ففي دراسته المتعلقة بالنزاع بين المجتمعات المحلية في المدن الهندية مثل مدينة أحمد أباد، يقترح أشوتوش فارشني (Ashutosh Varshney) أن ترتيبًا خاصًا واحدًا للحياة الترابطية - المنظمات التي تربط مصالح ونشاط الهندوس والمسلمين معًا - هو العامل الحاسم في منع نُشوب العُنف بين الجماعات الإثنية، وإدارة التعامل بنجاح مع أعمال الشغب في حال اندلاعها[13]. وعندما تكون الجمعيات مؤلفة على نحو حصري من مجموعة إثنية واحدة، فإنها لا تستطيع عندئذٍ التوسط في مصالح الجميع (فكّر عزيزي القارئ بالوضع في رواندا ولبنان ودول البلقان وأيضًا في الهند أو نيجيريا الشمالية). لكن عندما تعمل المنظمات بتأنٍّ على اجتذاب جماعات مُختلفة - على سبيل المثال، لجان الجوار للسلام التي درسها فارشني في كتابه - عندئذٍ تصبح التسويات التي تفاوض بشأنها ممكنة.

إن الموضوع المشترك بين هذه الدراسات هو أن شكل (shape) الحياة الترابطية له أهمية بالغة في تحديد تأثير المجتمع المدني في أهداف اجتماعية أوسع، وجزئيًا من خلال التأثير في سلامة المجال العام، وأيضًا جزئيًا من خلال التأثير في المعايير الاجتماعية الإيجابية. وهذه محاجات قوية، لكنها كما أعتقد، ليست حاسمة بصورة قاطعة. فقد وجه باحثون آخرون النقد إلى عمل فارشني، حيث ذكروا أن التغيرات في الوظيفة والصناعة والهجرة ومسؤوليات الدولة في الهند مهمة في وتيرة حدوث النزاعات تمامًا كما هي مهمة للحياة المدنية في حد ذاتها[14]. فمؤسسات العضوية العابرة للمكونات المحلية والتي أثنت عليها سكوكبول وجماعات تُمثل القواعد الشعبية وامتدحها ناشطون

(*) تتكون من منظمات تمثل الجذور الشعبية وتُعنى بالمشاركة العادلة في الانتخابات خصوصًا للفقراء والملونين والطبقة العاملة [المترجم].

(12) Pushback Network, *All Together Now* (Los Angeles: Push- back Network, 2008).

(13) A. Varshney, *Ethnic Conflict and Civic Life: Hindus and Muslims in India* (New Haven, CT: Yale University Press, 2002).

(14) P. Van der Veer, «Civic Calm,» *Biblio* (November/ December 2002), pp. 34-35.

اجتماعيون، لا تعتبر ضامنة لتأمين أهداف المجتمع الصالح، بخاصة إذا قيست بإنجاز الحقوق الشاملة. وكما تُقر هي نفسها، فإن حركات الاحتجاج الكبيرة في الستينيات من القرن الماضي من أجل الحقوق المدنية وحقوق المرأة لم تلائم نموذجها، مع أن مؤسسات العضوية الجديدة كانت حيوية - ومن ذلك أمثلة شملت مجلس القيادة المسيحي الجنوبي (Southern Christian Leadership Council) ولجنة التنسيق اللاعنفي الطالبي (Student Non-Violent Coordinating Committee) - فحركات كهذه وجهتها إلى الأمام توليفة من احتجاج القاعدة الشعبية، والحراك الراديكالي، وما يمارسه المهنيون من ضغط، لا جمعيات تقليدية عابرة للمصالح، مثل منظمة الآباء والمعلمين والرابطة الأميركية للمحاربين القدماء، مع أن البيض أدوا بالفعل دورًا في حركة الحقوق المدنية، وكانت تلك الحركة على نحوٍ طاغٍ أفرو - أميركية بطبيعتها، تمامًا مثل حركتي [تحرير] المرأة التي قادتها نساء، وحقوق المثليين التي قادها مثليون من الجنسين. وحقيقة أن الحركات الثلاث حققت مكتسبات جوهرية بينت أن المؤسسات التي تُمثل جمهورًا مناصرًا خاصًا يُمكن أن تكون مؤثرة بالقدر نفسه في إنجاز أهداف المجتمع الصالح، إن لم تكن أكثر تأثيرًا، إلا إذا كانت على نحو شاذ لا تتضمن مبدأ الحقوق المتساوية. ويُشير جفري بري (Jeffrey Berry) في دراسته إلى أن هناك 205 حالات من التشريع التقدمي على الصعيد الاجتماعي أقرها مجلس الشيوخ الأميركي بين عامي 1963 و1991، ويُنهي قوله بأن نُمو وأثر «جماعات الضغط لصالح المواطنين» (citizens lobby groups) ومقرها واشنطن العاصمة، يعتبران شيئًا جيدًا للديمقراطية وللمصلحة العامة. و«هؤلاء ليسوا مواطنين رقيقي الحال»، مضيفًا أنهم «ناشطون أقوياء، والأمة تحتاج إلى المزيد منهم وليس القليل»[15]. فالناس الذين ينضمون إلى جماعات كهذه من المحتمل أنهم يشتركون في مظاهر أخرى من العملية السياسية (بما في ذلك التصويت) ويمكن أن يكونوا أعضاء في مجموعات أخرى حيث يقومون

(15) J. Berry: «The Rise of Citizen Groups,» in: T. Skocpol and M. Fiorina, eds., *Civic Engagement in American Democracy* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1999), p. 389, and *The New Liberalism: The Rising Power of Citizen Groups* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1999).

بما هو أكثر من تحرير شيك، مساعدين بذلك في إنتاج عضويات متداخلة ترى المدارس الفكرية بأنها أساسية. والمشكلة ليست في تصاعد ممارسة الضغط من أجل الصالح العام بل في حقيقة أن جماعات كهذه تُمكّن فقط بعض أجزاء سكان الولايات المتحدة. وبالمثل، فإن العديد من مؤسسات العضوية التقليدية لم تكافح لتحقيق إصلاحات اجتماعية ذات قاعدة عريضة، بل سعت إلى تحقيق مصالح ضيقة مثل اقتناء بندقية (وقد نمت الرابطة الوطنية لاقتناء البنادق (the National Rifle Association) على نحو دراماتيكي عندما انخرطت في السياسة الحزبية في السبعينيات من القرن الماضي)، ومنع الإجهاض (الذي نادت به لجنة الحق الوطني في الحياة (the National Right to Life Committee) التي تأسست عام 1973). كذلك فإن الحركات الدينية الإنجيلية التي كانت قد نمت باطّراد في الولايات المتحدة وغيرها تميل - بخلاف الكنائس البروتستانتية في الماضي - إلى توجيه التزامات أعضائها نحو نشاطات داخل التجمعات الدينية عوضًا عن أن يبذلوها في اهتمامات على نطاق المجتمع الواسع، مع أن هذا يمكن أن يتغير[16].

مدرسة المُتشككين

درست المدرسة الفكرية الثالثة هذه المؤهلات باستفاضة، وهي تتكون من كتّاب يُسلّمون بأن بُنية الحياة الترابطية والمجال العام تتحول على نحوٍ خطير لتلائم سياقًا متغيرًا بسرعة، لكنهم ينكرون أن لهذه التحولات أي نتائج مُسلم بها. ويُعزى ذلك جزئيًا إلى توسع المسالك الجديدة للمشاركة ووسائل الاتصال، في حين أن مثيلاتها الأقدم هي في اضمحلال. وخلافًا لما يدعيه بوتنام (مع احترامنا له) بأن («الشباب اليوم يُحجمون عن الانضمام إلى جمعيات»)، فإن أندية كرة القدم، والمنظمات الأهلية ومجموعات الهجرة وجماعات الخدمة الذاتية، والكنائس والحراك السياسي المُعتمد على شبكة المعلومات العالمية

---

(16) R. Wuthnow, «Mobilizing Civic Engagement: the Changing Impact of Religious Involvement,» in: T. Skocpol and M. Fiorina, eds., *Civic Engagement in American Democracy* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1999), p. 2007.

وحركة شؤون البيئة، جميعها تزداد على نحوٍ لافتٍ جدًا، والعديد من هذه الجمعيات الأكثر حداثة - والتي تستبعدها سكوكبول بوصفها جماعات ضغط محترفة - لديها فعلاً أعداد كبيرة (نادي سييرا، على سبيل المثال، والمنظمة الوطنية للمرأة)[17]. ويعض المؤسسات - مثل الرابطة الأميركية للمتقاعدين (the American Association for Retired Persons) - أيضًا تُشغلهم في نشاطات تتعدى تحرير الشيكات، وحتى في الحوكمة التنظيمية. وهكذا، ففي حين أن انكماش الجمعيات التقليدية قد تكون له نتائج سلبية، نجد أن صعود الحياة الترابطية التي تكون أكثر شمولية عمومًا (حتى لو كان على المجموعات التي أُقصيت سابقًا أن تنتظم حول مصالحها الخاصة بها، على الأقل مبدئيًا) يُعتبر من دون ريب شيئًا حسنًا. وكما جرى التأكيد في مكان آخر من هذا الكتاب، فإن الجسور القوية تتطلب روابط متينة. والنماذج المتغيرة للحياة المدنية يمكن أن تعكس بوضوح إعادة تنظيم ضرورية كي يبقى المجتمع المدني قوة إيجابية عندما تتغير الأوضاع.

ووفقًا لخط المناقشة هذا، لا يتوقع المرء أي علاقة متبادلة أو ترابط ضروري بين خصائص الجمعيات وآثارها المعيارية، وهذه حقيقة يعترف بها حتى عرّابو «المحافظة الرحيمة» (Compassionate Conservation)، مثل جون دلوليو (John Dilulio) المدير السابق لمكتب البيت الأبيض لمبادرات الجماعات الأهلية والجماعات ذات المرجعية الدينية، والمعروف بـ (White House Office of Faith-Based and Community Initiatives)، فـ «نحن لا نعرف»، يقول بعد مراجعة سبع وتسعين دراسة صارمة لجمعيات مدنية ذات مرجعية دينية ولنشاطاتها، «ما إذا كان أداء جيوش التعاطف الديني في أميركا... يفوق بالضرورة أداء نظيراتها العلمانية»[18]. وتبين أعمال باحثين في الولايات المتحدة مثل ديبورا منكوف (Deborah Minkoff) والباحثين مارك وارن (نعم، يوجد باحثان يحملان الاسم

---

(17) R. Putnam, *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community* (New York: Simon & Schuster, 2000), p. 15; E. Ladd, *The Ladd Report* (New York: Free Press, 1999), and M. Ray, *The Changing and Unchanging Face of US Civil Society* (New Brunswick, NJ: Transaction, 2002).

(18) B. Johnson, *Objective Hope: Assessing the Effectiveness of Faith-Based Organizations: A Review of the Literature* (Philadelphia: University of Pennsylvania, Center for Research on Religion and Urban Civil Society, 2002).

نفسه، يعمل كل واحد بمفرده ويُجري أبحاثه على المجتمع المدني والسياسة) أن المنظمات المثيرة للجدل تعزز معايير الديمقراطية والتعاون على نحوٍ منتظم، لأنه عندما يُؤمّن الناس حقوقهم واستحقاقاتهم يصبحون راغبين أكثر في التعاون مع الآخرين[19]. ويبين بحث منكوف أن أشد المنظمات غير الربحية تأثيرًا هي على أي حال «هجائن» («hybrids») بين عناصر الدفاع عن الحقوق، وتقديم الخدمات، وبناء القدرات والعمل السياسي؛ فهي نادرًا «ما تُصنف على هذا النحو أو ذاك». والتجمعات الدينية، حسبما يقول دايفد كامبل، «ليست مقاولين فقط بل مواقع وموارد لائتلافات وشبكات تنظيم مستندة إلى الكنيسة» تضطلع بدور متزايد في السياسة فضلًا عن الخدمات.. لكن حتى هذا لا يكون دائمًا صحيحًا. فقد بينت الأبحاث الحديثة أن «جماعات الخدمة الأهلية القائمة على أساس ديني» التي تُنشئ روابط خارج تجمعاتها الدينية وجمهور أنصارها وتكتسب ثقافة النقد الذاتي المنفتحة هي وحدها التي تُراكم نتائج جيدة، وهذه نتيجة تنطبق أيضًا على المنظمات الأهلية غير الدينية عندما تقضي وقتًا طويلًا على نحوٍ مفرط في الدفاع عن مواقعها («defending their turf») وفي التنافس على الموارد[20](*). عندئذٍ فقط تستطيع التجمعات الطوعية العمل في المجال

(19) M. Warren: *Democracy and Association* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001), and *Dry Bones Rattling: Community Building to Revitalize American Democracy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001); D. Minkoff: «The Emergence of Hybrid Organizational Forms: Combining Identity-Based Service Provision and Political Action,» *Non-Profit and Voluntary Sector Quarterly*, vol. 31, no. 5 (2002), pp. 377-401, and «Walking a Political Tightrope: Responsiveness and Internal Accountability in Social Movement Organizations,» in: E. Reid and M. Montilla, eds., *Exploring Organizations and Advocacy: Governance and Accountability* (Washington, DC: Urban Institute, 2002), and D. Campbell, «Beyond Charitable Choice: The Diverse Service Delivery Approaches of Faith-Related Organizations,» *Non-Profit and Voluntary Sector Quarterly*, vol. 31, no. 2 (2002), pp. 207-30.

(20) D. Campbell, «Beyond Charitable Choice: The Diverse Service Delivery Approaches of Faith-Related Organizations,» *Non-Profit and Voluntary Sector Quarterly*, vol. 31, no. 2 (2002), pp. 207-30; M. Meyer and C. Hyde, «Too Much of a Good Thing? Insular Neighbourhood Associations, Nonreciprocal Civility and the Promotion of Civic Health,» *Non-Profit and Voluntary Sector Quarterly*, vol. 33, no. 3 (2004), pp. 77-96; P. Lichterman, *Elusive Togetherness: Church Groups Trying to Bridge America's Divisions* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2005), and Building Movement Project, *Social Service and Social Change: A Process Guide* (New York: Building Movement Project, 2006), www. buildingmovement.org/process_guide.pdf.

(*) والتعبير باللهجة العامة الإنكليزية يُوضح في معناه أن تشدد مثل هؤلاء الأشخاص في مواقفهم والتشبث بآرائهم يُعزى إلى اعتقادهم بأنهم هم أهل العلم والمعرفة [المترجم].

العام وتوسيعه، وتمتد لتشكل تحالفات أوسع حول القضايا المثيرة للجدل والتي بعكس ذلك ستُشل في الدول المدنية التي تكون مستقطبة على نحوٍ دائم.

تأتي أكثر الاستجوابات تفصيلاً في مناقشة «الأشكال والمعايير» من نانسي روزنبلام (Nancy Rosenblum) التي تجد أن تأثير الحياة الترابطية في نزعات أعضائها الأخلاقية، وبالتالي في سلامة الديمقراطية، معقدة وغير مؤكدة وغالبًا ما تكون مُفاجئة[21]. فالتجمعات التي يستبعدها التوكفيليون الجدد كثيرًا - مثل جماعة الخدمة الذاتية والمجموعات القائمة على الهوية أو عصابات أولاد الشوارع - يُمكن أن تكون لها تأثيرات ديمقراطية مهمة، لأن أعضاءها، ومع أنهم يُشبهون نرجس[*] (Narcissus) في التحدث عن أنفسهم فقط، يأخذ كل واحد منهم دوره في ذلك على الأقل، فيتعلم من خلال هذه العملية قليلاً من التبادلية التي هي من أسس التعاون والمواطنة النشطة. هذه ملاحظة مهمة، خصوصًا إذا علمنا بأن جماعات كهذه (على سبيل المثال، المنظمة الأميركية لدعم المدمنين على الكحول، ومنظمة مُراقبي الوزن (Alcoholics Anonymous and Weightwatchers)) كانت تضم في الولايات المتحدة بحلول عام 1996 أكثر من 25 مليون عضو[22]. ويُمكن أن يكون للجماعات المناوئة للديمقراطية آثار إيجابية على عملية الدمقرطة (مثل حركة المُقاومة الصربية في كوسوفو بحسب ما يراها بعض المحللين (the Serbian Resistance Movement in Kosovo))، كما أن جماعات مُؤيدة للديمقراطية تستطيع أن تضر بها، كحركة الاستقلال 99 (the Independence 99 Movement) وما تكون قد تسببت به في جمهورية التشيك[23]. فالثقافات الترابطية

(21) N. Rosenblum: *Membership and Morals: the Personal Uses of Pluralism in America* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998), and «The Moral Uses of Pluralism,» in: R. Fullwinder, ed., *Civil Society, Democracy and Civic Renewal* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 1999), and R. Post and N. Rosenblum, eds., *Civil Society and Government* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002).

(*) هو ذلك الشاب الجميل الذي تزعم الأسطورة الإغريقية أنه أفتُتن بجمال صورته في الماء فذوى جسده وتحول إلى نرجسة [المترجم].

(22) D. Wasserman, «Self-Help Groups, Community and Civil Society,» in: R. Fullwinder, ed., *Civil Society, Democracy and Civic Renewal* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 1999), p. 240.

(23) P. Kopecky and C. Mudde, «Civil or Uncivil? Civil Society's Role in Promoting Values, Norms and Rights,» in: F. V. Heinrich and L. Fioramonti eds., *CIVICUS Global Survey of the State of Civil Society* (Bloomfield, CT: Kumarian Press, 2007), vol. 2: *Comparative Perspectives.*

متنوعة وفي الغالب مُتناقضة، لكن لا يزال في إمكانها أن تقدم فوائد مهمة بتعبيرها عن مصالح الأصوات المُهملة في المجال العام، أو بتطوير ولاءات وقدرات جديدة بين أعضائها. وبعض الجماعات الصغيرة لديها المشكلات نفسها كالتي تُعانيها البيروقراطيات الكبيرة (فكّر عزيزي القارئ في الأسر المعطلة (dysfunctional families))، في حين تظهر مجموعات أخرى التزامات قوية بالديمقراطية الداخلية، والإنصاف والنقد الذاتي. وتخلص روزنبلام إلى أن «جماعات الكراهية» وحدها ذات تأثيرات سلبية على نحو لا لبس فيه.

لذلك فإن الهدف الأمثل للجمعيات المدنية بوصفها «ديمقراطيات مُصغرة» («mini-democracies») ليس أساسيًا بالنسبة إلى المحاجة التي تقول إن الديمقراطية والمجال العام يعتمدان على حياة ترابطية حيوية. وتبعًا لذلك فإن تشريعًا يهدف إلى تنفيذ بُنى داخلية وخصائص تتوافق مع المعايير القياسية من غير المُحتمل أن يكون فعالًا؛ كالمحاسبة أمام قاعدة اجتماعية (social base)، على سبيل المثال، أو أمام انتخابات ديمقراطية لقادتها. فتشجيع خصائص كهذه قد يكون مرغوبًا، لكن محاولة فرضها بالقوة يُمكن، كما لاحظت حنة أرندت ذات مرة، أن تكون بداية مُنحدر زلق يؤدي إلى «شمولية تكون نقطة النهاية لانسجام متواصل»[24]. وهذه نتيجة غير مريحة للمتحمسين للمجتمع المدني، ذلك لأنها تعني في مضمونها أن الجمعيات تستطيع ممارسة سلوك غير ديمقراطي أو تمييزي - ومثال على ذلك رفض جيش الخلاص (the Salvation Army) استخدام موظفين مثليين - على الرغم من قبولهم كأعضاء. هل الحفاظ على المجتمع المدني بوصفه منطقة محمية للتعددية يُعتبر هدفًا أكثر أهمية من فرض معايير عامة في مُجتمع هو فعلًا مدني؟ على المجال العام أن يُجيب عن هذا السؤال، في المحكمة إذا دعت الضرورة، كما حصل عندما أجبرت المحكمة العليا في الولايات المتحدة (US Supreme Court) منظمة مدنية تُعنى بتدريب الشباب في مجالات التنمية وخدمة المجتمع (Minnesota Jaycees) أن تقبل في عام 1984 أعضاء من النساء[25].

(24) Post and Rosenblum, eds., *Civil Society and Government*, p. 16.

(25) W. Galston, «Liberal Egalitarianism: A Family of Theories, not a Single View,» in: Post and Rosenblum, eds., *Civil Society and Government.*

أما خارج الولايات المتحدة، فهذا النقاش أقل تعمقًا بحثيًا بكثير، ثم إن السياقات أكثر اختلافًا. وكما رأينا في الفصل الثاني بالنسبة إلى أفريقيا والشرق الأوسط، فإن هذا يجعل من الصعب الوصول إلى نتائج قابلة للمقارنة، لكن تلك الدراسات الموجودة فعلًا تعطي صورة مشابهة في التعقيد. فالأشكال المختلفة للمؤسسة الواحدة، أو لمؤسسات بمميزات مختلفة، يمكن أن يكون لها آثار مُتشابهة، والعوامل التي يبدو أنها تُظهر بوضوح «ذوي الأداء العالي» - مثل المرونة والمساءلة والتعلم - تشارك فيها المؤسسات الناجحة في القطاعين العام والخاص أيضًا. وثمة دراسة حديثة قامت بها مؤسسة فورد تتعلق بالمجتمع المدني والحوكمة عبر 22 بلدًا من البلدان النامية، وجدت أن الحياة الترابطية تُساهم من دون ريب في الديمقراطية ومساءلة الدولة، لكن ليس بقدر كبير كما كنا نفكر، وفقط عندما تتحقق شروط معينة: تحالفات وائتلافات في المجال العام على سبيل المثال، عضوية شاملة، واستقلال، بما في ذلك أكبر قدرٍ ممكن من التمويل الأهلي[26].

إن المنظمات غير الحكومية «المستندة إلى القيم» في البلدان النامية لا تؤدي عملها بشكل أكثر فعالية تلقائيًا، لأن الأداء يعتمد على السياقات التي تعمل فيها وأهداف العمل الذي تقوم به؛ فالبُنى التنظيمية والمميزات المُختلفة مطلوبة، على سبيل المثال، إذا ما أريد لها أن تعمل بدرجة فعالة بتزويد الخدمات، والدفاع عن سياسات (policy advocacy)، وبناء القدرات بين الأعضاء أو المنتفعين. فالرؤية أو المهمة الواضحة، والتوازن بين التنمية الاقتصادية والتمكين السياسي، وحلقات الترابط القوية العمودية والأفقية لجذب الموارد ولربط الناس الفقراء بمؤسسات عامة وخاصة، والأثر المُضاعف لتقوية قدرات الناس وقيادتهم، تُعتبر جميعها قواسم مُشتركة، لكن قد لا تكون قابلة للتحقيق في أماكن استبدادية أو حيث تكون الموارد شحيحة. وحتى لو كانت كذلك، فقد

---

(26) These Studies Can be Accessed at the Institute for Development Studies Website: http:// www.ids.ac.uk/IDS/civsoc/map. html.

انظر أيضًا: M. Blagescu and J. Court, «Civil Society's Impact on Public Policy,» in: F. Heinrich and L. Fioramonti, eds., *CIVICUS Global Survey of the State of Civil Society* (Bloomfield, CT: Kumarian Press, 2007), vol. 2: *Comparative Perspectives*.

بينت الأبحاث في آسيا وأميركا اللاتينية «أننا لا نستطيع أن نقول مسبقًا إن منظمة من أي نوع تكون بطبيعتها أكثر أو أقل استجابة لحاجات الفقراء الريفيين أو تكون ممثلة لها»[27]. فحيثما يكون تمكين الجماعات غير الممثلة هو الأولية، فمن المرجح أن يكون إنشاء الجمعيات الديمقراطية داخليًا والمستندة إلى العضوية لتصبح حركات اجتماعية أمرًا حاسمًا، لكن في سياقات أخرى، قد تتمتع أشكال أكثر تقليدية بأهمية أكبر. وكما في حالة أميركا الموصوفة أعلاه، فإن وجود الحياة الترابطية أو امتدادها ليس هو من يصنع الفرق بذاته، بل طبيعة التعددية والنشاطات الفعلية لأنواع مختلفة من الجمعيات كما يشكلها التاريخ والسياق المعاصر.

المجتمع المدني العولمي

إذا كانت حلقات الترابط بين الحياة الترابطية والمجال العام والمجتمع الصالح معقدة إلى هذا الحد على المستوى الوطني، فما الأمل الذي ننتظره لبناء جميعة (synthesis) مُرضية عابرة للحدود الوطنية؟ لقد توسعت رقعة انتشار أدبيات «المجتمع المدني العالمي» على نحوٍ هائل خلال السنوات الخمس الأخيرة، إذ إن بعض المؤلفين يزعمون بأن هذه الظاهرة تُنبئ بتحول مهم في الشؤون الدولية[28]. مع ذلك، وعلى الرغم من إنجازات الحملات العالمية

---

(27) A. Bebbington and G. Thiele, eds., *NGOs and the State in Latin America* (London: Routledge, 1993), p. 21; M. Edwards and D. Hulme eds., *Beyond the Magic Bullet: NGO Performance and Accountability in the Post-Cold War World* (West Hartford, CT; London: Kumarian Press; Earthscan, 1995), and M. Edwards, «NGO Performance: What Breeds Success? New Evidence from South Asia,» *World Development*, vol. 27, no. 2 (1999), pp. 361-74.

(28) *The Global Civil Society Yearbook* (Published Annually Out of the London School of Economics) is Probably the Best Ongoing Guide to this Burgeoning Literature M. Glasius [et al.], eds., *Global Civil Society 2007/8* (London: Sage, [n. d.]),

انظر أيضًا: M. Edwards and J. Gaventa, eds., *Global Citizen Action* (Boulder, CO; London: Lynne Rienner; Earthscan, 2001); J. Keane, *Global Civil Society* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003); M. Kaldor, *Global Civil Society* (Cambridge: Polity, 2003); S. Tarrow, *The New Transnational Activism* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005); S. Batliwala and L. D. Brown, eds., *Transnational Civil Society: An Introduction* (Bloomfield, CT: Kumarian Press, 2006), and J. Walker and A. Thompson, eds., *Critical Mass: The Emergence of Global Civil Society* (Toronto: Wilfred Laurier University Press, 2008).

على الألغام الأرضية، وألماس النزاع(*) (conflict diamonds)، والإعفاء من الدَّين (debt relief) [والذي قد يكون جزئيًا أو كليًا أو إعادة جدولة]، وقضايا أخرى مُلحة، فإن السياسة العالمية تبقى بعناد مُتمركزة في الدولة، وقد أثيرت أسئلة عديدة حول شرعية وفعالية العمل المواطني العالمي. وتناولنا هذه المسائل بمقاربة ثلاثية الأبعاد للمجتمع المدني يُؤتي عوائد مهمة، لأنه يسمح لنا بأن نفصل ثم نُوحد مميزات الجمعيات عابرة الحدود الوطنية (عبر الوطنية)، والقيم التي تؤمن بها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وكذلك المجالات العامة العالمية التي تحتاجها إذا ما أُريد حسم التعارض بين الأهداف والقيم المختلفة. فهناك تحليلات عديدة تخلط بين هذه الأبعاد الثلاثة خطأً أو تدمجها، لتصل في النهاية إلى نتائج وتوصيات تكون رومانسية أكثر من اللازم، ومُضللة أو غير عملية، ومع ذلك فمن الواضح أن المشكلات المُتعلقة ببُنية الحياة الترابطية العابرة للحدود الوطنية (عبر الوطنية) وضعف المجالات العامة العالمية، يجعلان تحقيق أهداف «المجتمع الصالح العالمي» (the «good global society») أكثر صعوبة.

تنهض نظريات المجتمع المدني العالمي على افتراض أن أعدادًا متزايدة من المشكلات هي عالمية في طبيعتها، وتتطلب حلولًا عالمية ستكون فعالة أكثر ومشروعة إذا ما تضمنت مبادئ ديمقراطية للمشاركة والمساءلة (فكر عزيزي القارئ في تغير المناخ، والتدخل الإنساني لتقديم المعونة، وتنظيم الموارد المالية الدولية). فمن شأن تزايد مُشاركة المجتمع المدني، والاحتجاج، والضغط وتقديم الاقتراحات تقوية المكانة الأخلاقية للقرارات الدولية؛ وزيادة الاحتمال بأن تقر الحكومات معاهدات جديدة وتعهدات قانونية؛ وتحسين محتوى السياسات العالمية والنقاشات السياسية؛ وتعزيز التنفيذ والمراقبة والتربية على أرض الواقع؛ وضَخّ قيادة ذات قُدرات كاريزمية جذابة في الشؤون الدولية (من خلال الدالاي لاما (Dalai Lama) على سبيل المثال، أو الناشطة

(*) أو ألماس الدماء، أو ألماس الحروب، إشارة إلى بيع الألماس لتمويل حركات التمرد وأمراء الحرب [المترجم].

الكينية ونغاري ماثاي[29] (Wangari Maathai)). ومن المستبعد أن تحكم العالم دولةٌ عالمية في أي وقت من المستقبل المنظور، لكن بُنى الحوكمة المتعددة الطبقات (multi-layered)، والمتعددة الممثلين (multi-actor) والمُتصلة معًا ضمن شبكة واحدة (networked) قد سبق أن بدأت في العمل منذ وقت، وهي تتنامى كل يوم. ومن الأمثلة على ذلك الهيئة العالمية للسدود (World Commission on Dams)، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين (the Global Alliance for Vaccines and Immunization)، واتفاقية كيوتو الدولية التي تُعنى بالبيئة والتنمية، والمعروفة ببروتوكول كيوتو (Kyoto Protocol) وحملة مُكافحة الفقر[30] المعروفة بـ «the Make Poverty History Campaign»، وقد شاركت أكثر من 3400 من مؤسسات المجتمع المدني في القمة العالمية لمجتمع المعرفة الذي عُقد في جنيف عام 2005 (World Summit on the Information Society in Geneva in 2005)، إذ مارست الضغوط بنجاح لتضمين اعتبارات المصلحة العامة في الأنظمة التي تحكُم شبكة المعلومات العالمية، تمامًا مثل التحالف الواسع الذي نسقته الحركة العالمية للفدراليين (the World Federalist Movement) والتي كانت قد قدمت دعمًا جماهيريًا وسياسيًا لمحكمة الجنايات الدولية (the International Criminal Court) قبل سبع سنين[31]. هذه الأمثلة تُزيل اعتراضًا واحدًا مباشرًا عن المجتمع المدني العالمي (أي أنه لا يستطيع القيام بعمله لأنه لا توجد حكومة عالمية)، لكنها تثير مجموعة من الأسئلة بشأن جدوى مشاركة المواطن على المستوى العالمي، عندما يكون هناك عدد كبير من المصالح المختلفة تتحرك

(29) J. Scholte, «Civil Society and the Legitimization of Global Governance,» *Journal of Civil Society*, vol. 3, no. 3 (2007), pp. 305-26.

(30) T. Benner, W. Reinicke and J. M. Witte, «Multisectoral Networks in Global Governance: Towards a Pluralistic System of Accountability,» *Government and Opposition* (2004), pp. 191-210, and A.-M. Slaughter, *A New World Order* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004).

(31) M. Mueller, B. Kuerbis and V. C. Page, «Democratizing Global Communication? Global Civil Society and the Campaign for Communication Rights in the Information Society,» *International Journal of Communication*, vol. 1 (2007), pp. 267-96; G. Hill, «A Case of NGO Participation: The ICC Negotiations,» in: J. Walker and A. Thompson, eds., *Critical Mass: The Emergence of Global Civil Society* (Toronto: Wilfred Laurier University Press, 2008), and M. Glasius, «Does the Involvement of Global Civil Society Make International Decision-Making more Democratic? The Case of the International Criminal Court,» *Journal of Civil Society*, vol. 4, no. 1 (2008), pp. 43-60.

بحرية والقليل جدًا من البُنى المُرضية لاستيعابها في عالم المؤسسات وأنظمة الحكم الدولية(32).

تُعتبر بُنية الجمعيات عبر الوطنية مركزية بالنسبة إلى هذه المسائل، لأنه من الواضح أن «ميدان لعبٍ مستوٍ» (a «level playing field») لم يوجد بعد. فالاهتمام والدعم يمكن أن ينالهما من يصيحون بأعلى أصواتهم ويمتلكون أقسام تسويق هجومية بدرجة كبيرة ولا تحظى بهما بالضرورة الجماعات الأكثر تأثيرًا أو الأعظم ديمقراطيًا(33)؛ إذ تُسيطر أصواتٌ من «الشمال» على تحالفات «عالمية»، حيثُ تملك جماعات المجتمع المدني الموارد والإمكانية السياسية لتعبر بوضوح عن مطالبها. وسيكون المجتمع المدني العالمي أكثر قوة وأجدر بالثقة عندما يفتح المجال للأكاديميين والمهنيين، ومؤسسات المجتمع المدني المحلي التي ترتبط بنظيراتها عبر الوطنية، لتصبح بذلك أقل تمركزًا حول المنظمات غير الحكومية المشاركة في العملية. وفي الواقع، فإن بعض مظاهر المجتمع المدني العالمي الواعدة بدرجة كبيرة، ليست تلك التي تعرض «الأسماء الكبيرة» (big names) في مجالات الدفاع عن مصالح على المستوى الدولي مثل «أوكسفام» (Oxfam) أو «السلام الأخضر» (Greenpeace)، بل إنها شبكات الجمعيات الأفقية التي تمثل أعدادًا كبيرة من الناس ذوي الدخل المتدني ممن يعملون معًا على نحوٍ جماعي في وطنهم وفي أروقة السلطة الدولية على حد سواء. فالرابطة الدولية لساكني الأكواخ على سبيل المثال، كان سبق وانضم إليها مئات الألوف من الأعضاء من أحد عشر بلدًا مختلفًا(34). وهذه طريقة مهمة لتوجيه الاهتمام بمعالجة مشكلة عامة في المجتمع المدني

---

(32) K. Anderson and D. Rieff, «Global Civil Society: A Sceptical View,» in: Glasius [et al.], eds., *Global Civil Society 2007/8*.

(33) C. Bob, *The Marketing of Rebellion: Insurgents, Media and International Activism* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).

(34) S. Patel, J. Bolnick and D. Mitlin, «Squatting on the Global Highway: Community Exchanges for Urban Transformation,» in: M. Edwards and J. Gaventa, eds., *Global Citizen Action* (Boulder, CO; London: Lynne Rienner; Earthscan, 2001), and M. Edwards, «Global Civil Society and Community Exchanges: A Different Form of Movement,» *Environment and Urbanization*, vol. 13, no. 2 (2001), pp. 145-149.

العالمي، أعني ميل الروابط والجمعيات الدولية إلى تطوير أجندات نابضة ذاتيًا للمدافعة والعمل، تكون منفصلة عن حقائق الواقع الملموس ومصالحه. وكما أشار سدني تارو (Sidney Tarrow)، فإن الناشطين عبر الوطنيين الأكثر فاعلية هم «الكوزمبوليتيون المتجذرون» (rooted cosmopolitans)، أي «أناسٌ ينشأون ويبقون مرتبطين إلى حد بعيد بالشبكات والفرص المحلية»، حتى عندما يمتد نشاطهم إلى الساحة الدولية[35]. وثمة دراسة عن مشاركة المجتمع المدني في مؤتمرات عالمية نفذها معهد بحوث التنمية الاجتماعية التابع للأمم المتحدة (the United Nations Research Institute for Social Development) وجدت أن أكثر الفوائد أهمية كانت محلية [local] في طبيعتها، مع أن السياسات الدولية تغيرت بالفعل قليلاً نتيجة لذلك، إذ يمكن على الصعيد المحلي ممارسة مُعظم الضغوط على البُنى السياسية والتشريع، وعلى الصعيد نفسه أيضًا كانت تحالفات المجتمع المدني وائتلافاته قد اكتسبت قوة على نحوٍ فعال[36]. وتعتبر الأمثلة الأكثر نجاحًا بالنسبة إلى تأثير المجتمع المدني العالمي، هي التي كانت قد وجهت الاهتمام بمعالجة هذه المسائل بوضوح، ومثال على ذلك تحالف المنظمات غير الحكومية لدعم محكمة الجنايات الدولية (the NGO Coalition on the International Criminal Court) والذي شارك فيه عدد كبير من الجماعات الأفريقية والأميركية اللاتينية (مع أن الذين شاركوا من آسيا ومن الشرق الأوسط كانوا أقل عددًا)[37].

والمشكلة البُنيوية الثانية في الحياة الترابطية العالمية تتعلق بالمُساءلة. فمن (إذا كان ثمة أحد) يُمثل المنظمات غير الحكومية، أم إنها مُجرد جماعات

(35) S. Tarrow, *The New Transnational Activism* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), p. xiii.

(36) M. Pianta, *UN World Summits and Civil Society: The State of the Art* (Geneva: United Nations Research Institute on Social Development, 2005), and UNRISD, *World Summits and Civil Society Engagement*, Research and Policy Brief 6 (Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2005), Civil Society and Social Movements Paper no. 18.

(37) Glasius, «Does the Involvement of Global Civil Society Make International Decision-Making more Democratic? The Case of the International Criminal Court,» *Journal of Civil Society*, pp. 43-60.

مصالح خاصة ترتدي قناعًا ودودًا أكثر من غيرها؟ ومن يتمتع بالفوائد ويتحمل تكاليف ما تُحققه الحملات العالمية، خصوصًا على مستوى القاعدة الشعبية؟ ومن يتكلم بالنيابة عمن في ائتلاف عالمي، وكيف تُحسم الاختلافات عندما يتفاوت المُشاركون في القوة والموارد؟ ومن الذي يُسمع صوتُه عندما تُصفّى النزاعات ليُوصل رسالة بسيطة؟ وكيف تعمل مؤسسات من ضروب شتى على التوسط بين الأصوات على مستوى القاعدة الشعبية، ونعني بالمؤسسات هنا المنظمات غير الحكومية الشمالية، والمنظمات غير الحكومية الجنوبية، وجماعات المجتمع الأهلي، وهلم جرا؟ إن الطرائق التقليدية لمعالجة هذه المسائل لا تُعدّ عملية في الحوكمة المشبّكة، إذ لا توجد سلطة بمفردها في التراتب الهرمي يُمكن أن توجه إليها المساءلة، كما لا توجد وسيلة واضحة لاستعمال تقنيات انتخابية، علمًا بأن معظم جماعات المجتمع المدني غير ممثلة رسميًا لدائرة انتخابية. وقد استُخدمت هذه المعضلة لإنكار شرعية المنظمات غير الحكومية في السنوات الأخيرة، لكن القلق على «النقص في التمثيل» (lack of representation) يكون غالبًا في غير موضعه، لأن منظمات المجتمع المدني «تُكمّل» (supplements) الديمقراطية الرسمية من خلال الإسهام «بصوتها» (voice) في النقاشات العالمية عوضًا عن «التصويت» (vote) في الانتخابات[38].

إزاء هذه المشاكل، فإن أفضل طريق للسير قُدُمًا نحو الحل هي التجريب والبحث في الآليات المتعددة لتنفيذ المساءلة التي تستطيع موازنة الحاجات المختلفة الخاصة بأصحاب المصلحة المعنيين (من خلال مراجعة النظراء، على سبيل المثال، أو حقوق ومسؤوليات مُتفق عليها بين الأطراف المعنية) وأيضًا دعم السبل المختلفة لتجميع أصوات المجتمع المدني من دون الزعم بأن النتائج ستكون قد بلغت حد الكمال بالمُطلق. وتتنوّع الخيارات من الحلول البسيطة التي سبق أن ساعدت في عملية الوصول إلى النظام الدولي (the «Arias Formula») على سبيل المثال، (وهو صيغة من الاجتماعات غير الرسمية

---

(38) M. Edwards, *NGO Rights and Responsibilities: A New Deal for Global Governance* (London: Foreign Policy Centre, 2000), and L. Jordan and P. van Tuijl, eds., *NGO Accountability: Politics, Principles and Innovations* (London: Earthscan, 2006).

تسمح لجماعات المجتمع المدني بتقديم المعلومات اللازمة لمداولات مجلس الأمن في الأمم المتحدة في مجال خبرتها)، وذلك من خلال آليات التنفيذ الرسمية التي تُعطي لمن تأثروا بدرجة كبيرة مقعدًا في الهيئة الحاكمة للمؤسسات الدولية (مثل صندوق التمويل العالمي لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة - الإيدز)، وصولًا إلى أفكار جديدة مثل مُنتدى المجتمع المدني العالمي (الذي يتكون من هيئات ومن تحالفات دولية للمنظمات غير الحكومية)، وجمعية الشعوب في الأمم المتحدة (UN Peoples' Assembly) والتي كان أول من اقترحها ريتشارد فالك (Richard Falk) وأندرو شتراوس (Andrew Straus) عام 1997، وبرلمان إلكتروني («e-parliament») (صُمم ليربط بين جماعات المجتمع المدني والمسؤولين الرسميين المنتخبين من خلال نقاشات إلكترونية)، وأحزاب سياسية يمكنها أن تتشكل حول كيانات موجودة كهذه مثل الاتحاد الديمقراطي الدولي (the International Democratic Union) ومنظمة الخُضر العالمية[39]. ومن الواضح أن هذه الأفكار تتطلب وثبة كبيرة من الإيمان بها علاوة على القيام بتجارب ملموسة أكثر بكثير، لكن هذا لم يكن يومًا عائقًا أمام عمل المجتمع المدني.

تخلق نقائص الحياة الترابطية عبر الوطنية مشكلات واضحة لفكرة «مجتمع صالح عالمي»، لأن الرؤى المعيارية لبعض جماعات المجتمع المدني قد تطغى على رؤى الآخرين؛ ليس فقط بسبب أوجه التفاوت في القوة بين الشمال والجنوب، لكن أيضًا بسبب وجود فوارق أساسية أكبر في القيم والأهداف.

---

(39) For a Good Overview of These Options, See: M. Edwards and S. Zadek «Governing the Provision of Global Public Goods: The Role and Legitimacy of Non-State Actors,» in: I. Kaul [et al.], eds., *Governing Globalization* (Oxford: Oxford University Press, 2003); A. Van Rooy, *The Global Legitimacy Game: Civil Society, Globalization and Protest* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2004), and *The Widener Law Review* Symposium (2007), For particular models, See: A. Strauss and R. Falk, «For a Global Peoples' Assembly,» *International Herald Tribune* (14 November 1997); K. Sehm-Patomaki and M. Ulvila, *Democratic Politics Globally: Elements for a Dialogue on Global Political Party Formations* (Helsinki: Network Institute for Global Democratization, 2006), Working Paper 1; J. Scholte, «Looking to the Future: A Global Civil Society Forum,» in: J. Walker and A. Thompson, eds., *Critical Mass: The Emergence of Global Civil Society* (Toronto: Wilfred Laurier University Press, 2008), and A. Thompson, «A Global Civil Society Forum: Laying the Groundwork,» in: J. Walker and A. Thompson, eds., *Critical Mass: The Emergence of Global Civil Society* (Toronto: Wilfred Laurier University Press, 2008).

لقد مالت الدراسات المبكرة حول المجتمع المدني العالمي إلى الافتراض بأن الجمعيات عبر الوطنية هي ذات تفكير متشابه في دعمها لرؤية موحدة للتحول الاجتماعي والاقتصادي، وخلق عالم من دون حرب، وإصلاحات في العلاقات الدولية مبنية على ديمقراطية أعظم، ومساواة، واحترام القانون الدولي. هذه الافتراضات كانت عارية من الصحة، فهناك أبحاث أكثر حداثة وثقت مجالات توجد فيها اختلافات كبرى تشمل ائتلافات دينية دولية، ونقاشات بشأن الحد من الأسلحة، ووجهات نظر بشأن غزو العراق. فالاتحاد العالمي للمنظمات غير الحكومية (WANGO) كان مثالاً مُبكرًا على هذه الخلافات، ويُشتبه بأنه منظمة واجهة للقس المحترم سن ماينغ مون (Rev. Sun Myung Moon) في الأمم المتحدة، لكن أكثر التقارير شمولية جاءت إثر ظهور «اليمين المسيحي المعولم» (the «globalized Christian Right») وجماعة الضغط المؤيدة لفكرة اقتناء البندقية في المنتديات الدولية[40]. فبعد مؤتمر بيجين المتعلق بحقوق المرأة (1995)، بدأت جماعات أهلية [تُعنى بالأسرة وبالمرأة لناحية الإجهاض خصوصًا] مثل «Focus on the Family» و«Concerned Women for America» في بناء حلقات ارتباط بأحلاف كاثوليكية ومورمونية (Mormon) وإسلامية في بلدان أخرى لتدفع إلى الأمام بأجندات سياسية اجتماعية محافظة في الأمم المتحدة في ما يتعلق بقضايا مثل الإجهاض، وحقوق المرأة والاستنساخ البشري، وقد حققوا نجاحًا في التأثير على السياسات الدولية بشأن صحة الإنجاب ومرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)[41]. وبمقاربة مشابهة، فإن الرابطة الوطنية لاقتناء البنادق، وبصفتها مستشارة لجماعات المجتمع المدني الأهلي في البرازيل وأستراليا وأماكن أخرى، كانت قد تقدمت بقوة للقيام بجهد عالمي لحشد الدعم من أجل الحق في حمل السلاح، في إطار جُهدها الرامي إلى مقاومة عملية الرقابة على السلاح الناري، والتعاون معًا لإنشاء ائتلاف دولي للمدافعة يُعرف

---

(40) H. Paine and B. Gratzer, «Rev. Moon and the United Nations: A Challenge for The NGO Community,» in: K. Sriramesh and D. Verčič, eds., *The Global Public Relations Handbook: Theory, Research, and Practice* (London: Lawrence Erlbaum, 2003).

(41) J. Butler, *Born Again: The Christian Right Globalized* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2006).

بالمنتدى العالمي المعني بمُستقبل أنشطة الرماية الرياضية (World Forum on the Future of Sport Shooting Activities) والذي يعارض وجهات نظر الشبكة الدولية للأسلحة الخفيفة (International Network on Small Arms) في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى[42].

يرى بعض المعلقين هذه [الشبكات والحركات] بوصفها أمثلة عن «مجتمع غير مدني» (uncivil society)، ويُشيرون إلى أن بُنية وعمليات الإرهابيين والأصوليين تعكس إلى حد بعيد تلك التي تتعلق بشبكات المجتمع المدني عبر الوطنية، لكنها في الحقيقة مجرد جماعات لها وُجهات نظر مختلفة، ولديها الحقوق نفسها مثل أي جماعات أخرى لتعزز مواقفها في المجال العام العالمي[43]. مع ذلك، فإذا كانت السياسة المثيرة للجدل تُقدم حُلولًا أفضل على المستوى الوطني، فإنه لا يوجد سبب يجعلنا نفكر خلاف ذلك عندما تتعارض وجهات النظر عبر الحدود الوطنية، بافتراض أن لديها جميعًا فرصة متساوية لسماع صوتها. ولا توجد بيانات تجريبية لإثبات الحجم الحقيقي لشبكات محافظة كهذه، لكن ثمة أدلة من استطلاعات الرأي العالمية تبيّن أن قيمًا مشتركة بدأت في الظهور تتعلق بقضايا مثل العولمة، وانعدام المساواة، وتغيّر المناخ والديمقراطية[44]. ويوجد أيضًا دليل على أن من يعبُرون هذه الحدود على نحوٍ منتظم يُطورون قيمًا ووجهات نظر إزاء الحوكمة العالمية تكون قيمها أكثر كوزموبوليتية، وهكذا قد يستطيع العمل المواطني العولمي تقوية «المواطنة العالمية» حتى لو استمر أولئك المواطنون في معارضة بعضهم بعضًا بشأن مسائل معيارية[45]. وعلى الرغم من ذلك، فإن القضية الرئيسة

(42) D. Morton, «Gunning for the World,» *Foreign Policy* (January/ February 2006), pp. 58-67, and C. Bob [et al.], «Media Spaces: Innovation and Activism,» in: Glasius [et al.], eds., *Global Civil Society 2007/8*.

(43) S. Khagram and S. Alvord, «The Rise of Civic Transnationalism,» in: S. Batliwala and L. D. Brown, eds., *Transnational Civil Society: An Introduction* (Bloomfield, CT: Kumarian Press, 2006).

(44) V. Price, «Democracy, Global Publics and World Opinion,» in: Glasius [et al.], eds., *Global Civil Society 2007/8*.

(45) S. Mau, J. Mewes and A. Zimmerman, «Cosmopolitan Attitudes Through Transnational Social Practices?,» *Global Net- works*, vol. 8, no. 1 (2008), pp. 1-24.

هي بالتأكيد الحاجة إلى فرز هذه الاختلافات لتصنيفها وإيجاد مستوى من الإجماع يكون متماسكًا بمقدار يدعم التنفيذ الفعال للمعايير والاتفاقيات الدولية من دون الادعاء بأنها ستختفي بوصفها نتيجة «طبيعية» للعولمة. فمثل هذه الاختلافات ستنمو حيثما اتجهت مجموعة عريقة من مؤسسات المجتمع المدني من عدد واسع من الدول نحو اكتساب القوة وبدأت بممارسة التعبير عن ذاتها على المسرح العالمي. من هنا ينظر محمد السيد سعيد، على سبيل المثال، إلى المجتمع المدني العالمي بوصفه منبرًا للحوار بين الإسلاميين والعلمانيين عبر الشرق الأوسط وفي ما يتعداه، في حين أن جون درايزك (John Dryzek) كان قد طور نظرية بأكملها تتعلق بـ «السياسات العالمية التحاورية» (deliberative global politics) صُممت للتوسط في النزاعات عبر الحدود الوطنية عندما تفشل المؤسسات الرسمية[46].

المشكلة بالطبع هي أن هذه المجالات العامة ضعيفة جدًا، وقد نشطت بسبب اللامساواة في إمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام وحق استخدامها، كما أن تتجير وسائل الإعلام الدولية، والعوائق التي تتعلق بحقوق النشر ومراقبة المطبوعات عملت جميعها على تقييد هذه المجالات والتي كانت أيضًا مُخترقة من طرف حكومات مُصممة على تحديد طبيعة الاتصالات بين من يهددون الأمن القومي أو من يُمثلون تهديدات من أنواع أخرى[47]. توفر مواقع شبكات مثل «ويكيبيديا» (Wikipedia)، و«وان ورلد» (OneWorld)، و«يال غلوبال» (Yale Global)، و«ذي غلوباليست» (The Globalist) بداية بنية تحتية لاتصالات دولية تساعد جماعات لها وجهات نظر مختلفة على التشارك في ما بينها عبر الحدود الوطنية، والتقدم في تقنية المعلومات يجعل هذه العملية

(46) M. El Sayed-Said, «Global Civil Society: an Arab Perspective,» in: Glasius [et al.], eds., *Global Civil Society 2007/8*; J. Dryzek, *Deliberative Global Politics: Discourse and Democracy in a Divided World* (Cambridge: Polity, 2006), and J. Alexander, *The Civil Sphere* (Oxford: Oxford University Press, 2006).

(47) S. O. Siochru and S. Costanza-Chock, *Global Governance of Information and Communications Technologies: Implications for Transnational Civil Society Networking* (New York: Social Science Research Council, 2003), and M. Albrow and M. Glasius, «Democracy and the Possibility of a Global Public Sphere,» in: Glasius [et al.], eds., *Global Civil Society 2007/8*.

أيسر بكثير. فـ «برنامج الأنظمة الرمزية» (Symbolic Systems Program) بجامعة ستانفورد (Stanford University) على سبيل المثال، يجرب «بيئات أونلاين للنقاش الديمقراطي» («online environments for democratic deliberation») التي تستعمل الشبكة العنكبوتية العالمية لدعم الاتصالات عبر الوطنية ذات التقنية المعقدة والتي تتخطى القدرات المحدودة للبريد الإلكتروني والقوائم البريدية ولوحات البيانات المألوفة، في حين أن بناء جسر اتصالات عبر الفيديو (video-communications bridge) بين المنتدى الاقتصادي العالمي والمنتدى الاجتماعي العالمي كان أيضًا قد جُرب من دون أن يلقى نجاحًا حتى الآن[48]. وكما في تجارب أُخرى تتعلق بالاتصالات المعتمدة على شبكات الإنترنت على المستوى الوطني، فإن منجزات واضحة كانت قد تحققت من حيث تخزين وتبادل المعلومات ونشرها والتعاون وجمع المعلومات الاستخبارية، وتعبئة الجماعات ذات الآراء المتشابهة، لكن الإنجازات أقل كثيرًا من حيث القدرة على ربط المجتمعات الأهلية التي لديها وجهات نظر متباينة أو متعارضة[49].

بعض المحللين يرون المنتدى الاجتماعي العالمي نفسه بوصفه مجالًا عامًا عالميًا ممكنًا، مع أنه يجمع معًا فقط من هم إلى يسار السياسة العولمية، حيث يوفر المنتدى بالتأكيد فضاءً للمشاركة الحرة بين أعداد كبيرة من الناس (كان هناك 109 منتديات في عام 2004 جذبت مئات الآلاف من المشاركين بالمقارنة مع خمسة منتديات في عام 2001)، بعد أن قاوم محاولات مضنية من جانب بعض قادته لفرض التركيز على سياسات ومواقف معينة، لصالح نقاش مفتوح ومستمر[50]. كذلك يحتفظ بإمكان الوصول إلى مجموعات

---

(48) T. Davies [et al.], *An Online Environment for Democratic Deliberation: Motivations, Principles and Design* (Stanford, CA: Stanford University, Symbolic Systems Program, 2004).

(49) M. Surman and K. Reilly, *Appropriating the Internet for Social Change: Towards the Strategic Use of Networked Technolo- gies by Transnational Civil Society Organizations* (New York: Social Science Research Council, 2003).

(50) M. Glasius and J. Timms, «Social Forums: Radical Beacon or Strategic Infrastructure?,» in: Glasius [et al.], eds., *Global Civil Society 2007/8*; S. Larson, «The World Social Forum in Search of Itself,» *OpenDemocracy* (26 January 2006); www.opendemocracy.net/ globalization-world/wsf_3211. jsp., and C. Whitaker, B. de Sousa Santos and B. Cassen, «The World Social Forum: Where do We Stand and Where are We Going?,» in: Glasius [et al.], eds., *Global Civil Society 2007/8*.

على مستوى القاعدة الشعبية والحركات الاجتماعية ذات الموارد الضعيفة، ولهذا السبب وحده يُشكّل مُكونًا مهمًا من المجتمع المدني العالمي، لكن لا المنتدى الاجتماعي العالمي ولا أي مستحدثات أخرى معروضة تقدم أكثر من مجرد اقتراح لما هو ممكن في المجال العام العالمي. لذلك ليس مفاجئًا أن يكون للمجتمع المدني العالمي تأثير محدود على المشكلات التي يسعى إلى معالجتها بشكله الحالي، ومن الواضح أنه ليس بديلًا للديمقراطية في إطار الحوكمة العالمية، لكنه سينمو على نحو أكبر عندما يرتبط كل بُعدٍ من المجتمع المدني بالأبعاد الأخرى على المستوى الدولي. فـ «المجتمع المدني العالمي متنوع، وخلاق ومُشوش. هذا هو الذي يجعله دائمًا شائقًا، وغالبًا ما يصعب التنبؤ به، وأحيانًا يكون قويًا جدًا»[51].

خلاصة: هل في الإمكان تقديم أي حُكمٍ تعميمي؟

دعوني أقدم أربعة أحكام تمهيدية بشأن حلقات الربط بين الحياة الترابطية والمجال العام والمجتمع الصالح على مستويات مختلفة. الأول، أن طبيعة حلقات الربط هذه تعتمد على كيفية تصور المرء لأهداف المجتمع الصالح، أو على نحو أكثر دقة، الوسائل التي من خلالها تتحقق هذه الأهداف على أرض الواقع. فـ«مدرسة الثقافة المدنية» ترى المعايير الاجتماعية المعممة بوصفها القوة الدافعة لتغير اجتماعي أوسع، والحياة الترابطية بشكل عام بوصفها الأداة التي تُرسّخ المعايير من خلالها. فيما ترى «المدرسة الترابطية المقارنة» تغيرات سياسية معينة بوصفها مفتاح المجتمع الصالح، مدعومة بآليات التنفيذ في المجال العام التي من شأنها تمكين التحالفات السياسية الضرورية من بناء ذاتها. وستكون أشكال مُحددة من الروابط والجمعيات مهمة لهذه الإصلاحات، في حين أن أشكالًا أخرى قد لا تكون لها علاقة بالموضوع أو قد تكون مدمرة. وبالطبع ليس الأمر كذلك على ما يقول أتباع «مدرسة المتشككين»، لأنه ليس في مقدور المرء أن يعرف مُسبقًا ما إذا كان أي نوع من الروابط والجمعيات

---

(51) M. Glasius, M. Kaldor and H. Anheier, eds., *Global Civil Society 2006/7* (London: Sage, 2006), p. v.

مرشح أكثر من سواه لإنتاج التأثيرات التي يدعيها هؤلاء الكتاب الآخرون. ووفقًا لنمط التفكير هذا، فإن أفضل ما يمكن عمله هو تشجيع الحرية، والقدرة والاشتمال الاجتماعي بأكبر قدر ممكن، وترك المجتمع المدني ليصنف البقية بنفسه.

وإذا ما قمنا بمُعاينة أقرب، فإن هذه المدارس الفكرية الثلاث ليست منفصلة عن بعضها بعضًا، لأن أكبر الاحتمالات لتحقيق أهداف المجتمع الصالح يكون من خلال بيئة قادرة على تمكين جوانب الحياة الترابطية، يصحبها دعم لأشكال ترابطية محددة يخلو منها النظام البيئي الخاص بالمجتمع المدني. لذلك فإن الحكم التعميمي الثاني الذي أقدمه هو أن النظام البيئي هو الذي يهم، وليست مزايا مُكوناته الفردية. فعضويات مُتراكبة (overlapping)، وتحالفات عبر المصالح ومنظمات هجينة وخليط ملائم من الترابط والتجسير وجماعات ووسطاء على مستوى القاعدة، ومدافعون عن المصالح ومقدمو الخدمات، يُرجِّح أن تجعل من الحياة الترابطية خادمة لتحقيق تقدم اجتماعي أوسع. وبعض أنواع الجمعيات ستكون مهمة بالنسبة إلى المساءلة السياسية، لكن ليس كذلك بالنسبة إلى الثقة والتعاون، بينما يمكن لجمعيات أخرى أن تشجع معايير اجتماعية إيجابية ولكن يكون لها تأثير ضئيل على إصلاح السياسة العامة. لذلك كلما كان النظام البيئي الخاص بالمجتمع المدني أمنع وأكثر تنوعًا ومتضامنًا، كانت الفرصة أكبر لأن تكون هذه التفاعلات الإيجابية مستدامة مع مرور الوقت، ما يجعلها تُحاول معالجة ضعفٍ متواصل في قُدرة القوى غير الحكومية على المطالبة الحثيثة بإصلاحات متواصلة بمجرد أن تكتمل المراحل الأولية من الترسخ الديمقراطي.

أما الحكم الثالث، فضمن هذا النظام البيئي، هناك نوع واحد من المنظمات يبدو فعلًا أنه مهم بصورة خاصة. إنه الجمعيات التي وفق كلمات مارتن لوثر كنغ تمارس «الحب الذي يصنع العدالة»، مشجعًا أعضاءه أو مؤيديه ليوفوا بالتزاماتهم الاجتماعية وأيضًا بقيمهم الأخلاقية الفردية، وليربطوا «عوالم حياتهم الفردية بفضاءات عامة، ويشجعوا التقديرات أو الآراء الجماعية،

ويصنعوا شبكات لتواصلٍ يقوم على التفكير الداخلي والمراجعة الذاتية»[52]. إن مزج هذين المستويين من العمل - الفردي والبنيوي - يبدو الأكثر مُلاءمة لتنمية الاستعدادات الجوهرية لكل من عمليتي الانخراط الديمقراطي في المجال العام وتحقيق المجتمع الصالح على المدى الطويل. فالتحول الاجتماعي يتطلب تغيرًا شخصيًا، وبالدرجة نفسها، يتطلب التغير الشخصي بُنى اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة لدعمه[53].

وبالنسبة إلى الحكم الرابع، فإن توافر ميدان لعب يتساوى فيه الجميع عند تأدية عملٍ مواطني يُعتبر حاسمًا بالنسبة إلى ترابط الأشكال والمعايير، لأنه وخلافًا لذلك، لا يستطيع المجال العام العمل على نحوٍ فعال، كما أن الحياة الترابطية، حتى عندما تكون فعالة، ستمنح بعض الجماعات امتيازات على حساب جماعات أخرى. وتذكر عزيزي القارئ أن العلاقات بين أُناس متساوين هي المادة الأولية لبناء الثقة، لأن الناس لا يمدون أيديهم للتواصل مع الآخرين إلا إذا شعروا بالأمن. وتُعتبر المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية شُروطًا مُسبقة لقدرة المجتمع المدني على تعزيز الإجماع في الرأي وتشجيع المناقشات الجماعية وتحقيق نتائج ديمقراطية، بحيث يستطيع الجميع المشاركة فيها بإنصاف؛ إذ إن «عزل السياسة العامة عن اللامساواة الفئوية» تُشكل واحدًا من ثلاثية العوامل الأساسية التي وضعها تشارلز تيلي التي تقوم عليها عملية إرساء الديمقراطية[54]. وفي الفصل الثالث، رأينا كم هو صعب على المؤسسات الطوعية توجيه اهتمامها لمعالجة المشاكل البُنيوية المتعلقة بانعدام المساواة والتمييز وتركيز القوة الاجتماعية الذي اتخذ شكلًا مؤسسيًا، لأن ضامن الحقوق والاستحقاقات الشاملة يجب أن يكون الدولة. إن بنى السلطة الموازِنة (المكافِئة) هي فقط من تستطيع أن تُدخل تبادلية متزايدة في

---

(52) Warren, *Democracy and Association.*

(53) M. Edwards and G. Sen, «NGOs, Social Change and the Transformation of Human Relationships: A 21st Century Civic Agenda,» *Third World Quarterly*, vol. 21, no. 4 (2000), pp. 605-616, and M. Edwards and S. Post, eds., *The Love that Does Justice: Spiritual Activism in Dialogue with Social Science* (Cleveland: Institute for Research on Unlimited Love, 2008).

(54) C. Tilly, *Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), p. 188.

التكوين العام لمجتمع توجد فيه تباينات خطرة. وهناك دعوات لـ «مشاركة أكبر» تتجاهل غالبًا الصعوبات الاقتصادية التي تجرد الناس ذوي الأجور المتدنية أو غير الآمنة من الوقت والطاقة اللازمين لعمل ذلك على وجه التحديد، وبصورة خاصة في غياب دولة الرفاه، عندما تنقل عملية الخصخصة أعباءً أكبر إلى التجمعات الطوعية، أسرًا ونساء. فإذا شعر الناس بأنهم يُستغلون من أنظمة اقتصادية يعملون بموجبها، ومن أنظمة سياسية يصوتون لها وتتجاهلهم، ومن أنظمة اجتماعية تُمارس التمييز من خلال العرق والجندر والميول الجنسية، ليس مُفاجئًا أن يكون «الخروج» اختيارًا أفضل من «التصويت» غالبًا. فالتمييز الاقتصادي في مجال العمالة وأسواق الإسكان، يفصل المواطنين بعضهم عن بعض ويجعل تماسك أحلاف المجتمع المدني أكثر صعوبة إلى حد كبير. وبالدرجة نفسها، تجعل بُنية العمل المتغيرة التنظيم والمساومة الجمعية أكثر صعوبة أيضًا. وقد يكون هذا أحد الأسباب التي تفسر لماذا لا تستطيع الموجة السائدة من الدمقرطة في جزء كبير من العالم تحقيق نتائج في الرفاه وإعادة توزيع من النوع الذي حدث في موجات أبكر بعد عام 1945. من هنا فإن توافر «حركة عُمالية، سيكون أكثر فائدة لإحياء المجتمع المدني من أي إلقاء لمواعظ أخلاقية عن العادات السيئة للفقراء»[55]. ومن السهل أن ننسى بأن النساء قُمن بدور كبير في التجمعات الطوعية الأميركية في القرن التاسع عشر، والسبب أنهن كُن محرومات من حقوقهن في المجال الرسمي السياسي، أو أنهن انتظرن حتى صدور تشريع الحقوق المدنية عام 1964 (Civil Right Act 1964) لإضفاء الشرعية على محاولات نفذتها منظمات طوعية للمدافعة بصفة شرعية من أجل تحقيق المساواة، وليس فقط للعمل على تفكيك التمييز العنصري في الحياة الترابطية وفي التحالفات العابرة للأعراق. هذه الشروط - المساواة والتنوع والاستقلال وسياق مؤازر للعمل المواطني - لا يستطيع المجتمع المدني تحقيقها بمفرده. لذلك يجب إرساؤها في سياق أوسع للمجتمع الصالح، حيث تكون الجمعيات هي المتغير التابع وتكون الحكومة أو عمل السوق هو العامل المحدد.

(55) J. Ehrenberg, *Civil Society: The Critical History of an Idea* (New York: New York University Press, 1999), p. 249.

إن المقاربة المتكاملة للمجتمع المدني التي توحد عناصر النماذج الثلاثة جميعها تزيد من جدوى هذه الفكرة باعتبارها تفسيرًا ووسيلة للعمل على حد سواء. ولا تكون الحياة الترابطية أو المجال العام أو المجتمع الصالح مكتملة إن هي قامت بمفردها. أما إن وجدت جنبًا إلى جنب، فثمة فرصة واحدة على الأقل في أن تتسق مواطن قوتها وضعفها، فالثلاثة معًا يستطيعون الاستفادة من تفاعلهم الإيجابي والواعي. ويمكن لنظام بيئي ترابطي اشتمالي وحسن الترابط أن يكون القوة الدافعة للمجتمع الصالح، لكن إنجازات المجتمع الصالح هي التي تساعد في تحقيق الاستقلال وخلق ميدان لعب يتساوى فيه الجميع وتنهض عليه حياة ترابطية ديمقراطية؛ إذ من دون مجال عام فاعل، لن يكون أي منهما ممكنًا، لأنه لن يكون هنالك فضاء للجمعيات لتعمل من خلاله على تحديد غايات ووسائل المجتمع الصالح. وهذا صحيح بالدرجة نفسها على المستوى العالمي، حيث تبقى الدول هي التي تحمل موجبات المعاهدات الدولية، وتبقى الشبكات العابرة للحدود الوطنية أساسية لتنفيذ الامتثال، ويظل المجال العام العالمي (لسوء الحظ نفتقر حقًا إلى وجوده) مطلوبًا لتعزيز النقاشات حول المعايير الدولية. كما أن مقاربة متكاملة كهذه ينبغي لها أن تُمكن تصميم التدخلات التي من المرجح أكثر أن تكون فعالة، طالما أنه بدلًا من فصل أجزاء معينة من اللغز والإخفاق في رؤية المكان الملائم لبقية الأجزاء، يمكن توجيه الاهتمام إلى معالجة العوامل ذات الصلة، على نحوٍ جمعي، وبترتيبٍ منطقي. ماذا يمكن أن يعني ذلك على أرض الواقع؟

6
ما الذي يجب عمله إذًا؟

في معظم الحالات، يكون الطلب من علماء المجتمع المدني أن يستخلصوا لنا من نظرياتهم سياسة وممارسة، كمن يطلب المساعدة في شيء من أعمال السمكرة من قس محلي. فما يرافق طرح السؤال الواضح: ماذا ينبغي لنا أن نعمل؟ يكون غالبًا الصمت المُربك ووقع أقدام تمشي متثاقلةً. والمُحللون الذين يحاولون فعلًا الإجابة عن هذا السؤال يبدأون بنصائح أخلاقية تتعلق بالسلوك الشخصي الأحسن (ردة فعل نموذجية من «إحيائيي المجتمع المدني»)، وافتراضات رومانسية بشأن بناء مجتمع أهلي - أو حركة محلية - هو أمرٌ شائعٌ (بصورة خاصة بين اليساريين)، أو - ربما أسوأها جميعًا - مجموعة من التوصيات المبنية ببساطة على ما يعتقده المؤلف إزاء ما يريد المانحون والسياسيون سماعه. وتكون النتيجة عادةً قائمة تسوّق ضعيفة تتكون من بناء قُدرات المنظمات غير الحكومية، ومعسكرات تدريب على مهارات معينة لمواطنين أفضل، ودعوات للعودة إلى الماضي المتخيل حيث كان الناس ودودين أكثر مع جيرانهم، وأرض تطفح باللبن والعسل ورأس المال الاجتماعي. وعليه ينتهي كتاب روبرت بوتنام وعنوانه *Bowling Alone* بقائمة طويلة كهذه، مُصاغة بنغمات وعظية تقريبًا: «لذلك أضع أمام الآباء في أميركا، والمربين... والشباب الصغار التحدي الآتي... أن تجسير رأس المال الاجتماعي سيكون فعليًا أعظم مما كان عليه في عصر أجدادهم»، وهذه مُهمة تضمن أن تحيي الدم في السباق بين المراهقين على امتداد الدولة. ويبدو أنه لم يجل في خلد الأستاذ الفاضل أن «الآباء في أميركا» [والأمهات طبعًا] قد

سبق أن بدأوا بمواجهة تحديات كهذه على أساس يومي، لكن في بيئات لا يتلقون فيها أي مساعدة من مُستخدميهم أو من الدولة، وفي أحيانٍ كثيرة يتلقون مساعدة قليلة من بعضهم بعضًا[1].

على أي حال، فإن سؤال «ما العمل» يتوقف على مفهوم المرء للمجتمع المدني المطلوب. فالأنصار المتحمسون للحياة الترابطية سيركزون على ملء الفراغات والانقطاعات في النظام البيئي للمجتمع المدني، وتشجيع التطوع والعمل التطوعي، وتأمين «بيئة تمكينية» («enabling environment») تمنح امتيازات للمنظمات غير الحكومية والمدنية الأخرى من خلال إعفاءات ضريبية، وحمايتها من التدخل غير الضروري بسن قوانين وأنظمة تضمن حرية الانضمام إلى الجمعيات. فالمؤمنون بفكرة المجتمع الصالح سيركزون على بناء تفاعلات إيجابية بين المؤسسات في الحكومة والسوق والقطاع التطوعي حول الأهداف المشتركة مثل خفض الفقر، وحقوق الإنسان والديمقراطية العميقة والاستراتيجيات الجمعية لتحقيقها. أما داعمو المجتمع المدني بوصفه المجال العام، فسيركزون على تشجيع الوصول إلى بُنى الاتصالات وضمان استقلالها، وامتداد المسارات وتوسيعها، ونقاط التلاقي التي تُسهل المناقشات العامة، وبناء قدرات يحتاجها المواطنون للتشارك بعضهم مع بعض عبر حدودهم الخاصة. والذين يرون المجتمع المدني بوصفه متغيرًا مستقلًا سيحاولون بناءه مباشرة، بينما الذين يرونه بوصفه منتجًا ثانويًا لقُوى أخرى سيحاولون استغلال تلك القوى كي تُؤتي النتائج الأمثل عمومًا. وإذا كنتَ مثلي ترى مزية في هذه المقاربات، فإن الشيء المنطقي الذي يُمكن عمله عندئذٍ هو البحث عن تدخلات تستطيع تقوية التفاعلات الإيجابية بين النماذج المختلفة التي ذكرتُها في الفصل الخامس - «مولدًا نظامًا بيئيًا ترابطيًا اشتماليًا يناظر دولة قوية وديمقراطية، حيث تُمكن تعددية المجالات العامة المستقلة من المشاركة المتساوية في وضع قوانين اللعبة». فمقاربة متكاملة مثل هذه تتفادى الميل إلى استبدال العمل التطوعي ببناء الدولة أو بمتطلبات السياسة الديمقراطية.

---

(1) R. Putnam, *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community* (New York: Simon & Schuster, 2000), p. 404.

إذًا تكمن المشكلة في أن هذه المقاربة هي أيضًا الأكثر تعقيدًا بالنسبة إلى السياسة وإلى الممارسة، فهي تتحدى أي محاولة لإيجاد «حل سحري» (magic bullet) (مثل حصول تطوع أكبر)، والافتراض ضمنًا بأن هناك دائمًا إجراءات محددة بزمانها ومكانها. وهكذا نجد أنه كلما أبدينا صرامة أكبر إزاء النقاش بشأن المجتمع المدني، عدنا أكثر إلى ما هو مألوف لدينا من مشكلات عسيرة المعالجة تتعلق بالجندر والعرق، وعلاقات الدولة بالمجتمع وقواعد التغيير الأساسية. وكلما تعمقنا أكثر على هذا النحو، أصبح اختيار أجوبة سهلة عن ماذا نعمل، متى وأين، أكثر صعوبة. وهذا يُحدث مستوى من عدم اليقين - ويتطلب مستوى من المرونة - لا يتماشى كثيراً مع الدافع للوصول إلى نتائج سريعة تُقاس بمعايير محددة مسبقًا تحفز الوكالات المانحة في عالم الخير والمعونات الخارجية. إن «بناء المجتمع المدني» هو في الحقيقة عبارة عن «صندوق أسود»، وهذا يعني ضمنًا تفاعلات بين أنواع المتغيرات في سياق دائم التغيير، ما يجعل الحياة الترابطية والمجال العام صنيعة تغيرات أوسع في البُنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لأن بعض هذه التغيرات سيكون ملحوظًا، وبعضها خفيًا، وأغلبها سيكون رهن السياق والوضع. فالفصل الخامس ألقى ضوءًا على «كيفية» عمل التفاعلات نظريًا، ولكن عمليًا يكاد يكون من المستحيل صُنعها؛ إذ تعتبر المشكلة الكامنة وراء هذه التعقيدات هي القضية الشائكة المتصلة بمعرفة ما إذا كان التدخل من أي نوع يؤدي إلى نتائج يُمكن التنبؤ بها، لأنه كلما كانت تنمية التدخل تعتمد على الظروف، أصبح الوضع أكثر صعوبة لضمان أن المجتمع المدني يؤدي إلى أي نتائج تُذكر. وهنا فإن الأشياء الأكثر سهولة للتأثير فيها (مثل عدد المنظمات غير الحكومية في المجتمع) هي الأقل أهمية عمومًا، في حين أن الأشياء الأكثر أهمية - مثل القيم «المدنية» والالتزام بحياة مشتركة - هي الأقل قابلية للتغيير. ولأن للمجتمع المدني أوجهًا عديدة مختلفة، فمستر هايد (Mr. Hyde) [الذي يرمز إلى الشخصية السيئة] قد يكون هو النتيجة حتى لو كان دكتور جيكيل (Dr. Jekyll) [الذي يرمز إلى الشخصية الطيبة] هو الهدف.

أين نحنُ من هذه الصورة المُفزعة؟ أعتقد بأن هناك شيئين يُمكن عملهما

لتعزيز المجتمع المدني من دون الوقوع في التبسيط المفرط أو في التعميمات الخاطئة. الأول، هو العمل على تقوية الشروط المسبقة لحصول تفاعل فعال بين الحياة الترابطية، والمجال العام والمجتمع الصالح وذلك بمهاجمة أشكال الإجحاف والتمييز كافة، وتزويد الناس بالوسائل التي تجعل منهم مواطنين نشطين، وإصلاح السياسات لتشجيع مشاركة أكثر، وضمان استقلال الجمعيات وبُنى الاتصالات، وبناء أساس متين للشراكات المؤسسية، والأحلاف والتحالفات. والثاني، هو دعم الإبداع والتجديد في حياة تشاركية بما يُشجّع العمل المواطني ليخدم المجتمع الصالح من خلال المجال العام. وبدل العودة إلى أنماط من الزمن الماضي، فإن هذا يتطلب إعادة اكتشاف الحياة الترابطية لتلائم الأوضاع المختلفة راديكاليًا في العصر الحاضر. وإذا كانت هذه الأعمال ناجحة، فإن هناك فرصة للمجتمعات المدنية لتصبح قادرة على تشكيل نفسها عضويًا مع مرور الوقت؛ إذ قد لا تطابق النتائج تعريفًا مفردًا، وسابقًا، لكنها ستكون أكثر استدامة وفعالية نتيجة لذلك.

بناء الشروط المُسبقة لمجتمع مدني حقيقي

كان الموضوع المتكرر في المحاجة حتى الآن هو عدم قُدرة الحياة الترابطية على تثبيت دعائم المجتمع الصالح. وإن التزامًا أعمق بمواطنة متساوية وحُكما ذاتيًا ديمقراطيًا هو فقط الذي يستطيع جمع شمل الاثنين من خلال وظائف المجال العام في صنع الإجماع. وتذكّر عزيزي القارئ أن نجاح أي واحدٍ من نماذجنا الثلاثة الخاصة بالمجتمع المدني يعتمد على تفاعله مع النموذجين الآخرَين. فإذا كان لهذه التفاعلات أن تعمل على نحوٍ فعال، فإن هناك ثلاثة أشياء لا بد من عملها بصرف النظر جزئيًا عن السياق، وهي تتركز حول العوائق البُنيوية التي تُضعف الشروط التي من خلالها تستطيع مؤازرة كهذه أن تتطور. وفي مقدمة تلك الشروط، يأتي الفقر والإجحاف اللذان يُزيلان نُظُم الدعم التي يحتاجها الناس كي يكونوا مواطنين نشطين، ويحرمانهم من الأمان الذي يحتاجونه من أجل أن يمدوا أيديهم للتواصل مع الآخرين. وقد يبدو من الخطأ المحاجة بأن الحماية القانونية لحقوق مُتساوية وتوفير وظائف

بأُجور كريمة ومساعدة كافية للعناية بالأطفال وفرض ضرائب مُنصفة وإمكان الوصول المتساوي إلى مستوى صحي نوعي وخدمات تعليم، وشبكة أمان اجتماعي شاملة، جميعها تفاعلات تهدف إلى بناء مجتمع مدني، لكن هذا هو بالضبط الوضع الذي ينشأ جراء وجودها، لأنه في غياب هذه التفاعلات، فإن الحياة الترابطية والمجال العام - وكذلك تعريف المجتمع الصالح والتعبير عنه بطرائق مثالية - من المحتمل أن تُهيمن عليها جماعات معينة على حساب أُخرى. فعلى سبيل المثال، جرى ذكر التفاوت في حظوظ الحصول على عناية كافية بالأطفال وتعليمهم في مرحلة مُبكرة، على أنها العامل الأكثر أهمية الكامن خلف معدلات مشاركة مدنية أدنى بين النساء في الولايات المتحدة بالمقارنة مع أوروبا الغربية[2]. وبالتالي فإن ضمان هذه الأشياء للمواطنين كافة، هو أحد أفضل الطرق للتأكد من أن لديهم القدرات والفرص اللازمة لتشكيل مجتمع مدني مُطابق لرغباتهم، عوضًا عن رغبات المانحين أو الحكومات أو الشركات الكبرى.

إن استمرار وجود تمييز وإجحافات خطرة وأوضاع غير آمنة يُشكل خطرًا على المجتمع المدني بصفته مشروعًا ديمقراطيًا، وهو يضع نفوذًا أكثر مما ينبغي في أيدي النخب. فالمشاركة في الفضاء والموارد بين التجمعات المسيحية واليهودية في مانهاتن التي أشرتُ إليها في الفصل الرابع أحرزت نجاحًا جُزئيًا، لأن كلا الطرفين يتكون من مُشاركين مُنعمين بدرجة مقبولة. وليس من الصعوبة بمكان أن يعيش المرء حياة كوزموبوليتية عالمية غير محلية انطلاقًا من وضع ينعم بالامتيازات والأمان، ذلك لأن المخاطر المحيطة به تكون في حدها الأدنى والجهد المطلوب بذله يكون أقل شدة. لكن أن نتوقع من الناس المُكافحين من أجل لقمة العيش أن يُشاركوا ويُساهموا، ويتعاونوا بوصفهم متساوين، هو أمر غير معقول ما لم يُبذل أيضًا جهدٌ لخلق الشروط التي تجعل ذلك هو الشيء الآمن والعقلاني بالنسبة إليهم. فالمحاجة حول

(2) R. Andersen, J. Curtis and E. Grabb, «Trends in Civic Association Activity in Four Democracies: The Special Case of Women in the United States,» *American Sociological Review*, vol. 71 (June 2006), pp. 376-400.

السياسة ووضع السلطة أمام المساءلة يتطلبان طاقة وشجاعة، خصوصًا عندما لا يتوافر لديك «تأمين» (insurance) - قانوني واجتماعي ومالي - لدعمك عندما تُدافع السلطة عن نفسها بهجوم مُضاد.

لا ريب في أن «عقلاء الناس سوف يختلفون» حول أفضل سبيل لتوفير السلامة، والأمن والحماية المتساويين، والمزج الملائم بين الدولة والسوق والعمل الطوعي الذي يتطلبه هذا، لكن من الصعب أن يرى المرء كيف لأي من هذه الأطراف - أكانت الحكومة أم الأعمال أم الجماعات غير الربحية - أن تتمكن بمفردها من تحقيق النتائج المرجُوة. هنا يصبح التكامل المؤسسي أمرًا أساسيًا، وذلك يتطلب إبقاء مُراقبة دقيقة لآثار الخصخصة والتتجير على المجتمع المدني في كل من أقنعته الثلاثة، لإن دعم «الإنتاج المشترك» («co-production») - التزويد المشترك بالسلع العامة والخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة والشركات والجماعات الأهلية العاملة معًا - يخلق تآزرًا في إدارة الموارد المحلية ويزيد الشعور بالملكية في ما يتعلق بالنتائج. فسياتل (Seattle)، على سبيل المثال، تُدير صندوقًا يُعرف بصندوق الجوار المنسجم (Neighborhood Matching Fund) يمكن من خلاله تجميع الموارد العامة والأهلية لغرض مشترك، وهذا يعكس صورة تجارب أجريت في التجمعات الحضرية في أميركا اللاتينية وأمدّت المواطنين بالدعم العام والخاص تقديرًا لمبادراتهم، علاوة على إعطائهم دورًا في عملية الميزانية ومظاهر أخرى للحوكمة.

بالإضافة إلى هذه التدخلات الاقتصادية، تتحمل الحكومات مسؤولية ضمان الاستقلال للحياة الترابطية والمجال العام، وهي شروط ضرورية لعملهما بوصفهما أداتين لتشجيع الشفافية والمساءلة والحوار والمناقشة. وأفضل وسيلة لتحقيق ذلك تكون من خلال حماية قانونية للحقوق المدنية والسياسية، وبصورة خاصة الحقوق المتعلقة بالإعلام والجمعيات، وحرية التعبير، وأيضًا بإنشاء بيئة قادرة على تمكين العمل المواطني، وخلق وسائل إعلام مستقلة تتكون من خليط متصف بحُسن التقدير من بُنى مالية وتنظيمية تستطيع أن تُوازن بين الحرية والمُساءلة. فعلى صعيد المُمارسة، تفشل معظم البيئات في هذا الاختبار،

كونها اختراقات على نحوٍ مُفرط ومُسيطرة على الحياة الترابطية، بصورة خاصة في البيئات الاستبدادية حيث يكون الإغراء لقمع جماعات المواطنين ووسائل الاتصال لا يُقاوم تقريبًا. وحتى في الديمقراطيات الناضجة مثل الولايات المتحدة فإن هذه الإغراءات واضحة، خصوصًا في البيئة الأمنية التي سادت إثر الاعتداءات الإرهابية في 11 أيلول 2001، إذ أصبحت «الجمعيات الخيرية الإسلامية» مُتهمةً بتمرير أموال لجماعات إرهابية، وأي انتقاد علني قد يبدو غير وطني. ونتيجةً لذلك انخفضت التبرعات لمنظمات كهذه بنسبة 20 في المئة بعد أن اتخذ البيت الأبيض إجراءات صارمة ضد منظمات إسلامية غير ربحية، وأصدرت وزارة الخزانة الأميركية إرشادات جديدة بشأن «التمويل ضد الإرهاب» (anti-terrorist financing) والتي تطلب من أي جمعية خيرية أميركية تُقدم دعمًا لمنظمة غير حكومية خارج البلاد تحديد هوية المؤسسات المالية كافة التي تحتفظ لها بحسابات مالية، والحصول على كُتُب رسمية من المرجع تبين بالدليل في ما إذا كانت هذه المؤسسات غير مُتعاونة في «مُحاربة غسيل الأموال على الصعيد الدولي»[3]. وقد يكون القصد هنا جدير بالثناء، لكن النتيجة الخالصة قد تكون منع الدعم لمؤسسات سليمة على نحوٍ كامل وتكون في حاجة ماسة إلى المساعدة. وعلى أي حال، فإن الاختراقات الحكومية من هذا النوع يمكن استخدامها دائمًا كي تستهدف جماعات لأسباب سياسية أو أيديولوجية (عوضًا عن أسباب قانونية أو تنظيمية) وهذا يشكل نقمة على مجتمع مدني سليم توجد فيه وجهات نظر وأصوات مُختلفة، لها الحق في التعبير عن نفسها. وقد رأينا في الفصل الثالث كيف تتعامل مدارس فكرية مختلفة مع مسألة «المجتمع غير المدني»، أي وجود جمعيات يُمكن أن تُسيء أهدافها وممارساتها إلى هذه الجماعة أو تلك. كما توجد طرائق عديدة للتعامل مع هذه المشكلة، لكن سن قانون لـ «الانسجام» («congruence») - تعريف الدولة للسلوك المقبول - يشي بالإقدام على مُجازفة لمنع أصوات أكثر راديكالية [من التعبير عن نفسها]. فأن يكون هناك «ميثاق» («concordat») بين الحكومة والقطاع التطوعي، يُعتبر طريقًا

(3) «US Department of the Treasury Anti-Terrorist Financing Guidelines: Voluntary Best Practices for US-based Charities,» *Chronicle of Philanthropy* (6 January 2003).

أفضل للسير قُدُمًا، عبر وضع خُطة مُفصّلة للحقوق والمسؤوليات المتبادلة تسندها مُدونات سلوك، مع ترك حيز أكبر بقدر الإمكان لحرية الانضمام إلى الجمعيات. وقد سبق أن جُرِّبت هذه المواثيق في المملكة المتحدة وكندا وغيرهما من البلدان. لكن المهم بصورة خاصة أن يستطيع المواطنون الانضمام إلى جماعات غير ربحية أو تركها بالسهولة المُمكنة، لأن هذا يجعل العُضويات المتراكبة - التي كنتُ قد أكدتُ على أهميتها على صفحات هذا الكتاب - أكثر احتمالاً.

وفي ما يتعلق بالمجال العام، فإن التدفق الحر للمعلومات يعتبر أساسيًا بالنسبة إلى الفرص المُتساوية وبناء الإجماع، وقدرة المواطنين على أن يعتبروا الحكومة وقطاع الأعمال رهن المُساءلة عن أعمالهما. ذلك أن توفير إمكانية الوصول إلى معلومات بشأن التمويل والاستخدام [العمل] والحقوق القانونية، على نطاق واسع، يساعد في أن يعوض عن عزلة الجماعات المقصاة، ويجعل من المحتمل أكثر أن تتأثر السياسات العامة بما يعود عليها بالفائدة. لذلك فإن قوانين كشف المعلومات العامة، ووجود شبكة كثيفة (ليست بالضرورة مملوكة من الدولة) من وسائل الإعلام العامة وقنوات الاتصال، تُعتبر أولويات جنبًا إلى جنب مزيد من الفضاءات «العامة»، الحقيقية، من كل نوع. وقد تكون فضاءات «طبيعية» (مثل الأسواق والميادين [الساحات] والمراكز الأهلية والمكتبات العامة، خصوصًا إذا أتيح فيها الإنترنت مجانًا)، وقد تكون فضاءات افتراضية (خفض التحجير المتزايد والسيطرة المركزية على هندسة الإنترنت وشيفراتها (Codes) من جانب عددٍ قليل من الشركات الكبرى)، وآفاق وفضاءات تعليمية (إنشاء جامعات عامة على حساب الخاصة) وآفاق في وسائل الإعلام (من خلال دعم المجتمعات الأهلية في ما يتصل بمحطات الإذاعة والتلفاز العام وقنوات الكابل المدعومة والصحافة المتنوعة والتعددية، والمشتملة على اللغات العامية). وتستطيع الحكومات تأدية دورها هنا وذلك بتنظيم صناعة الاتصالات لما يخدم المصلحة العامة؛ بمنع الشركات مثلًا من شراء محطات الإذاعة المحلية بالجملة (en masse)، كما تحاول فعله في أميركا شركة الاتصالات المعروفة بـ «Clear Channel Corporation»، مع الإصرار على أن تُموِّل شركات الكابل مراكز الحصول على الخدمة في المجتمعات الأهلية كشرط

للامتياز الذي تمنحه الحكومة لهذه الشركات، والإصرار أيضًا على أن تدعم تكاليف القمر الصناعي الخاص بإذاعة برامج الخدمة العامة.

إضافةً إلى ذلك، يحتاج الانخراط العام إلى مسارات وأرضيات مشتركة بحيث يستطيع الناس أن يكوّنوا صداقات، وأن يتحدى بعضهم بعضًا وأن يشكلوا أحلافًا جديدة وولاءات عابرة لخصوصياتهم. ففي جمهورية روسيا البيضاء (بيلاروسيا)، تدعم مؤسسة تُعرف بـ «Polish Stefan Batory Foundation» سلسلة اجتماعات الطاولة المستديرة والتي أُعدّت لتسهيل الحوار بين الحكومة وقطاع الأعمال والجماعات غير الربحية، بشأن الاتجاهات المُستقبلية في المجتمع - ما يُعدّ خطوة واضحة وغير مسبوقة في بيئة تسلطية مثل هذه. إن وجود مدارس مُختلطة، وكليات ومشاريع إسكان، ومشاريع إعلامية مشتركة، وإنتاج جماعي ومؤسسات تسويق مثل التعاونيات؛ وإدارة مشتركة للموارد الطبيعية تنفذها جماعات مُختلفة - كلُّ هذه الأشياء تبني جسورًا للتواصل تتجاوز حدود الطبقة والإثنية وتساعد على تثبيت معانٍ جديدة لما هو «عمومي».

على نطاق أوسع، فإن تحقيق تناغم بين نماذجنا الثلاثة الخاصة بالمجتمع المدني، يتطلب إصلاحات في كُل من الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية بهدف إعادة الحيوية إلى المجال العام، والإقرار بأن الجمعيات لها دور شرعي (لا حزبي) تؤديه في النظام السياسي، ولتدعيم العلاقات بين المواطنين وحكومتهم. وهذه جميعها طرائق لتوطيد علاقات تربط الحياة الترابطية بعمليات صُنع القرار التي تُحدد مفهوم المجتمع الصالح وكيفية تحقيقه. وفي ما يتعلق بالنظام الرسمي السياسي، فإن الحقيقة التي تُبين أن 33 في المئة فقط من الشباب ضمن الفئة العُمرية من 18 سنة إلى 29 سنة في أميركا قد أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية عام 1996 (هبوطًا من 50 في المئة في أوائل السبعينيات)، يمكن فهمها [الحقيقة] إذا ما نُظر إلى السياسات بوصفها فاسدة وغير فعالة، ولا علاقة لها باهتمامات الشباب[4]. لكن الجواب

---

(4) W. Galston, «Political knowledge, Political Engagement and Civic Education,» *Annual Review of Political Science*, vol. 4 (2001), pp. 217- 234.

عن هذه المعضلة هو حمل الحكومة على أن تكون أكثر استجابة، وترتيب السياسات من طريق تمويل حملات الإصلاح ومراقبة الانتخابات وإدارة تسجيل الناخبين وإجراءات التصويت، لا أن توفر مزيدًا من مسالك الهروب من الانخراط السياسي، ذلك أن جزءًا من هذه العملية يجب أن يتم من خلال نقل السلطة أو إبطال المركزية في السلطة السياسية (مدعومة بالموارد والسياسات المالية الضرورية) كي يتمكن المواطنون من المشاركة في تنظيم الأمور كافة ما عدا تلك التي تتطلب إجراء من الإدارة العليا لضمان توزيع السلطة والمصالح والموارد على نحوٍ مُنصف. ويعتبر «قانون بوليفيا للمشاركة الشعبية» جهدًا نادرًا لمأسسة الاعتماد المتبادل وفق هذه الطريقة، وهي طريقة سبق وأن كانت ذات أثر في الجهد المبذول لإبطال خصخصة إمدادات المياه للبلديات. فالتوسع في حرية التعبير والمشاركة والتمثيل في عملية صناعة القرار على مستوى الدولة، يولد إجماعًا في الرأي وثقة وتعلمًا اجتماعيًا، ومُساءلة واستجابة أعظم في مؤسسات الدولة، وحماية أكبر لحقوق الأقليات ومصالحها.

على كلا المُستويين النظري والعملي، فإن المجتمع المدني كان ولا يزال المستفيد الأكبر من صعود الديمقراطيتين التشاركية والتحاورية في السنوات العشر الماضية، موفرًا فضاء أكبر للمشاركة المباشرة في عمليات تحوط بالسياسات الرسمية - عمليات المجال العام - وهذا يعتبر جزءًا مهمًا من أي أجندة للعمل. كما أن استطلاعات الرأي التحاورية وإجراءات التصويت وطُرُق التمثيل البديلة، والحوارات المُيسرة بشأن مُعضلات السياسة الكبرى، وإتاحة المزيد من الفضاءات للمواطنين كي يكون صوتهم مسموعًا، تُعتبر جميعها مهمة مع أن من الواضح أنها معتمدة على سياق سياسي داعم. فأشكال المُشاركة الكلاسيكية (مثل الاجتماعات التي تعقد عادة في قاعة المدينة) قد تكون مُكلفة للغاية وتستنزف الكثير من الوقت بالنسبة إلى المواطنين المشغولين في هذا العصر كما يشير موريس فيورينا (Morris Fiorina)؛ إذ كانت في الأصل «تحولًا مُرحبًا به» من شتاء نيو إنغلاند (New England) الطويل المُوحش، بعد الحصاد،

وقبل أن تكون الحقول جاهزة للحرث[5]. لذلك فإن أشكال مشاركةٍ جديدة تُرتب بحيث تكون حول مكان العمل أو تسهلها تكنولوجيا المعلومات، تُعتبر مهمة بصورة خاصة. وفي جوهر الأمر، فإن أي زيادة في المشاركة أمرٌ مُرحب به، إذ إننا نتعلم أن نكون مواطنين لا من خلال الكُتب أو التدريب، بل من خلال الخبرة والعمل. وعلى النقيض من الدليل الضبابي بشأن «تعلم الخدمة» («service learning») الذي عاينته في ما سيلي، لا أحد يُنكر بأن المشاركة في منظمات غير ربحية وحركات اجتماعية في مراحل مبكرة من الحياة، يجعل من المرجح أن يستمر الناس في المشاركة في ما بعد[6].

إن تشجيع صلات أقوى بين النشاطين المدني والسياسي بهذه الطرائق يعتبر عملًا محفوفًا بالمخاطر، حاملًا معه أخطار الاستقطاب وفقدان الاستقلال، لكننا رأينا في الفصل الثاني لماذا من الضروري أن تكون هذه العلاقات ناجحة إذا ما أُريد للحياة السياسية أن تكون حقًا ديمقراطية وفعالة في تأمين إجماع في الرأي على إصلاحات في المجتمع الصالح؛ فعملية الدمقرطة لا تحصل من دون سياسات حقيقية. وعلى أي حال، لا يوجد إجماع على كيفية الربط بين المجالين. فبعض المسالك الواعدة بدرجة كبيرة يتمثل بـ«سياسات لا حزبية» («non-party politics»)، وبالدفاع عن حقوق المجتمع المدني والأنشطة المتعلقة بالسياسات على نحوٍ مُتزايد، وبالفصل بين النشاطين المدني والسياسي داخل أجزاء مختلفة من المؤسسة أو الشبكة نفسها، وبانتخاب أو تعيين ناشطين في مراكز حكومية، وبدعم الأنظمة الحزبية كبنى تتعارض مع الأحزاب السياسية المخصوصة. ويوجد دليل على أن دعم المانحين في بعض هذه المجالات قد أصبح أكثر حساسية مع مرور الزمن[7]. كما يوجد دليل تجريبي يراوح بين

(5) M. Fiorina, «Extreme Voices: The Dark Side of Civic Engagement,» in: T. Skocpol and M. Fiorina, eds., *Civic Engagement in American Democracy* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1999).

(6) M. Giugni, «How Social Movements Matter,» in: M. Giugni, C. D. McAdam and C. Tilly, eds., *How Social Movements Matter*. (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1999), and B. Edwards and M. Foley, «Civil Society and Social Capital: a Primer,» in: B. Edwards [et al.], eds., *Beyond Tocqueville* (Hanover, NH: University Press of New England, 2001), p. 139.

(7) T. Carothers, *Confronting the Weakest Link: Aiding Political Parties in New Democracies* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2006).

مؤيد ومعارض للمقترح القائل بأن «التربية المدنية» (وهي رائجة بصورة خاصة في الكليات، وفي أوساط السياسيين إن لم تكن بين التلاميذ)، والمشاركة في النشاطات التطوعية والمظاهر الأخرى من الحياة الترابطية، جميعها تؤدي إلى انخراط أكبر في السياسة من خلال التصويت والمشاركة في الحملات والاستعداد للترشح وتكوين «معرفة سياسية» ترتكز عليها هذه الاستعدادات لاحقًا في الحياة. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة عمومًا، فإن هذه العلاقة التبادلية ضعيفة بشكل واضح، لأن التصويت منخفض مع أن التطوع مرتفع، لكن هذه الصورة تخفي دليلًا جوهريًا بأنه، وعلى فرض أن الأمور الأخرى متساوية، فإن الأفراد الذين ينخرطون في الجمعيات من المرجح أن يشاركوا في السياسة، خصوصًا إذا كانوا يفعلون ذلك في المدرسة والجامعة[8].

أين نحن من كُل هذا في ما يتعلق بأجندتنا لبناء مجتمع مدني؟ يُمكن للتربية المدنية وخدمة المجتمع الأهلي والسبل الموسعة للمُشاركة السياسية غير الرسمية، أن تكون بالتأكيد مفيدة، شرط ألا تكون تحت سيطرة الدولة أو أن تُستعمل كبديل عن إصلاحات في السياسة الرسمية أو التدخلات الأخرى التي سبق أن أوصينا بها، وهي التي تحاول معالجة العوامل الأوسع الكامنة خلف معدلات المشاركة المتدنية من ذوي الدخل المتدني وجماعات الأقليات. تستطيع هذه الإجراءات المساعدة في بناء الشروط المسبقة لإحداث التفاعلات الفعالة بين الحياة الترابطية والمجال العام والمجتمع الصالح، لكنها تعتمد على قدرات المؤسسات التي يجب أيضًا أن تُطوَّر وعلى الروابط في ما بينها. وتلك كما سنرى، مهمة بالقدر نفسه من الصعوبة التي سنواجهُها عند مُحاولة تحقيق ما ذكرناه للتو.

---

(8) For Careful Reviews of this Evidence, انظر: W. Galston, «Political Knowledge, Political Engagement and Civic Education,» *Annual Review of Political Science*, vol. 4 (2001), pp. 217- 34; D. McFarland and R. Thomas, «Bowling Young: How Youth Voluntary Associations Influence Adult Political Participation,» *American Sociological Review*, vol. 71 (June 2006), pp. 401-25; P. Levine, *The Future of Democracy: Developing the Next Generation of American Citizens* (Hanover, NH: University Press of New England, 2007), and A. M. McBride and M. Sherraden, eds., *Civic Service Worldwide: Impacts and Inquiry* (London: M. E. Sharpe, 2007).

تسهيل تطوير نظام بيئي سليم للحياة الترابطية

إذا كانت الحياة الترابطية معقدة إلى الحد الذي وُصفت به على هذه الصفحات، فإن أي محاولة للتأثير فيها من خلال المعونات الخارجية أو تدخل الحكومة ستكون ملأى بالصعوبة والخطر. مع ذلك، فإن مقاربة صناعة بناء المجتمع المدني التي كانت قد انتشرت منذ عام 1989 - مع بعض الاستثناءات - تشبه محاولة فجة لاستغلال الحياة الترابطية بما ينسجم مع نماذج غربية ليبرالية - ديمقراطية، أميركية على وجه التخصيص، واختيار مسبق لمنظمات يعتقد المانحون أنها الأكثر أهمية (مدافعون عن مصالح المنظمات غير الحكومية أو وسائل أخرى للنخب مثلًا، وتكون عادةً في المدن الكبرى)، مُتجاهلين بذلك وسائل التعبير المحلي عن العمل المواطني التي لا تطابق التوقعات الغربية (مثل المؤسسات غير الرسمية والقروية، أو القائمة على العشيرة في أفريقيا والعالم الإسلامي، والحركات الاجتماعية الأكثر راديكالية، أو تشكيلات ما قبل سياسية)، ناثرة بذلك عدم ثقة وتنافسًا بينما تتنافس الجماعات الناشئة من أجل الحصول على معونات خارجية، مولدة ردة فعل مفاجئة عندما تكون الجمعيات على علاقة بالمصالح الأجنبية. فخلقُ مجالات عامة يجري تجاهله عادة، بصرف النظر عن الدعم العرضي لجماعات وسائل إعلام مستقلة ومنظمات تشجع مساءلة الحكومة. ويؤدي تجاهُل تحذير رالف دارندورف (Ralf Dahrendorf) بأن «الأمر يتطلب ستة أشهر لإنشاء مؤسسات سياسية جديدة، وست سنوات لإرساء اقتصاد قابل للحياة جزئيًا، وستين سنة لإقامة مجتمع مدني»، إلى اختزال الجداول الزمنية للمشاريع بفترات زمنية مصغرة من سنتين أو من ثلاث، وإعادة توجيه المساءلة إلى أعلى(9). فتعزيز المؤسسات المدنية (والذي يعني روابط ومواقف وممارسات، وليس مجرد منظمات) يتطلب أكبر قدر ممكن من المتابعة الدقيقة الحساسة على مدار فترات طويلة من الوقت. في المقابل، فإن صناعة المعونات تُشبه جرافة لشق

(9) S. Khalaf, *Civil and Uncivil Violence in Lebanon: A History of the Internationalization of Communal Conflict in Lebanon* (New York: Columbia University Press, 2002).

الطرق يسوقُها شخص ما مقتنع بأنه يسير في الاتجاه الصحيح، في حين أنه يتبع خريطة أُعدت لبلدٍ آخر في زمنٍ آخر.

في الغرب، تكون الجمعيات الطوعية أقل عُرضة لأهواء وكالات العون لأن أساس تمويلها يكون أهليًا بدرجة كبيرة وعادةً ما يكون أكثر تنوعًا، مع أن بعض الآثار المماثلة واضحة ضمن محاولات تبذلها الحكومات لتشكيل القطاع الذي ينسجم مع احتياجاتها وأولوياتها. وفي البلدان الأكثر فقرًا، حيث يكون القطاع أضعف إلى حد كبير، قد يكون التأثير في تشويه أصالة التعددية من طريق محاباة جماعات على حساب أخرى بمُدخلات مالية وتقنية كبيرة، ما يؤخر تطوير العلاقات التكاملية بين الدول والمواطنين وجمعياتهم، ويُسهم حتى في تقليص نفقات الدولة، وتحرير السوق في سياقات قد تكون فيها الأهداف غير ملائمة بكل ما للكلمة من معنى؛ إذ ليس من الصعب المباشرة في إنشاء منظمات غير حكومية (إلا إذا كان المرء يعيش في ميانمار أو ربما في الصين)، وهي مهمة تتفق على نحو مريح مع ميل الوكالات المانحة إلى التركيز على المدة القصيرة وعلى ما يسهُل قياسه، أو الادخار في البنية التحتية الطبيعية للقطاع. لكن هذه التدخلات لا تقدم بمفردها سوى القليل، لأنها ليست محاولات حقيقية تهدف إلى تسهيل تطور أنماط عضوية من الحياة الترابطية، لكنها محاولات مضلّلة لتشكيل مصيرها طبقًا لمعايير مُقدرة سلفًا - ما يسميه سيارونغ لي (Xiarong Li) «الحتمية في المجتمع المدني»[10] («civil society determinism»). ومن غير المحتمل أن تكون النتائج ناجحة، مثلُها كمثل نسل تعيس من زواج به خلل، سيكون مستقبل أفراده بوصفهم كيانات مُستقلة ذاتية الاستدامة معرضًا للتهديد باستمرار. فالدعم الخارجي يُمكن أن يكون ناجحًا بقدر ما يفعله الزيت لدى تزييته محرك الحياة الترابطية، لكنه لن يكون بديلًا قط عن اليد التي تقود السيارة.

تؤكد سلسلة من دراسات التقييم المستقلة هذا التكهن الكئيب، لكن

---

(10) X. Li, «Democracy and Uncivil Societies: A Critique of Civil Society Determinism,» in: R. Fullwinder, ed., *Civil Society, Democracy and Civic Renewal* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 1999).

لماذا تكون النتائج المتحققة في السجلات هزيلة إلى هذا الحد؟[11]، فوكالات المانحين نادرًا ما تطالها المساءلة عن تأثير قراراتها، وهي غير مُجبرة على أن تكون شفافة بشأن نظريات التغير الاجتماعي التي تستخدمها. ولو أنها كانت [مسؤولة وشفافة]، لكانت الأخطاء أقل. ولا تُعدّ هذه المطالب غير معقولة، على ما قد يقول قائل، لكنها تغيب على نحوٍ صادم من عالم الإحسان والمعونة الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأجندات الخارجية غالبًا ما تكون مُتناقضة، مع دعم مؤسسات سياسية تدفع باتجاه تحقيق الديمقراطية لتُعادل دعمًا لمؤسسات اقتصادية تدفع باتجاه تحرير السوق (أو على المستوى التنظيمي، دعم منظمة غير حكومية في مجال تزويد الخدمة على نحو يفوق دعم الدفاع عن المصالح والتعبئة الشعبية). وفي حين أعلن المانحون عن دعمهم لـ «التعددية» في البوسنة بعد اتفاقات دايتون، فإن ما بحثوا عنه وموّلوه كان «الخدمة الرخيصة» (cheap service delivery) بحسب المقوِّم أيان سمايلي[12] (Ian Smillie). فالمعونة الرسمية مرتبطة بأجندات سياسية للإدارة التي تكون في السلطة، لذلك سيكون من السذاجة أن يتوقع المرء موقفًا يتصف بالتجرد التام في مجال مُسيس مثل مجال المجتمع المدني. وهناك خطوات جارية لخفض الآثار المدمرة التي تحملها المساعدة الخارجية وذلك من خلال المزيد من توافق المانحين والتنسيق في ما بينهم[13]. مع ذلك، فإن التقويمات المدعومة

---

(11) انظر على سبيل المثال: S. Sampson, «The Social Life of Projects: Importing Civil Society to Albania,» in: C. Hann and E. Dunn, eds., *Civil Society: Challenging Western Models* (London: Routledge, 1996); A. Van Rooy, ed., *Civil Society and the Aid Industry* (London: Earthscan, 1998); T. Carothers and M. Ottaway, *Funding Virtue: Civil Society Aid and Democracy Promotion* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2000); J. Howell and J. Pearce, *Civil Society and Development: A Critical Exploration* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2001), and R. Jenkins, «Mistaking 'Governance' for 'Politics': Foreign Aid, Democracy and the Contribution of Civil Society,» in: S. Khilnani and S. Kaviraj, eds., *Civil Society: History and Possibilities* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002).

(12) I. Smillie, *Service Delivery or Civil Society? NGOs in Bosnia and Hercegovina* (Ottawa: CARE Canada, 1996), iv; D. Hulme and M. Edwards, eds., *NGOs, States and Donors: Too Close for Comfort?* (New York; London: Palgrave Macmillan, 1997), and A. Fowler [et al.], «The Challenge of Socioeconomic and Democratic Development: Marrying Civil Society's Social and Political Roles?,» in: F. Heinrich and L. Fioramonti, eds., *CIVICUS Global Survey of the State of Civil Society* (West Hartford, CT: Kumarian Press, 2007), vol. 2: *Comparative Perspectives.*

(13) Advisory Group on Aid Effectiveness, *Civil Society and Aid Effectiveness: Synthesis of Findings and Recommendations* (2008) http:// web.acdi-cida.gc.ca/cs.

من الولايات المتحدة بشأن «مبادرة الشرق الأوسط الكبير» (Greater Middle East Initiative) على سبيل المثال، ومساعدة المجتمع المدني في روسيا، وما يقدم من معونات للمنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية في الهند، تُظهر جميعها تشوهات شديدة تُعزى إلى الاستثمار المفرط في منظمات غير حكومية مرتبطة بروابط ذات قاعدة شعبية ضعيفة وذات تمويل محلي[14]. وهذا لا يعني أنه لم تكن هناك نجاحات؛ فالجهد الكبير الذي قام به جورج سوروس (George Soros) في أوروبا الشرقية جدير بالذكر (من تزويده المنشقين بآلات ناسخة، إلى إطلاق هيئات مانحة مثل المؤسسة التي تُعرف بـ «Stefan Batory Foundation in Poland»)، وكذا الأمر بالنسبة إلى الجهد الذي بذلته مؤسسة فورد ومؤسسات أميركية أخرى جنبًا إلى جنب المنظمات الدولية غير الحكومية مثل «أوكسفام» (Oxfam) و«نوفِب» (Novib) وبعض المانحين الحكوميين الأكثر استنارة في الدول الاسكندنافية وهولندا والمملكة المتحدة. وكانت المعونات الغربية لمناطق الصرب قبل الإطاحة بسلوبودان ميلوسوفيتش (Slobodan Miloševic) قد جرى التخطيط لها وتنفيذها بصورة جيدة عمومًا، وأُرسلت المخصصات المالية إلى وسائل إعلام مستقلة وجماعات مراقبة وائتلافات معارضة مثل التحالف من أجل التغيير (Alliance for Change). وقد أثيرت ادعاءات مماثلة من أجل «ثورات الألوان» في أوكرانيا وجورجيا وقرغيزستان بين عامي 2003 و2005، مع أنه كان هناك أيضًا انتقادات للخارج في الأمثلة الثلاثة (على وجه الخصوص الولايات المتحدة) بشأن دعمه لعناصر داخل المجتمع المدني تنقصها الشرعية المحلية، ويمكن أن يكون ذلك قد ساهم في عدم الاستقرار السياسي المستمر ونُكوص الوضع الديمقراطي. هذه المشكلات كانت ولا تزال سمة دائمة للمعونات الخارجية المقدمة للمجتمع المدني، تصحبها حراكات محمومة للنشاط المدني قُبيل الجولة الأولى من الانتخابات الديمقراطية وبعدها، ويتبعها

---

(14) I. Hawthorne, *Middle Eastern Democracy: Is Civil Society the Answer?* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2004), Democracy and Rule of Law Project, Paper No. 44; F. Senzai, «Bush's Shaky Plans for Change in the Middle East,» *Civility Review*, vol. 1, no. 1 (2004), pp. 3-4; R. Jalali, «Foreign Aid and Civil Society: How External Aid is Detrimental to Southern NGOs and Social Movements,» *Democracy and Society*, vol. 2 , no. 2 (2005), pp. 6-24, and S. Henderson, *Building Democracy in Contemporary Russia: Western Support for Grassroots Organizations* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2003).

جهد أكبر بدرجة عالية من أجل استدامة الديمقراطية وتعميقها، وهو نمط كان قد لوحظ أيضًا في سياقات أقدم مثل إسبانيا وبولندا[15]. وتأتي أفضل النتائج عندما يدعم جهدٌ خارجي حركة محلية تكون مُسبقًا قد نُظمت جيدًا ولها هدف محدد بدقة. وفقًا لهذا السيناريو، فإن كميات قليلة من المال ومساعدة فنية في وقتها الصحيح يُمكن أن تصنع فرقًا كبيرًا.

إذا كان السجل بائسًا إلى هذا الحد، فما الذي يُمكن عمله لتحسينه؟ إن أول حكم مبني على التجربة العملية هو أن نبحث دائمًا عن أشكال الحياة الترابطية التي «تعيش» مستقلة نسبيًا في سياقها، وليس فقط عن «المشتبهين المألوفين». ربما تكون تلك جمعيات مساجد محافظة في منحاها كما في لبنان (التي يبيّن سمير خلف بأنها تساهم في تنمية التسامح)، أو جمعيات الدفن في مُقاطعات بجنوب أفريقيا (التي أدت دورًا رئيسًا في مجالات اجتماعية واقتصادية وسياسية في ظل نظام الفصل العنصري)، أو الجماعات التي تتبنى أسلوب الخدمة الذاتية في أميركا (تفوق الآن عضويتها الجمعيات التقليدية)، أو نقابات العمال في فرنسا والبرازيل (التي لا تزال حتى الآن المحركات الرئيسة في حركة العدالة العالمية المزدهرة)[16]. فجماعات كهذه تتصدر في تنظيم الاستجابات لمشكلات الجماعات الأهلية والجمعيات في مواجهة خلفية رأسمالية تتجه نحو العولمة والقومية الصاعدة، والتجزئة (fragmentation) التي تُحدثها. وإذا كانت الحياة الترابطية كما بيّن محلّلون بطريقة مُقنعة، قد أُعيد

(15) T. Carothers, *Ousting Foreign Strongmen: Lessons from Serbia* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2001); O. Encarnacion, «Beyond Civil Society: Promoting Democracy after September 11th,» *Orbis* (Spring 2003); T. Garton-Ash and T. Snyder «The Orange Revolution,» *New York Review of Books*, vol. 52 , no. 7 (28 April 2005); S. Chaulia, «Democratization, NGOs and 'Colour Revolutions',» *OpenDemocracy* (19 January 2006); www.opendemocracy.net/globalizationinstitutions_government/colour_revolutions_ 3196.jsp; J. Forbrig and P. Demes, eds., *Reclaiming Democracy: Civil Society and Electoral Change in Central and Eastern Europe* (Washington, DC: German Marshall Fund, 2007), and M. Beissinger, «Promoting Democracy: is Exporting Revolution a Constructive Strategy?,» *Dissent* (winter 2006).

(16) S. Khalaf, *Civil and Uncivil Violence in Lebanon: A History of the Internationalization of Communal Conflict in Lebanon* (New York: Columbia University Press, 2002), and A. Jamal, *Barriers to Democracy: The Other Side of Social Capital in Palestine and the Arab World* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007).

تشكيلها في الغرب مع نهاية القرن التاسع عشر من خلال التحضر والتصنيع والهجرة، فإنه يمكن عندئذٍ إعادة تشكيلها مرة أخرى. فقد كانت حركة العدالة العالمية ولا تزال مُبتكرة بصورة خاصة في تطوير بُنى جديدة وأقل تراتُبية، وممارسات وأساليب منظمة عبر الحدود، مع أنه لا يزال هنالك ما نحتاج إلى معرفته في ما إذا كانت هذه الابتكارات ستُولد أي إجماع على مستوى البدائل المحددة للسياسات القائمة.

ثانيًا، ينبغي لنا التركيز على النظام البيئي الترابطي وذلك بتعزيز شروط تستطيع فيها مكوناتها كافة العمل على نحوٍ فعال أكثر، منفردة ومجتمعة. فإذا كانت «التربة» صالحة و«المناخ» مُلائمًا، فإن الحياة الترابطية ستنمو وتتطور بطرائق تُلائم البيئة المحلية. وهذا يتطلب دعمَ أوسعِ قدر ممكن من الجماعات لمساعدتها في العمل بتناغم للدفاع عن رؤاها للحَياة المدنية وتنميتها، وتوفير الموارد الإضافية لإيجاد الوسائل الخاصة بها في المزاوجة بين الخدمات المرنة والإنسانية وبين النقد المستقل، وتركها لترتيب علاقاتها في ما بينها ومع جمهور الناس الذين يجب أن تدعمهم، والذين يجب أن تمثُل أمامهم للمساءلة، إذا ما أُريد لعملها أن يكون مُستدامًا. فدعم الروابط المدنية - السياسية في الحياة الترابطية يُعتبر أيضًا مهمًا، بما في ذلك دور الجماعات غير الربحية في المدافعة وقدرتها على المُزاوجة بين وظائفها المختلفة كما أوصينا في الفصل الخامس؛ أي خلق منظمات هجينة تجمع بين توزيع الخدمات وبناء القدرات والمدافعة، أو التغيرات الشخصية والبُنيوية مجتمعة والتي التقطت في «الحُب الذي يصنع العدالة». وقد يعتبر بعضهم أن مُصطلح «سياسات الخدمات» ينطوي على «إرداف خُلفي» (اجتماع لفظتين متناقضتين لغرض بلاغي) (oxymoron)، لكن الجدير بالاعتبار هو قدرته على أن يجمع معًا هذين البُعدين للعمل المواطني(المقصود السياسات والخدمات)[17]. فاللوائح التنظيمية والترتيبات التعاقدية التي تستعملها الحكومات عندما تمول المنظمات غير الربحية، في حاجة إلى أن تكون حساسة إزاء هذا التوازن. وهذا هو عُمق

(17) The Term «Service Politics» Comes from: *The New Student Politics: The Wingspread Statement on Student Civic Engagement* (Washington, DC: Campus Contract, 2001).

النظام البيئي واستمراريته، ما يُمكّن المواطنين من مقاومة من يتولون السلطة الاستبدادية والاستجابة للفرص السياسية عندما تنشأ. وهناك إجراءات مهمة أُخرى تشمل دعمًا لجمعيات أقل منظورية، وتلك التي تُمثل مصالح جماعات مُهمشة (بصورة خاصة جمعيات المرأة والتي أثبتت أنها مجموعات وسيطة أفضل بين الناس والمؤسسات في كثير من بيئات العالم الثالث)[18]؛ وتجديد قنوات تشكيل القيادة من أجل التوجه إلى معالجة مشكلة ميل الجمعيات إلى الوقوع في جمود أكبر والغرق في المصالح الذاتية مع مرور الوقت؛ وتقوية الروابط التي تعمل على تواصل الناس عموديًا وأفقيًا في علاقات جديدة وشبكات لعمل جمعي عابرة للحدود داخل الجماعة، أكان ذلك في تحالفات عريضة وأحلاف، أم حركات اجتماعية، أم علاقات أساسية أكثر بين المنظمات الوسيطة وجماعات العضوية ذات القاعدة الاجتماعية بين جمهور الناخبين. فهذه الإجراءات ستزيد من تأثير الجماعات الأقل قوة على السياسة العامة جنبًا إلى جنب بناء معايير ومُساءلات جديدة ومتراكبة.

ثالثًا، ينبغي لنا تركيز الاهتمام بأكبر قدر مُمكن على تقوية الاستقلال المالي للجمعيات الطوعية، لأن الاتكال على عقود الحكومة أو التمويل الخارجي يعتبر نقطة ضعف («عقب أخيل») لعملٍ مدني حقيقي. فالموارد يكون لها دومًا أثر توجيهي ولا بد من تحليله مسائل تتعلق بالهوية التنظيمية والوظائف والرسالة والمساءلة. فالجمعيات التي لديها قاعدة للمداخيل متجذرة في تبرعات محلية تُعتبر عادة أكثر قدرة على مقاومة الضغط من الحكومات أو قطاع الأعمال، وتضع نُصب أعينها النشاطات الأساسية، وتبدّد الاتهام بأنها مجرد لعبة في يد الآخرين من ذوي المصالح. وهذا لا يعني تكرار النماذج التقليدية لحملات جمع المال الخيرية التي تطورت في الغرب (متلازمة «الطفل المشرف على الهلاك من شدة الجوع»)، بل تشجيع مروحة واسعة من الآليات وتشمل رسوم العضوية، واسترداد تكاليف الخدمات المقدمة، والدخل التجاري، والمؤسسات

---

(18) See the Papers by Bebbington and Carroll, Salmen and Reid, and Uphoff and Krishna, all in the World Bank Social Capital Library of works in Progress at http://www.worldbank.org/ poverty/ scapital/index.htm.

التي تقدم المنح والهبات. وعلى الرغم من بعض الفضائح حديثة العهد (على سبيل المثال، أحد كبار المديرين التنفيذيين في مؤسسة ماركل Markle Foundation) بنيويورك زار مُنتجع المياه المعدنية في فيفي لارو (spa Fifi La Roo) في الهامبتنز (the Hamptons) على أساس «عمل رسمي»)، تبقى المخصصات المالية للمؤسسات مهمة بصورة خاصة بسبب مرونتها وجداولها الزمنية الطويلة، مع أن صعود «الرأسمالية الخيرة» (philanthrocapitalism) قد يجعل نقاط القوة هذه تتأكل لأن ثمة رغبة في الحصول على أنواع مُعينة من النتائج تكون قصيرة الأجل ويمكن قياسها[19]. فصناديق التنمية الوطنية والفرعية (التي يعمل مانحون مختلفون على تجميع مواردها فيها) تعتبر أيضًا واعدة[20].

أخيرًا، إن ما نعرفه أو نفهمه عن المجتمع المدني في سياقات لا غربية (non-Western) قليل جدًا. لذلك فمن المهم جدًا إجراء بحوث أكثر على وقائع وتعقيدات الحياة الترابطية في المجتمعات الإسلامية والكونفوشية وفي أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وأميركا اللاتينية. وإجراء بحوث أكثر لن يؤدي إلى مساعدة أكثر فاعلية في حد ذاتها، لكنه على الأقل سيستحدث قاعدة معلومات أفضل يستطيع المانحون بناء أحكامهم عليها وجعلها أكثر سهولة لعرض الافتراضات التي يضعونها في الغالب، وتحدّيها. وباختصار:

- كُن واضحًا وشفافًا إزاء السبب الذي يدفعك إلى تشجيع أنماط معينة من الحياة الترابطية، وتحمّل مسؤولية النتائج.

- ركّز على الحالات التي تستطيع الجمعيات من خلالها تشكيل ذاتها وعلاقاتها، وليس على وجهة نظر مقدرة سلفًا بشأن أي أشكال تعتقد أنها الأكثر أهمية.

---

(19) «A foundation Tavels far from Sesame Street,» *New York Times* (6 September 2002).
On «Philanthrocapitalism,» see M. Edwards, *Just Another Emperor? The Myths and Realities of Philanthrocapitalism* (New York; London: DEMOS; Young Foundation, 2008).

(20) The Model of Consolidated Development Funds is Explored in: M. Edwards, *Future Positive: International Cooperation in the 21st Century* (London: Earthscan, 1999), chapter 7.

- فكّر في الحياة الترابطية بوصفها نظامًا بيئيًا وابحث عن المكونات الضعيفة، الغائبة أو المنفصلة.

- اعمل على توفير موارد لأوسع نطاق ممكن من الجماعات لتلتقي معًا وتعبر عن رؤاها المستقبلية الخاصة بها.

- اعمل على تشجيع وجود الجذور المحلية والمساءلة بوصفهما مفتاح توليد الموارد ذات التأثير الفعال والاستقلال والفعالية.

الخاتمة

كم من الحجم يجب أن تبلغ فكرة ما قبل أن تتأهل لتصبح «فكرة عظيمة» (a «big idea»)؟ هل يتمتع المجتمع المدني بالتقدير والاعتبار، أم أنه معقد إلى حد كبير ومُقيد في صلته الوثيقة بسياقات وثقافات معينة؟ يعتبر المجتمع المدني، بالطريقة التي عرضنا لها في هذا الكتاب، فكرة مهمة بالتأكيد كونها تساعدنا في فهم العالم والعمل على تغييره [إلى ما هو أفضل بالطبع] في وقت واحد. لكن وبالنظر إلى غياب الإجماع في الرأي حول ماهية المجتمع المدني وماذا يقوم به، أو حتى ما إذا كان موجودًا في أجزاء معينة من العالم، سيكون من الحماقة إثارة ادعاءات كثيرة جدًا. وما يبدو في حكم المؤكد هو أن المجتمع المدني سيستمر في تقديم إطار مهم للمناقشة في المستقبل.

وكما آمل أن أكون قد أوضحت، يُعتبر المجتمع المدني في آن هدفًا نرمي إليه، ووسيلة لتحقيقه، وإطارًا للانخراط مع بعضنا البعض حيال الغايات والوسائل. وعندما تتواجه هذه الأوجه الثلاثة في ما بينها وتُوحد مناظيرها المختلفة في إطارٍ يدعم فيه كل طرف الطرف الآخر، فإن فكرة المجتمع المدني تستطيع توضيح الكثير عن مسار السياسات والتغير الاجتماعي، وأيضًا تفيد بوصفها إطارًا عمليًا في تنظيم المقاومة والحلول البديلة للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية. فنظريات المجتمع الصالح تساعد في التركيز على أهداف وتحديات تُحفز البحث عن الحرية والتقدم الإنساني؛ ونظريات الحياة الترابطية تساعد في توضيح كيفية مواجهة تلك التحديات من خلال وسيلة العمل غير

التابع للدولة الذي يكون دائمًا ضروريًا لكنه غير كافٍ على الإطلاق؛ ونظريات المجال العام تربط الاثنتين معًا بتوفير إطار للمحاجة والتفاوض حول الأهداف الاجتماعية والاستراتيجيات المطلوبة للوصول إليها. وستختفي العديد من الصعوبات التي تعتري النقاشات المتعلقة بالمجتمع المدني عندما نُخفض من توقعاتنا بشأن ما يمكن أن تقدمه كل واحدة من هذه المدارس الفكرية الثلاث بمعزل عن الأخريات، ونتخلى عن المحاولات الرامية إلى تنفيذ نموذج بمفرده، الإجماع في الرأي أو التفسير.

سيتطلب بناء مجتمع مدني حقيقي بالوسائل الثلاث طاقة هائلة وخيالًا [واسعًا]، ولهذا السبب فإن الإلهام الذي تقدمه هذه الفكرة للنضال الشعبي مهم للغاية. ففي مؤتمر جيبوتي للسلام في الصومال عام 2000، كانت لغة المجتمع المدني هي اللغة التي استعملتها قوى محلية على نطاق واسع كموقع مُضاد لحُكم أمراء الحرب المتواصل(21). «بأي حق تسلبون فكرة نجدها نحن في غاية الأهمية في عملنا؟»، كان ذلك هو التعليق الذي وجّههُ لي ناشط في الهند عام 2002 وهو مُحق تمامًا أيضًا. ومهما تكن نقائص المجتمع المدني نظريًا، فإنه يوفر بالتأكيد محكًّا للحركات الاجتماعية، ولأن أساس المجتمع المدني هو العمل الجمعي - في الجمعيات، من خلال المجال العام وعبر المجتمع - فإن هذا النقاش يُذكرنا بأن الجهد الفردي والخبرات مهما بلغت لا يمكن أن تكون بديلًا لعلاقات المحبة والتضامن والتضحية والصداقة، التي هي أساس طبيعتنا البشرية الحقيقية. وفي وقت ما عندما تتوتر بشدة علاقات كهذه بسبب تغييرات أوسع في المجتمع والعلاقات الدولية والاقتصاد، قد يكون هذا هو الدرس الأكثر أهمية الذي على المجتمع المدني أن يعطيه لنا.

إن الحقيقة البديهية هي أن المجتمع المدني ما هو إلا ما نصنعه نحن، بوصفنا مواطنين ناشطين، لكن الصحيح أيضًا أن «الطاقة الاجتماعية» (social energy) و«العمل الذي يدفعه العزم» هما الشرارة التي تُشعل المجتمع المدني

(21) C. Lewis, «Civil Society in African Contexts: Reflections on the Usefulness of a Concept,» *Development and Change*, vol. 33, no. 4 (2002), pp. 569-86.

بوصفه قوة للتغير الاجتماعي الإيجابي. فالتصميم لعمل ما هو الصواب الذي نفعله، ليس لأن الحكومة طلبت منا فعله ولا لأن السوق أغوانا لفعل ذلك، بل لأنه هو مَن يصنع مِن الحياة الترابطية قوة لما فيه خيرنا، ووقودًا للتغيير في ممارسات الدول والأعمال، وتحفيز الناس على رفع أصواتها في المجال العام، كما في قصة «كيف يستخدم الناس الخيال، والقدرة على التكيف، والاعتقاد الجازم» كما يصوغُها بول هوكن (Paul Hawken) «للقيام بمعجزات يومية في إعادة تحديد علاقتنا بالبيئة وعلاقتنا بعضنا ببعض»[22]. في حين أن الانتقادات الموجهة إلى المجتمع المدني تكون غالبًا صحيحة، دعْنا نفكر كيف سيكون العالم من غير أحلام المجتمع الصالح وموارد الجمعيات الطوعية ومحاجات المجال العام. بالتأكيد سيكون أقل متعة من دون منظمات «الجدات الغاضبات في مونتريال» (Raging Grannies of Montreal)، و«محبي القطط ضد القنبلة النووية» (Cat Lovers Against the Bomb)، والمنظمة المعروفة بـ «Drop Yer Drawers» وهي منظمة خيرية في تكساس توزع ملابس داخلية، و«مواطنين ضد الرضاعة الطبيعية» (Citizens Against Breast-Feeding) (وهي ليست ما أفضله شخصيًا)، و«بنات المعبد الكبير من الأيائل» (Grand Temple Daughters of the Elk). ومُقابل خلفية من الديمقراطيات الضعيفة والسلطة المؤسسية، والشرعية والقومية الصاعدة، يُعتبر المجتمع المدني أساسيًا بالنسبة إلى التوقعات المأمولة من نظام عالمي يسوده السلام والازدهار في القرن الحادي والعشرين، ذلك لأنه «يُفضي بنا إلى إدراك متجدد لاندماج [الأبعاد] الأخلاقية، والاجتماعية والسياسية في تكوين المجتمعات الإنسانية كافة»[23].

تُزودنا أشكال النضال اليومي لملايين الجماعات المنتمية إلى المجتمع المدني عبر العالم برسالة مفادها أن العمل الجمعي على أساس مجتمع إنساني يُمكن أن يولد الأساس لأشكال بديلة من السياسات ونوع جديد من المجتمع.

---

(22) P. Hawken, *Blessed Unrest: How the Largest Movement in the World Came into Being and Why No One Saw it Coming* (New York: Penguin, 2007), p. 5.

(23) A. Hann and E. Dunn, eds., *Civil Society: Challenging Western Models* (London: Routledge, 1996), p. 3.

وبهذا الاعتقاد الجازم - على الأقل - يُسعدني أن أُوصَف بأني «أحد إحيائيي المجتمع المدني». ففي أحسن حالاته، يُعدّ المجتمع المدني قصة أناس عاديين يعيشون أساليب حياة فوق العادة من خلال علاقاتهم بعضهم ببعض، تدفعهم قُدُمًا رؤية لعالم تسوده المحبة والرحمة واللاعنف والتضامن. وفي أسوأ حالاته، إنه أكثر بقليل من شعار، وهو شعار مُربك، لكن لا حاجة إلى التركيز على أسوأ ما في الأشياء وترك الأفضل خلفنا. و[بغض النظر عن] بعض المثالب وما إلى ذلك، تبقى فكرة المجتمع المدني مُقنعة، لا لأنها تزودنا بالتفسيرات الأكثر ترتيبًا، بل لأنها تخاطب أفضل ما فينا وتستدعي الأفضل فينا لنستجيب بالمثل.

الثبت التعريفي

أخلاقيات/ آداب العمل (Code of Ethics): مجموعة من القواعد العامة التي ترعاها منظمات المجتمع المدني، أعضاءً ومناصرين، في ما يتعلق بمشاركتهم في المنظمة أو في أنشطتها، والتي يوافق عليها الأطراف بملء إرادتهم في أحسن الأحوال، وهي قد تُدرَج بعد ذلك في القانون. وتعلن هذه المدونة أيضًا المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسلوكيات والمعايير التي يصعب إدراجها في القوانين.

أصحاب المصالح (Stakeholder): الأشخاص الذين يكون لديهم مصلحة مباشرة في قضية معيّنة، أو ينخرطون فيها أو يوظفون قدراتهم فيها بشكل مباشر، على مثال الموظفين وحاملي السندات والزبائن الذين يتعاطون عملًا ما.

إطار قانوني (Legal Framework): يتجلّى في بنية العملية السياسية التي تشمل الانتخابات وتنطوي على القواعد، والقوانين، وما يستكملها من أنظمة ومدونات قواعد السلوك العلنية أو الضمنية التي ينص عليها الدستور.

إعداد الموازنة التشاركية (Participatory Budgeting): تقتضي هذه العملية وضع قسم من الموازنة جانبًا حتى يتسنى للمواطنين أن يحددوا وجهة استعماله. ويسعى هذا النوع من الموازنات إلى توسيع مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار فيما يعزّز أيضًا المساءلة، ويزيد المجتمع المحلي تماسكًا، ويحسّن مستوى تقديم الخدمات ذات التكلفة المقبولة نظرًا إلى منفعتها.

ائتلاف (Coalition): تحالفٌ يضمّ، بصورة مؤقتة أو دائمة، مجموعة متنوعة من المنظمات أو الأشخاص الذين يوحدون جهودهم للدفاع عن قضية مشتركة أو المشاركة في نشاط تضامني، ويركّزون عادةً على أعمال المدافعة التي تدفع بالحكومة نحو التغيير.

بيان المهمة (Mission Statement): بيان مكتوب يشرح الغرض الأساسي المنشود من المنظمة المدنية أو الائتلاف أو حملة المدافعة والهدف الذي تصبو هذه الهيئات إلى تحقيقه.

تحالف/ حلف (Alliance): تجمّع يضمّ مجموعات أو أشخاصًا أو دولًا تتوافق على التعاون في ما بينها من أجل تحقيق هدف مشترك. ويتخذ التحالف عادةً شكل اتفاق رسمي.

تحرك باتجاه تغيير السياسات (Policy Action): مجموع الخطوات المتخذة لمعالجة مشكلة معيّنة من خلال تعديل السياسات أو تفعيلها.

تحرك عام (Public Action): إحدى الخطوات التكتيكية التي تُتخذ في إطار حملات المدافعة، حيث يجري تنظيم حدث أو مناسبة عامة من أجل لفت انتباه الشعب إلى قضية معيّنة. ويمكن أن يتخذ هذا التحرك عدة أشكال كالمهرجانات والمسيرات والعروض المسرحية في الشوارع وما إليها.

تحليل «سوات»/ تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر (SWOT Analysis): أداة للتحليل تركّز على نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر الكامنة في البيئة السياسية السائدة. ويساعد هذا النشاط أي حملة أو منظمة مدنية في رصد القيود والموارد عند إعداد الخطط الاستراتيجية وتنظيم الأنشطة.

تخطيط استراتيجي (Strategic Planning): اجتماعٌ أو سلسلة من الاجتماعات التي تعقدها المنظمات المدنية أو أي كتلة ائتلافية مع أبرز المستشارين بهدف جمع المعلومات الضرورية وتحديد استراتيجية الحملة ككلّ. ولا بد من صياغة هذه الاستراتيجية خطيًا على شكل خطةٍ لحملة المدافعة.

تربية مدنية (Civic Education): مجموع البرامج التي تعرّف بالقواعد الأساسية ومقومات المؤسسات في النظام السياسي الديمقراطي، والتي تشيع المعرفة بالحقوق والممارسات الديمقراطية كفهم الحقوق الدستورية، والمساواة بين الجنسين، والعمل الجماعي. ويتمكّن المواطنون في المقابل، بفضل توسيع معرفتهم بحقوقهم الدستورية والتقنيات المعتمدة في تنظيم المجتمع المدني، من المشاركة مشاركةً فعلية في عمل المجتمع المحلي ومؤسسات الحكم وفي رسم السياسات. راجع أيضًا تنظيم المجتمع المحلي.

تضارب المصالح (Conflict of Interest): تبرز هذه الحالة حين يعاني من كان موضعَ ثقة وفي موقع السلطة من تضاربٍ ما بين مصالحه المهنية وتلك الشخصية، بحيث يصعب عليه أداء واجباته بكل حيادية. ويبرز تضاربٌ في المصالح أيضًا حتى في الحالات التي لا ينشأ عنها أي فعل منافٍ للأخلاق أو للأصول، إنما قد تُشكّك في صحة هذا الفعل وتُفقِد الشخص أو الموقع أو المنصب ثقة الآخرين، كأن يعمد مثلًا مجلس الإدارة أو الموظفون العاملون لدى منظمة مدنية أو في إطار الحملات إلى اتخاذ بعض التدابير باسم المنظمة أو الائتلاف خدمةً لمصالح شخصية أو لمصلحة أي طرف ثالث. لذلك تصلح المبادئ التوجيهية الواضحة التي تَرِد في الأنظمة الداخلية ومذكرات التفاهم للحؤول دون وقوع أيّ تضاربٍ في المصالح، إن راهنًا أو محتملًا أو متوقعًا في المستقبل.

تطبيق القانون تعزيزًا للأمن والنظام (Law and Order): تطبيق القانون تطبيقًا صارمًا على نحوٍ يؤدي إلى إرساء الاستقرار الاجتماعي الناتج عن إنفاذ القوانين في مجتمع معيّن.

تعميم مراعاة النوع الاجتماعي/ إدماج قضايا الجنسين في السياسات والبرامج/ جندرة (Gender Mainstreaming): عمليةٌ تحرص على أن تحظى أولويات الرجل والمرأة بالاهتمام اللازم في السياسات والبرامج؛ وتضمن المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة وفي حق مشاركتهما في البيئة المدنية والسياسية وسواها من البيئات الاجتماعية.

تعهد (Pledge): وعد أو التزام رسمي بالقيام بعمل معيّن مثل تقديم المساهمات في إحدى المنظمات.

تفويض (Delegation): هو إحالة صلاحية اتخاذ القرارات العامة إلى هيئات الحكم الأدنى مرتبةً، أو إلى منظمات المجتمع المدني، أو أي سلطة أخرى من خارج الهيكلية الإدارية والسياسية المعهودة، لتتولى بدورها تطبيق البرامج باسم الحكومة.

تكافؤ الفرص/ مساواة في الحقوق (Equal Opportunity/ Equal Rights): التمتع على قدم المساواة بحقوق أو فرص معيّنة (بغضّ النظر عن العرق أو الطبقة الاجتماعية أو الانتماء الإثني أو العقيدة الدينية، أو ما إليها من عوامل)، كالإفادة من بعض المفاهيم المتعلقة مثلًا بالعدالة ومراعاة الأصول القانونية، أو اقتناء الممتلكات أو الانتفاع من أملاك عقارية أو غير عقارية. فهذه الحقوق تشمل الحريات على تنوعها، والتحصّن ضدّ أي شكل من أشكال التدخل في حق التمتع بالحياة والملكية، وتشمل أيضًا الحقوق المدنية الممنوحة للمواطنين كحق الاقتراع واللجوء إلى المحاكم، والحقوق الطبيعية التي تقرّ بها المجتمعات المتمدنة، وحقوق الإنسان التي تحمي شعوب العالم من الإرهاب والتعذيب والممارسات البربرية وتحول دون حرمانها من هذه الحقوق المدنية ومن كسب الأرباح من أعمالها.

تنافس/ منافسة (Competition): العملية التي يدخل فيها أصحاب المصالح أو المجموعات، على اختلاف أطيافهم، بعضهم في مواجهة بعض. والتنافس، الذي يستمدّ مشروعيته من الممارسات الديمقراطية (مع الإشارة إلى أنّ الانتخابات هي أسطع مثال على هذه الممارسات)، يمكن أن يفضي إلى حلول وبرامج أفضل بشأن السياسات تلبي احتياجات المجتمع المحلي.

تنوّع (Diversity): ينمّ عن حالةٍ تسمح بتعدد الآراء التي يمكن أن ترتكز على التباينات الدينية أو السياسية أو العرقية أو ما إليها.

توافق (Consensus): اتفاق الجميع على التباحث في آراء كلّ الأطراف المعنيين وأخذها بعين الاعتبار، وكذلك التوفيق بين وجهات النظر المتضاربة. لكنّ

هذا الاتفاق لا يعني بالضرورة الإجماع على رأي واحد، بل هو السبيل لاتخاذ القرارات على نحوٍ يسمح بإشراك الجميع في المسار القائم وحلّ عقدة الممانعين.

جماعة أهلية/ مجتمع محلي (Community): حالة كلّ ما يجمع أو يكون مشتركًا بين مجموعة. وتنطبق هذه الصفة من حيث مفهوم المشاركة على الجماعات التي تتقاسم مساحة معينة (أي مجموعة الأشخاص التي تعيش و/ أو تعمل في المكان ذاته) وتجتمع في أيّ مكانٍ من العالم يمتدّ من النطاق المحلي إلى النطاق العالمي.

جمع الأموال/ التبرعات (Fundraising): هو الوسيلة التي تُستخدم بهدف جمع الأموال اللازمة للحملة أو الموارد المطلوبة لضمان تنفيذها بنجاح.

جمعية/ رابطة (Association): مجموعة من الأفراد الذين ينظّمون صفوفهم دفاعًا عن فكرة أو قضية مشتركة، سواء أكانوا يحملون صفة رسمية أم غير رسمية داخل النظام السياسي. وهذه الجمعيات التي تُعتبر بمقام منظمات المجتمع المدني يمكن أن تضمّ المنظمات غير الحكومية أو الاتحادات العمالية.

جمهور الناخبين/ المناصرون/ مجموعات الدعم (Constituency): جزء من السكان ممثّل بمسؤول معيّن منتخب أو بإحدى المنظمات.

جهود الاتصال (Outreach): الجهود التي يبذلها أعضاء المنظمة أو المجموعة سعيًا إلى نقل أفكارهم أو ممارساتهم إلى منظمات أو مجموعات أخرى أو جمهور معيّن أو إلى الشعب عمومًا. فجهود الاتصال هذه تشكّل إحدى الركائز الأساسية التي تستند إليها حملات المدافعة.

حشد/ تعبئة/ تحريك المواطنين (Mobilization): عملية تنظيم المواطنين ودفعهم نحو المشاركة في تدبير شؤون المجتمع المدني من خلال حملات المدافعة العامة، أو الانتخابات، أو أنشطة المجتمع الأهلي.

حق استخدام وسائل الإعلام (Media Access): تهدف هذه السياسة إلى الحرص على معالجة شؤون الخصوصية والسلامة والمسائل القانونية المتعلقة

بالإنترنت وسواها من وسائل الاتصال الإلكترونية التي تشمل البريد الإلكتروني، والرسائل الصوتية، والفاكس الإلكتروني، ولوحات النشرات، ومحطات التلفزة الموضوعة في المتناول، وخدمة الاشتراك في الوسائل الإلكترونية، وأي وسيلة من وسائل الاتصال الإلكترونية. وهي تهدف أيضًا إلى التأكد من أنّ السياسات التي تضعها الهيئات الرسمية إنما ترمي إلى تحديد وجهة استعمال هذه الأدوات بالطرق الملائمة.

حكم القانون (Rule of Law): نظام من أنظمة الحكم التي يخضع فيها الجميع لسلطة القانون، بمن فيهم مؤسسات الحكم. وعليه، لا بدّ من أن يتمتع هذا النظام بسلطة قضائية مستقلة، وأن يتميز بشفافية قوانينه ونظامه القانوني وكذلك بالابتعاد عن الاستنسابية والانحياز في تطبيق القوانين.

حكومة/ مؤسسات الحكم (Government): نظامٌ لإدارة شؤون المجتمع حيث يُعهد حق سنّ القوانين وحق تطبيقها إلى فريق معيّن. وتُطلق عدة تصنيفات على الحكومة التي تختلف تسميتها، استنادًا إلى التصنيف التقليدي المعتمد، باختلاف الطرف الذي يمارس السلطة، أكان شخصًا منفردًا أم قلة من الأشخاص أم الأكثرية.

حملة (Campaign): جملةٌ من الأنشطة السياسية تشمل الاجتماعات والمهرجانات والخُطَب والمسيرات والاستعراضات والمواكب السيّارة وغيرها من المناسبات المنظّمة. يُضاف إليها استخدام وسائل الإعلام بنيّة إعلام المواطنين أو الحكومة بالبرامج التي تُعِدّها منظمة معيّنة من منظمات المجتمع المدني، أو تحالف أو فريق من المواطنين حشدًا للدعم.

حوكمة/ إدارة الحكم/ حاكمية (Governance): عملية التأثير على مؤسسات الحكم ومراقبة استراتيجية المنظمات وتوجهاتها على المدى الطويل (من خلال السياسات التي تضعها). ويشمل نظام الحكم بوجهٍ عام التقاليد والمؤسسات والإجراءات التي تحدّد كيفية ممارسة السلطة، والسبل التي تتيح للمواطنين التعبير عن آرائهم، وطريقة اتخاذ القرارات المتعلقة بقضايا الشأن العام.

حياة ترابطية أو تشاركية (Associational Life): مصطلح يصف الشروط التي تحدد سياقات اعتماد الفرد على الشبكات المجتمعية وعلاقات القرابة لحفظ الذات وللوصول إلى الموارد. وقد اكتسب المصطلح شعبية من خلال الدراسات الريفية والمُدُنية المعاصرة، خصوصًا تلك المتعلقة بالمدن الأفريقية. والمعنى المقصود هو وجود شكل من أشكال الانتظام الاجتماعي بين مجموعة من الناس تربط في ما بينها مصلحة مشتركة أو نشاط مشترك أو هدف مشترك (ترابط وتشارك). والمصطلح يعود إلى توكفيل في وصفه للحياة الأميركية.

خطة الحملة (Campaign Plan): الوثيقة المكتوبة التي تجمع الأبحاث الهامة والمجموعات المستهدفة والرسالة والاستراتيجية المتّبعة في حملة المدافعة. وتجدر صياغة هذه الخطة في بداية الحملة، فتستعرض خطوةً خطوة كيفية تحقيق أهداف هذه الحملة.

ديمقراطية تشاورية (Deliberative Democracy): ترتكز على المبدأ القائل بأنّ الديمقراطية تستمدّ مشروعيتها من المشاورات العامة الجارية بين المواطنين. أما الأنشطة المرتبطة بهذه العملية فتشمل هيئة المحلفين التي تضمّ المواطنين، والاجتماعات العامة المفتوحة أمام الجميع، وجلسات النقاش العامة، والمنتديات المدنية.

الرأسمالية الخيّرة (Philanthrocapitalism): مصطلح مركب من كلمتين: «philanthropy» بمعنى الخير والإحسان، و«capitalism» أي الرأسمالية. على المستوى الكلي، هو يصف السبل التي تستطيع الرأسمالية من خلالها أن تكون هي نفسها خيرية تعمل لصالح البشرية. وعلاوة على ذلك، تبتكر وتجدد في منتجاتها من حيث الجودة بما يعود بالفائدة على كل شخص. وبحسب هذا الفهم للمصطلح، يدرك قادة الأعمال الحاجة الماسة، خصوصًا بُعيد «الأزمة الحالية»، إلى القيام بدور مهم لمعالجة التحديات العولمية على المدى الطويل مثل تغير المناخ.

رؤية (Vision): تصف بحيوية نوع التغيير الذي تصبو إلى تحقيقه منظمات المجتمع أو حملات المدافعة. أما الإعلان عن هذه الرؤية فيصلح لاستنهاض همم الأعضاء واستقطاب المناصرين الجدد في الوقت نفسه.

سياسات عامة (Public Policy): تأتي نتيجة التفاعل القائم بين مختلف المجموعات والأحزاب بشأن مسار الخطوات التي يجب اتخاذها. وتقوم مؤسسات الحكم أولاً وأخيرًا، أي الهيئات التشريعية عادةً، بتشريع هذه القرارات التي تضعها منظمات المجتمع المدني والناشطون والمواطنون في ما بعد موضع تطبيق وتُخضِعها للمراقبة.

شبكة (Network): بنية الاتصالات التي تتيح للأفراد أو المجموعات تبادل القيم أو القيام بجهود المدافعة سعيًا إلى إحداث تغيير في السياسات.

شراكة (Partnership): تضمّ الشراكة، بمفهومها الرسمي أو غير الرسمي، طرفين أو أكثر بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، و/أو مؤسسات الحكم، و/أو القوى الفاعلة الأخرى؛ وهي تسعى إلى إشاعة وعي مشترك حيال المشاكل المطروحة وإلى تحديد الخطوات التي يتفق عليها الطرفان لمعالجة هذه المشاكل.

شفافية (Transparency): الشفافية هي عكس الخصوصية في الحياة السياسية والمدنية. ويتسم أي نشاط بالشفافية حين يُتاح للجميع الاطلاع بحرية على كلّ المعلومات المتصلة به. فمن الضروري أن يتمكّن المواطنون، بفضل الشفافية، من أن «يتبيّنوا بكلّ وضوح» مجرى الأمور، وأن يعرفوا بالضبط كيف يقوم المسؤولون الرسميون والناشطون في حملات منظمات المجتمع المدني بممارسة أعمالهم. وغالبًا ما تركّز حملات المدافعة المدنية على هذا المفهوم دفعًا منها باتجاه إصلاح الحكم.

عام (Public): كلّ ما له علاقة بالشعب ككلّ، أو كلّ ما يوضع في متناول الجميع أو يكون متاحًا للجميع.

عدل (Fairness): مدى مراعاة مبدأ المساواة في تطبيق القوانين والسياسات على جميع المواطنين في المجتمع بغضّ النظر عن موقعهم أو مقامهم. وعلى الرغم من صعوبة قياس هذا المبدأ بمقياس أو كمية، فإنه غالبًا ما يشكّل مركز اهتمام منظمات المجتمع المدني التي تشارك في الأنشطة المتعلقة بمراقبة عمل مؤسسات الحكم.

عمل ناشط للقواعد الشعبية (Grassroots Activism): يتجلّى بالأنشطة التي تنظّمها مجموعة أشخاص تتشارك الرؤية ذاتها وترصّ صفوف مؤيديها للدفاع عن قضية تؤمن بها. وتشمل هذه الأنشطة إحياء المناسبات العامة وتنظيم حملاتٍ لصياغة الرسالة، ونشر المعلومات، واستخدام وسائل الإعلام.

عملية بديلة/ مسار بديل (Alternative Process): المسار الذي يسلكه صنع القرارات ويرمي إلى تغيير السياسات المعمول بها بالكامل خارج إطار الإجراءات الرسمية اليت ينص عليها القانون أو التي تحددها السياسات التنظيمية الموثقة.

فاعلية (Efficiency): ميزة المشاركة التي تحقّق أقصى النتائج الإيجابية لجهة تحسين مستوى العيش لدى المواطنين لقاء بذل أقلّ قدر من الجهود أو الوقت أو الموارد.

فعالية مدنية (Civic agency): هي قدرة الجماعات البشرية والمجموعات التطوعية على التعاون بشكل جماعي على قضايا مشتركة بتخطي اختلافاتها في وجهات النظر.

قانون أو نظام أساسي/ قانون العمل (Statute): يصف بالتفصيل المبادئ التوجيهية وقواعد السلوك وكذلك الإجراءات المتعلقة بالتوظيف والشكاوى، المتّبعة لدى أيّ منظمة من المنظمات المدنية.

قضية/ مسألة (Issue): الشأن أو الموضوع الذي يشغل اهتمام منظمي حملات المدافعة أو صانعي القرارات.

قِيَم (Values): المبادئ التي يدرجها المواطن في سلم أولوياته والثقافة التنظيمية التي تتبعها منظمات أو حملات المجتمع المدني، بما في ذلك الدوافع التي تكمن وراء أولويات الأعضاء وسلوكياتهم في الواقع.

كوتا/ حصة (Quota): العدد أو النسبة العائدة خصوصًا إلى أحد الجنسين أو إحدى المجموعات الإثنية أو الأقليات أو الفئات المحرومة، والتي تشكّل الحد الأدنى المطلوب أو المنشود لتمكين المجموعات المستهدفة من أن تشغل عدد المقاعد المرصود لها.

لجنة منشأة لغرض خاص (Ad Hoc Committee): اللجنة التي تنشأ لمعالجة قضية معيّنة أو لحدث معيّن لكنها لا تستمر في الاضطلاع بالمسؤوليات الموكَلَة إليها إذ ينتهي عملها بانتهاء مهمتها.

متطوع (Volunteer): الشخص الذي يقدم الدعم لحملة أو قضية معيّنة، ويكرس بعضًا من وقته لمساندة الحملة من دون أن يتقاضى أيّ أجر.

مجتمع مدني (Civil Society): يشير إلى كلّ أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظّمها الجماعة حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة. وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة للغاية التي ينخرط فيها المجتمع المدني تقديم الخدمات، أو دعم التعليم المستقل، أو التأثير على السياسات العامة. ففي إطار هذا النشاط الأخير مثلًا، يجوز أن يجتمع مواطنون خارج دائرة العمل الحكومي لنشر المعلومات حول السياسات، أو ممارسة الضغوط بشأنها، أو تعزيزها (معاقبة صانعي السياسات أو مكافأتهم).

مجموعات التفكير (Think Tank): المعاهد أو المؤسسات التي ترمي إلى دراسة القضايا ذات الشأن العام واقتراح الحلول المحتملة لمعالجتها ضمن إطار السياسات المطروحة. وتكمن فائدة هذه المنظمات التي تشكّل جزءًا من المجتمع المدني في أنها تُطلع المواطنين ومؤسسات الحكم على التوجهات المدنية والاتجاهات السياسية السائدة في المجتمع حيال القضايا المذكورة.

مجموعات الضغط/ قوى ضاغطة (Lobby): تتمثل في الأشخاص الذين يؤيدون قضية أو أعمالًا أو مبادئ مشتركة أو مصالح ذات صلة بقطاع معيّن؛ وهذه المجموعة من الأشخاص تسعى بجدّ إلى التأثير على التشريعات.

مجموعات المصالح (Interest Group): مجموعات تتميّز برغبتها في التأثير على صنع القرارات السياسية بهدف النجاح في تطبيق بعض الأهداف أو القيم السياسية، وتنزع نحو الانخراط في العملية السياسية.

مدافعة (Advocacy): عملية التأثير على المداولات والإجراءات والسياسات المتعلقة بمؤسسات الحكم. وتتمثّل هذه العملية التي يقودها عادةً المجتمع المدني والمواطنون بسلسلة خطوات استراتيجية تُنظَّم على فترة زمنية معيّنة وتهدف إلى إحداث التغيير المطلوب من خلال المشاركة السياسية لمعالجة القضايا المطروحة. وتُنظَّم حملات المدافعة للدفع باتجاه التغيير الذي يأخذ مثلًا شكل المطالبة بحق الوصول إلى المعلومات، وممارسة الضغوط من أجل صون مبدأي المساءلة والشفافية، ولفت انتباه المسؤولين الرسميين إلى المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الديمقراطية.

مراقبة الموازنة (Budget Monitoring): مبادرة حديثة العهد نسبيًا يقوم بموجبها الناشطون أو المنظمات في المجتمع المدني بمراقبة عمل الحكومة في مجال إعداد الموازنة وإقرارها. وتشكّل مراقبة الموازنة سبيلًا إلى تعزيز مساءلة الحكومة وضبط الفساد في إدارة المالية العامة.

مساءلة/ محاسبة (Accountability): تتجلّى بالعلاقة التي تنشأ بين الحكومة والمواطن حيث تقرّ الحكومة بمسؤوليتها عن القرارات والأعمال والسياسات التي تصدر عنها، وتتحمّل هذه المسؤولية على ضوء ما يتوقعه كلّ طرف من الآخر، وبما يشبه الاتفاق المعقود بين المسؤول المنتخب وناخبيه.

مشاركة (Participation): تدلّ على انخراط الأشخاص في الأنشطة التي تنظمها منظمات المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية، أو في العملية السياسية؛ وتدلّ أيضًا على حالةٍ يعيشونها بالتشارك مع الآخرين. والمشاركة هي حقٌّ

للمواطن ومسؤولية عليه في الأنظمة الديمقراطية، حيث ينخرط في منظمات المجتمع المدني التي تصبّ جهودها على معالجة القضايا و/ أو في الأحزاب السياسية.

مشاركة سياسية (Political Participation): حق كلّ الراشدين من الجنسين بالتصويت، وحقهم في إنشاء الأحزاب السياسية أو المشاركة في أنشطتها، وحقهم في اختيار الهيئات التشريعية ضمن إطار انتخابات عادية حرة وعادلة.

منظمات أهلية (Community Based Organization): منظماتٌ تتكوّن من أفراد يعيشون ضمن جماعة محددة المعالم على الصعيد المحلي، وتنظّم نفسها حول مصالح مشتركة. ونذكر مثالًا على ذلك النوادي الرياضية والشبابية والطالبية، والمجموعات النسائية، والتعاونيات، وجمعيات المزارعين. وقد تتكوّن المنظمات الأهلية من تجمّع أفراد لا يحمل طابعًا رسميًا، أو قد تتّبع قوانين وسياسات وإجراءات تضفي عليها طابعًا رسميًا.

منظمات غير حكومية (Non-Government Organization (NGO)): المنظمات التي لا تتولى الهيئات الحكومية إنشاءها أو إدارتها، وهي غالبًا ما تتخذ شكل المؤسسات غير الربحية وتركّز في نطاق عملها على تعزيز العملية السياسية وتثبيت دعائم المؤسسات. فهي تسعى إلى توسيع رقعة العمل السياسي وزيادة مشاركة المواطنين من حيث الإمكانيات والنوعية. وتُسجَّل المنظمات غير الحكومية قانونيًا تحت خانة منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بحقوق وتضطلع بمسؤوليات رسمية، وتلتزم ببنية رسمية في مجال إدارة عملها. راجع أيضًا المنظمات غير الربحية أو منظمات المجتمع المدني.

منظمات غير ربحية (Non-Profit Organization): تصنيف محدد يسري على منظمات المجتمع المدني للدلالة على أنها معفية من الضرائب وفق ما تنصّ عليه تشريعات الدولة أو الولاية. ويتعيّن على هذه المنظمات، حفاظًا منها على هذه الصفة، أن تتقيّد بمروحة واسعة من الشروط القانونية والتنظيمية وأن تتّبع نظامًا سليمًا لتقديم التقارير المالية.

موارد بشرية (Human Resources): الموظفون والمتطوعون الذين يعملون في خدمة المنظمات أو الحملات المدنية باعتبار أنّ خبراتهم ومهاراتهم، فردية ومجتمعةً، تعزّز إمكان نجاح الحملات. وهم يشكلون أحد الموارد الثلاثة المترابطة في ما بينها إلى جانب الموارد المادية وعامل الوقت.

موارد مادية (Material Resources): الموجودات الملموسة كالأموال والمعدات ووسائل الاتصال والتنقل. وتشكّل هذه الموجودات أحد الموارد الثلاثة المترابطة في ما بينها (إلى جانب الموارد البشرية وعامل الوقت) التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تنظيم حملات المدافعة أو أيّ تحرك مدني آخر.

مواطن (Citizen): المواطن الذي يقيم في بلدٍ من البلدان، أكان مجنّسًا أم من مواليده، ويشعر بالولاء تجاه السلطة السياسية والقانونية التي تحكمه. وهو يتمتّع بالتالي بالحقوق التي تنصّ عليها قوانين هذا البلد (بما في ذلك حق المشاركة في الحياة السياسية) ويستظلّ بحمايتها.

ميثاق/ شرعة (Charter): المبادئ التوجيهية أو الإعلان عن السياسات المتعلقة بطبيعة الأعمال التي تؤديها منظمات المجتمع المدني أو الجمعيات أو التحالفات.

ناشط (Activist): هو كلّ شخص يؤمن بالتحرك المباشر، ويشارك في هذا التحرك، بغية إحداث تغييرات في مؤسسات الحكم أو الظروف الاجتماعية، وذلك من خلال تنظيم حملات علنية أو العمل تحت جناح منظمة معيّنة.

نسج/ إنشاء الشبكات/ تشبيك (Networking): العملية التي تقوم على إقامة علاقات جديدة من أجل إشاعة الوعي حول أيّ منظمة أو قضية أو مسار. فنسج الشبكات يشكّل أحد المقومات الأساسية لحملات المدافعة، ويرمي إلى إعطاء الزخم لأي مسار وتشجيع المشاركة فيه بصورة أوسع.

نفوذ (Leverage): استغلال التأثير أو الموقع الذي يتمتع به الشخص أو المؤسسة من أجل كسب التأييد و/ أو الدعم المالي من الأشخاص و/ أو المؤسسات الأخرى.

وسائل الإعلام (Mass Media): أي منبر إعلامي مستقل يحظى بجمهور واسع.

المراجع

Books

Adams, J. L. *Voluntary Associations*. Chicago: Exploration Press, 1986.

Alexander, J. *The Civil Sphere*. Oxford: Oxford University Press, 2006.

An-Naim, A. *Islam and the Secular State: Negotiating the Future of Shari'a*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2008.

Aslan, R. *No God but God: The Origins, Evolution and Future of Islam*. New York: Random House, 2005.

Aspinall, E. and G. Fealy (eds.). *Indonesia: Decentralization and Democratization*. Singapore: Institute of South-East Asian Studies, 2003.

Avritzer, L. *Democracy and the Public Space in Latin America*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002.

Batliwala, S. and L. D. Brown (eds.). *Transnational Civil Society: An Introduction*. Bloomfield, CT: Kumarian Press, 2006.

Bauerlein, M. *The Dumbest Generation: How the Digital Age Stupefies Young Americans and Jeopardizes our Future*. New York: Penguin, 2008.

Bayat, A. *Making Islam Democratic: Social Movements and the Post-Islamist Turn*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2007.

Bebbington, A. and G. Thiele (eds.). *NGOs and the State in Latin America*. London: Routledge, 1993.

Beinin, J. and F. Vairel. *Workshop on Social Movements in the Middle East and*

North Africa: Shouldn't We Go a Step Further? Florence: Robert Schuman Center for Advanced Studies, European University Institute, 2009.

Bellah, R. *Habits of the Heart: Individualism and Commitment in American Life.* Berkeley: University of California Press, 1995.

Benkler, Y. *The Wealth of Networks: How Social Production Transforms Markets and Freedom.* New Haven, CT: Yale University Press, 2007.

Berendsen, B. (ed.). *Democracy and Development.* Amsterdam: KIT, 2008.

Berlet, C. and M. Lyons. *Right-Wing Populism in America.* New York: Guilford Press, 2000.

Berry, J. *The New Liberalism: The Rising Power of Citizen Groups.* Washington, DC: Brookings Institution Press, 1999.

Bob, C. *The Marketing of Rebellion: Insurgents, Media and International Activism.* Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

Boggs, C. *The End of Politics: Corporate Power and the Decline of the Public Sphere.* New York: Guilford Press, 2000.

Bollier, D. *Public Assets, Private Profits: Reclaiming the American Commons in an Age of Market Enclosure.* Washington, DC: New America Foundation, 2001.

Boyte, H. *An Evaluation of Minnesota Works Together, a Movement to Transform Civic Culture in the State of Minnesota.* Minneapolis: Hubert Humphrey Institute of Public Affairs, University of Minnesota, 2008.

______. *Everyday Politics: Reconnecting Citizens and Public Life.* Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2004.

Building Movement Project. *Social Service and Social Change: A Process Guide.* New York: Building Movement Project, 2006.

Butler, J. *Born Again: The Christian Right Globalized.* Ann Arbor: University of Michigan Press, 2006.

Carnegie UK Trust. *Inquiry into the Future of Civil Society.* London: Carnegie UK Trust, 2008.

Carothers, T. *Confronting the Weakest Link: Aiding Political Parties in New*

Democracies. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2006.

______. *Ousting Foreign Strongmen: Lessons from Serbia*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2001.

______ and M. Ottaway. *Funding Virtue: Civil Society Aid and Democracy Promotion*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2000.

Carter, S. *Civility*. New York: Harper Perennial, 1999.

Center for Public Integrity. *The Politics and Influence of the Telecommunications Industry*. Washington, DC: CPI, 2002.

Chabal, P. (ed.). *Political Domination in Africa*. Cambridge: Cambridge University Press, 1986.

Chambers, S. and W. Kymlicka (eds.). *Alternative Conceptions of Civil Society*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002.

Chandoke, N. *The Conceits of Civil Society*. New Delhi: Oxford University Press, 2003.

Chen, M. [et al.]. *Membership-Based Organizations of the Poor*. London: Routledge, 2007.

Chetkovich, C. and F. Kunreuther. *From the Ground Up: Grassroots Organizations Making Social Change*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2006.

CIVICUS. *World Assembly Special Session on the Marginalization of Dissent*. Johannesburg: CIVICUS, 2008.

Cohen, J. and A. Arato. *Civil Society and Political Theory*. Cambridge, MA: MIT Press, 1992.

Comaroff, John and Jean Comaroff (eds.). *Civil Society and the Political Imagination in Africa*. Chicago: University of Chicago Press, 1999.

Communication Rights in the Information Society. *Media Ownership: Big Deal?* London: CRIS Campaign, 2002.

Communication Rights in the Information Society. *Why Should Intellectual Property Rights Matter to Civil Society?* London: CRIS Campaign, 2002.

Cross, Gary. *An All-Consuming Century.* New York: Columbia University Press, 2002.

Davies, T. [et al.]. *An Online Environment for Democratic Deliberation: Motivations, Principles and Design.* Stanford, CA: Stanford University, 2004.

Dawson, M. *Black Visions: The Roots of Contemporary African-American Mass Political Ideologies.* Chicago: University of Chicago Press, 2001.

De Oliveira, M., and R. Tandon (eds.). *Citizens Strengthening Global Civil Society.* Washington, DC: CIVICUS, 1994.

De Tocqueville, A. *Democracy in America.* 2 vols, New York: Knopf, 1945.

Diamond, S. *Not by Politics Alone: The Enduring Influence of the Christian Right.* New York: Guilford Press, 1998.

Dionne, E. J. (ed.). *Community Works: The Revival of Civil Society in America.* Washington, DC: Brookings Institution Press, 1998.

Dryzek, J. *Deliberative Global Politics: Discourse and Democracy in a Divided World.* Cambridge: Polity, 2006.

Eberly, D. *America's Promise: Civil Society and the Renewal of American Culture.* Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 1998.

______. *The Rise of Global Civil Society: Building Communities and Nations from the Bottom Up.* New York: Encounter Books, 2008.

Edwards, B. [et al.] (eds.). *Beyond Tocqueville.* Hanover, NH: University Press of New England, 2001.

______. M. Foley and M. Diani (eds.). *Beyond Tocqueville: Civil Society and the Social Capital Debate in Comparative Perspective.* Hanover, NH: University Press of New England, 2001.

Edwards, M. *Future Positive: International Cooperation in the 21st Century.* London: Earthscan, 1999.

______. *Just Another Emperor? The Myths and Realities of Philanthrocapitalism.* New York; London: DEMOS; Young Foundation, 2008.

______. *NGO Rights and Responsibilities: A New Deal for Global Governance.* London: Foreign Policy Centre, 2000.

______ and D. Hulme (eds.). *Beyond the Magic Bullet: NGO Performance and Accountability in the Post-Cold War World.* West Hartford, CT; London: Kumarian Press; Earthscan, 1995.

______ and J. Gaventa (eds.). *Global Citizen Action.* Boulder, CO; London: Lynne Rienner; Earthscan, 2001.

______ and S. Post (eds.). *The Love that Does Justice: Spiritual Activism in Dialogue with Social Science.* Cleveland: Institute for Research on Unlimited Love, 2008.

Ehrenberg, J. *Civil Society: The Critical History of an Idea.* New York: New York University Press, 1999.

Eliasoph, N. *Avoiding Politics: How Americans Produce Apathy in Everyday Life.* Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

Escobar, A. and S. Alvarez (eds.). *The Making of Social Movements in Latin America: Identity, Strategy and Democracy.* Boulder, CO: Westview Press, 1992.

Etzioni, A. *The Spirit of Community.* London: Fontana, 1993.

Falk, R. *On Humane Governance: Toward a New Global Politics.* Cambridge: Polity, 1995.

Fine, A. *Momentum: Igniting Social Change in the Connected Age.* San Francisco, Jossey-Bass, 2006.

Fisher, D. *Activism Inc.: How the Outsourcing of Grassroots Campaigns is Strangling Progressive Politics in America.* Stanford, CA: Stanford University Press, 2006.

Foley, M. and V. Hodgkinson (eds.). *The Civil Society Reader.* Hanover, NH: University Press of New England, 2002.

Forbrig, J. and P. Demes (eds.). *Reclaiming Democracy: Civil Society and Electoral Change in Central and Eastern Europe*. Washington, DC: German Marshall Fund, 2007.

Fowler, A. *AID Architecture and Counter-Terrorism: Perspectives on NGO Futures*. Oxford: INTRAC, 2004.

Fuller, G. *The Future of Political Islam*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2004.

Fullwinder, R. (ed.). *Civil Society, Democracy and Civic Renewal*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 1999.

Fung, A. and E. O. Wright (eds.). *Deepening Democracy: Institutional Innovations in Empowered Participatory Governance*. London: Verso, 2003.

Gellner, E. *Conditions of Liberty: Civil Society and its Rivals*. London: Hamish Hamilton, 1994.

Geremek, B. *The Idea of Civil Society*. Research Triangle Park, NC: National Humanities Center, 1992.

Giddens, A. (ed.). *The Global Third Way Debate*. Cambridge: Polity, 2001.

Giugni, M., D. McAdam and C. Tilly (eds.). *How Social Movements Matter*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1999.

Glasius, M., D. Lewis and H. Seckinelgin (eds.). *Exploring Civil Society: Political and Cultural Contexts*. Abingdon: Routledge, 2007.

______. D. Lewis and H. Seckinelgin (eds.). *Exploring Civil Society: Political and Cultural Contexts*. Abingdon: Routledge, 2004.

Glasius, M. [et al.] (eds.). *Exploring Civil Society: Political and Cultural Contexts*. Abingdon: Routledge, 2004.

______. [et al.] (eds.). *Global Civil Society* 2005/6. London: Sage, 2005.

______. [et al.] (eds.). *Global Civil Society* 2007/8. London: Sage, 2007.

______. [et al.] (eds.). *Global Civil Society* 2004/5. Oxford: Oxford University Press, 2007.

______. [et al.] (eds.). *Global Civil Society* 2004/5. Oxford: Oxford University Press, 2004.

______. [et al.] (eds.). *Global Civil Society* 2005/6. London: Sage, 1996.

______. M. Kaldor and H. Anheier (eds.). *Global Civil Society* 2006/7. London: Sage, 2006.

______. ______ (eds.). *Global Civil Society* 2002/3. Oxford: Oxford University Press, 2003.

______. ______ (eds.). *Global Civil Society* 2004/5. Oxford: Oxford University Press, 2004.

______. ______ (eds.). *Global Civil Society* 2005/6. London: Sage, 2005.

______. ______ (eds.). *Global Civil Society* 2007/8. London: Sage, 2007.

Global Partners and Associates. *New Threats and Opportunities for Freedom of Expression in the Global Information Society*. London. Global Partners, 2007. globalizationinstitutions_government/colour_revolutions_ 3196.jsp.

Grantmakers without Borders. *Collateral Damage: How the War on Terror Hurts Charities, Foundations and the People they Serve*. Washington, DC: Grantmakers without Borders and OMB Watch, 2008.

Grootaert, C. *Does Social Capital Help the Poor? A Synthesis of Findings from the Local-Level Institutions Study in Bolivia, Burkina Faso and Indonesia*. Washington, DC: World Bank, 1999.

Guinness, O. *The Case for Civility and Why our Future Depends on It*. New York: HarperOne, 2008.

Gunning, J. *Hamas in Politics: Democracy, Religion, Violence*. New York: Columbia University Press, 2008.

Hagemann, K., S. Michel and G. Budde (eds.). *Civil Society and Gender Justice*. London: Berghahn Books, 2008.

Hall, J. (ed.). *Civil Society: Theory, History, Comparison*. Cambridge: Polity, 1995.

______ and F. Trentmann (eds.). *Civil Society: A Reader in History, Theory and Global Politics*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2005.

Hampshire, S. *Justice is Conflict.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999.

Hann, C. and E. Dunn (eds.). *Civil Society: Challenging Western Models.* London: Routledge, 1996.

Harbeson, J., D. Rothschild and N. Chazan (eds.). *Civil Society and the State in Africa.* Boulder, CO: Lynne Rienner, 1994.

______. [et al.] (eds.). *Civil Society and the State in Africa.* Boulder, CO: Lynne Rienner, 1994.

Harris, J. *Depoliticizing Development: The World Bank and Social Capital.* New Delhi: Lectword Books, 2001.

Hassabo, C. *The Vicissitudes of Grassroots Democracy: The Case of the Bloggers, Kefaya and the Mahalla Textile Company Workers.* Cairo: Ford Foundation, 2007.

Hawken, P. *Blessed Unrest: How the Largest Movement in the World Came into Being and Why No One Saw it Coming.* New York: Penguin, 2007.

Hawthorne, A. *Middle Eastern Democracy: Is Civil Society the Answer?* Democracy and Rule of Law Project, Paper No. 44. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2004.

Heinrich, F. and L. Fioramonti (eds.). *CIVICUS Global Survey of the State of Civil Society.* West Hartford, CT: Kumarian Press, 2004.

______ (eds.). *CIVICUS Global Survey of the State of Civil Society.* Bloomfield, CT: Kumarian Press, 2007.

Henderson, S. *Building Democracy in Contemporary Russia: Western Support for Grassroots Organizations.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 2003.

Hirst, P. *Associative Democracy: New Forms of Economic and Social Governance.* Cambridge: Polity, 1994.

Howell, J. and J. Pearce. *Civil Society and Development: A Critical Exploration.* Boulder, CO: Lynne Rienner, 2001.

Hulme, D. and M. Edwards (eds.). *NGOs, States and Donors: Too Close for Comfort?* New York; London: Palgrave Macmillan, 1997.

International Crisis Group. *Egypt's Muslim Brothers: Confrontation or Integration?* Middle East Report no. 76. Amman; Brussels: International Crisis Group, 2008.

______. *Islamic Social Welfare Activism in the Occupied Palestinian Territories: A Legitimate Target?* Middle East Report no. 13. Amman; Brussels: International Crisis Group, 2007.

Isaac, J. *Democracy in Dark Times*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998.

Jamal, A. *Barriers to Democracy: The Other Side of Social Capital in Palestine and the Arab World.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007.

Jandora, J. *States without Citizens: Understanding the Islamic Crisis*. New York: Praeger, 2008.

Johnson, B. *Objective Hope: Assessing the Effectiveness of Faith-Based Organizations: A Review of the Literature*. Philadelphia: University of Pennsylvania, Center for Research on Religion and Urban Civil Society, 2002.

Jordan, J. *Technical Difficulties: African-American Notes on the State of the Union.* New York: Pantheon, 1992.

Jordan, L. and P. van Tuijl (eds.). *NGO Accountability: Politics, Principles and Innovations*. London: Earthscan, 2006.

Kaldor, M. *Global Civil Society*. Cambridge: Polity, 2003.

Kandil, A. *Civil Society in the Arab World.* Washington, DC: CIVICUS, 1995.

Kaul, I. [et al.]. (eds.). *Governing Globalization*. Oxford: Oxford University Press, 2003.

Keane, J. (ed.). *Civil Society and the State: New European Perspectives*. Cambridge: Polity, 1988.

______. *Civil Society: Old Images, New Visions*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1998.

Keane, J. *Global Civil Society*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Khalaf, S. *Civil and Uncivil Violence in Lebanon: A History of the*

Internationalization of Communal Conflict in Lebanon. New York: Columbia University Press, 2002.

Khilnani S. and S. Kaviraj (eds.). *Civil Society: History and Possibilities.* Cambridge: Cambridge University Press, 2002.

Knight, B. and P. Stokes. *The Deficit in Civil Society in the UK.* Birmingham: Foundation for Civil Society, 1996.

Konrád, G. *Antipolitics.* New York: Bookthrift, 1989.

Ladd, E. *The Ladd Report.* New York: Free Press, 1999.

Lasch, C. *The Revolt of the Elites and the Betrayal of Democracy.* New York: W. W. Norton, 1996.

Leighninger, M. *The Next Form of Democracy: How Expert Rule is Giving Way to Shared Governance and Why Politics Will Never Be the Same.* Nashville: Vanderbilt University Press, 2006.

Lessig, L. *The Future of Ideas: The Fate of the Commons in a Connected World.* New York: Random House, 2001.

Levine, P. *Building the Electronic Commons.* College Park: University of Maryland, 2002.

______. *The Future of Democracy: Developing the Next Generation of American Citizens.* Hanover, NH: University Press of New England, 2007.

Lewis, D. (ed.). *International Perspectives on Voluntary Action.* London: Earthscan, 1997.

Lichtenstein, N. *State of the Union: A Century of American Labor.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002.

Lichterman, P. *Elusive Togetherness: Church Groups Trying to Bridge America's Divisions.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2005.

Mamdani, M. *Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996.

Marquand, D. *Decline of the Public: The Hollowing Out of Citizenship.* Cambridge: Polity, 2004.

McBride, A. M. and M. Sherraden (eds.). *Civic Service Worldwide: Impacts and Inquiry*. London: M. E. Sharpe, 2007.

McIlrath, L. and I. MacLabhrainn (eds.). *Higher Education and Civic Engagement: International Perspectives*. Aldershot: Ashgate, 2007.

Mutz, D. *Hearing the Other Side: Deliberative versus Participatory Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press, 2006.

Myers, S. *Democracy is a Discussion: Civic Engagement in Old and New Democracies*. New London: Connecticut College, 1996.

Norton, A. (ed.). *Civil Society in the Middle East*. Leiden: E. J. Brill, 1995.

O'Connell, B. *Civil Society: The Underpinnings of American Democracy*. Hanover, NH: University Press of New England, 1999.

Perez-Diaz, V. *The Return of Civil Society: The Emergence of Democratic Spain*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1993.

Peters, P. and J. Scarpacci. *Cuba's New Entrepreneurs: Five Years of Small-Scale Capitalism*. Arlington, VA: Alexis de Tocqueville Institution, 1998.

Pianta, M. *UN World Summits and Civil Society: The State of the Art*. Civil Society and Social Movements Paper, no. 18. Geneva: United Nations Research Institute on Social Development, 2005.

Post, R. and N. Rosenblum (eds.). *Civil Society and Government*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001.

______ (eds.). *Civil Society and Government*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002.

Pushback Network. *All Together Now*. Los Angeles: Push- back Network, 2008.

Putnam, R. *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community*. New York: Simon & Schuster, 2000.

______. *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993.

Ray, M. *The Changing and Unchanging Face of US Civil Society*. New Brunswick, NJ: Transaction, 2002.

Read, B. and R. Pekkanen. *Straddling State and Society: Challenges and Insights from Ambiguous Associations*. Iowa City: Department of Political Science, University of Iowa, 2008.

Reid, E. and M. Montilla (eds.). *Exploring Organizations and Advocacy: Governance and Accountability*. Washington, DC: Urban Institute, 2002.

Reilly, C. (ed.). *New Paths to Democratic Development in Latin America: The Rise of NGO-Municipal Collaboration*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995.

Rifkin, J. *The End of Work: The Decline of the Global Labor Force and the Dawn of the Post-Market Era*. New York: G. P. Putnam, 1995.

Roepke, W. *The Moral Foundations of Civil Society*. New Brunswick, NJ: Transaction, 1996.

Rosen, J. *What are Journalists For?* New Haven, CT: Yale University Press, 2001.

Rosenblum, N. *Membership and Morals: The Personal Uses of Pluralism in America*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998.

Rowntree Charitable Trust. *Power to the People: An Independent Inquiry into Britain's Democracy*. York: Joseph Rowntree Charitable Trust, 2006.

Salam, N. *Civil Society in the Arab World: The Historical and Political Dimensions*. Occasional Paper 3, Islamic Legal Studies Program. Harvard Law School, 2002.

Salamon, L. *Global Civil Society: Dimensions of the Nonprofit Sector*. West Hartford, CT: Kumarian Press, 2004.

______. *The Global Associational Revolution: The Rise of the Third Sector on the World Scene*. Baltimore: Johns Hopkins University, 1993.

______ and H. Anheier (eds.). *Global Civil Society: Dimensions of the Non-Profit Sector*. Baltimore: Johns Hopkins University, Center for Civil Society Studies, 1999.

______ (eds.). *The Nonprofit Sector in the Developing World*. Manchester: Manchester University Press, 1997.

Schlumberger, O. (ed.). *Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Non-Democratic Regimes*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2007.

Scholte, J. *Democratizing the Global Economy: The Role of Civil Society.* Coventry: University of Warwick, Centre for the Study of Globalization, 2002.

Sehm-Patomaki, K. and M. Ulvila. *Democratic Politics Globally: Elements for a Dialogue on Global Political Party Formations.* Helsinki: Network Institute for Global Democratization Working Paper 1, 2006.

Seligman, A. *The Idea of Civil Society.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992.

Shirky, C. *Here Comes Everybody: The Power of Organizing without Organizations.* London: Allen Lane, 2008.

Sidel, M. *More Secure, Less Free? Antiterrorsim Policy & Civil Liberties after September* 11. Ann Arbor: University of Michigan Press, 2004.

Singer, P. *One World: The Ethics of Globalization.* New Haven, CT: Yale University Press, 2002.

Siochru, S. O. and S. Costanza-Chock. *Global Governance of Information and Communications Technologies: Implications for Transnational Civil Society Networking.* New York: Social Science Research Council, 2003.

Skocpol, T. *Diminished Democracy: From Membership to Management in American Civic Life.* Oklahoma City: University of Oklahoma Press, 2003.

______ and M. Fiorina (eds.). *Civic Engagement in American Democracy.* Washington, DC: Brookings Institution Press, 1999.

______ (eds.). *Civic Engagement in American Democracy.* Washington, DC: Brookings Institution Press, 2006.

Slaughter, A.-M. *A New World Order.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004.

Smillie, I. *Service Delivery or Civil Society? NGOs in Bosnia and Hercegovina.* Ottawa: CARE Canada, 1996.

Smith, D. H. *Grassroots Associations.* Thousand Oaks, CA: Sage, 2000.

Sogge, D. *Crisis of the State and Civil Domains in Africa.* Madrid: FRIDE, 2006.

Sriramesh, K. and D. Verc˘ic˘ (eds.). *The Global Public Relations Handbook: Theory, Research, and Practice.* London: Lawrence Erlbaum, 2003.

Stafford, W. *Black Cvil Society: Transitions and Prospects*. Wagner School of Public Service. New York University, 2009.

Surman, M. and K. Reilly. *Appropriating the Internet for Social Change: Towards the Strategic Use of Networked Technologies by Transnational Civil Society Organizations*. New York: Social Science Research Council, 2003.

Tarrow, S. *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

______. *The New Transnational Activism*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

Tendler, J. *Good Government in the Tropics*. Cambridge, MA: MIT Press, 1996.

Tilly, C. *Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

______ and S. Tarrow. *Contentious Politics*. London: Paradigm, 2007.

UNDP. *Egypt's Social Contract: The Rise of Civil Society*. New York: United Nations Development Programme, 2008.

Unger, J. (ed.). *Associations and the Chinese State: Contested Spaces*. London: M. E. Sharpe, 2008.

UNRISD. *World Summits and Civil Society Engagement*, Research and Policy Brief 6. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2005.

Uvin, P. *Aiding Violence: The Development Enterprise in Rwanda*. West Hartford, CT: Kumarian Press, 1998.

Van Rooy, A. (ed.). *Civil Society and the Aid Industry*. London: Earthscan, 1998.

______. *The Global Legitimacy Game: Civil Society, Globalization and Protest*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2004.

Varshney, A. *Ethnic Conflict and Civic Life: Hindus and Muslims in India*. New Haven, CT: Yale University Press, 2002.

Verba, S., K. Schlozman and H. Brady. *Voice and Equality: Civic Voluntarism in American Politics*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995.

Walker, J. and A. Thompson (eds.). *Critical Mass: The Emergence of Global Civil Society*. Toronto: Wilfred Laurier University Press, 2008.

Wang, T. and R. Winn. *Groundswell Meets Groundwork: Recommendations for Building on Immigrant Mobilizations*. New York: Four Freedoms Fund, 2006.

Warren, M. *Democracy and Association*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001.

______. *Dry Bones Rattling: Community Building to Revitalize American Democracy*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001.

Wing, K., T. Pollak and A. Blackwood. *The NonProfit Almanac* 2008. Washington, DC: Urban Institute Press, 2008.

Wuthnow, R. *America and the Challenges of Religious Diversity*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007.

Xiaoguang, K. *An Evaluation of the State of Development of Chinese NGOs and Suggestions for Capacity-Building*. Beijing: Chinese Academy of Sciences Research Centre, 2002.

Zadek, S. *The Civil Corporation*. London: Earthscan, 2001.

Periodicals

Abe, C. «Reinventing Development and the Test of Civil Society in Africa.» *CODESRIA Bulletin*: nos. 3 and 4, 2005.

Andersen, R., J. Curtis and E. Grabb. «Trends in Civic Association Activity in Four Democracies: The Special Case of Women in the United States.» *American Sociological Review*: vol. 71, June 2006.

Aslan, R. «From Islam, Pluralist Democracies will Surely Grow.» *Chronicle of Higher Education*: 11 March 2005.

Bamyeh, M. «Civil Society and the Islamic experience.» *ISIM Review*: Spring 2005.

Bebbington, A. «Organizations and Intensifications: Campesino Federations, Rural

Livelihoods and Agricultural Technology in the Andes and Amazonia.» *World Development*: Vol. 24, no. 7, 1996.

Beissinger, M. «Promoting Democracy: is Exporting Revolution a Constructive Strategy?» *Dissent*: Winter 2006.

Benner, T., W. Reinicke and J. M. Witte. «Multisectoral Networks in Global Governance: Towards a Pluralistic System of Accountability.» *Government and Opposition*: 2004.

Brusse, W. and J. Schoonenboom. «Islamic Activism and Democratization.» *ISIM Review*: 18 Autumn 2006.

Butler, J. «For Faith and Family: Christian Right Advocacy at the United Nations.» *Public Eye*: Vol. 9, no. 2/3, 2000.

Campbell, D. «Beyond Charitable Choice: The Diverse Service Delivery Approaches of Faith-Related Organizations.» *Non-Profit and Voluntary Sector Quarterly*: Vol. 31, no. 2, 2002.

Carr, N. «Is Google Making us Stupid?» *Atlantic Monthly*: July/ August 2008.

Chaulia, S. «Democratization, NGOs and 'Colour Revolutions'.» *OpenDemocracy*: 19 January 2006; www.opendemocracy.net/

Compaine, B. «Global Media.» *Foreign Policy*: November/ December 2002.

Dekker, P., and A. Van Den Broek. «Involvement in Voluntary Associations in North America and Western Europe: Trends and Correlates 1981-2000.» *Journal of Civil Society*: Vol. 1, no. 1, 2005.

Douglas, S. and S. Borgos. «Community Organizing and Civic Renewal: a View from the South.» *Social Policy*: Winter 1996.

Edwards, M. «Enthusiasts, Tacticians and Skeptics: Civil Society and Social Capital.» *Kettering Review*: Vol. 18, no. 1, 2000.

______. «Global Civil Society and Community Exchanges: A Different form of Movement.» *Environment and Urbanization*: Vol. 13, no. 2, 2001.

______. «NGO Performance: What Breeds success? New Evidence from South Asia.» *World Development*: Vol. 27, no. 2, 1999.

______. and G. Sen. «NGOs, Social Change and the Transformation of Human Relationships: A 21st Century Civic Agenda.» *Third World Quarterly*: Vol. 21, no. 4, 2000.

Encarnacion, O. «Beyond Civil Society: Promoting Democracy after September 11th.» *Orbis*: Spring 2003.

Evans, P. «Development Strategies Across the Public-Private Divide: Introduction.» *World Development*: Vol. 24, no. 6, 1996.

Farrell, H. «Bloggers and Parties: Can the Netroots Reshape American Democracy?» *Boston Review*: 29 September 2006.

Foley, M. and B. Edwards. «The Paradox of Civil Society.» *Journal of Democracy*: Vol. 7, no. 3, 1996.

Fox, J. and L. Hernandez. «Mexico's Difficult Democracy: Grassroots Movements, NGOs and Local Government.» *Alternatives*: Vol. 17, 1992.

Galston, W. «Political Knowledge, Political Engagement and Civic Education.» *Annual Review of Political Science*: Vol. 4, 2001.

Garton-Ash, T. and T. Snyder. «The Orange revolution.» *New York Review of Books*: Vol. 52, no. 7, 28 April 2005.

Glasius, M. «Does the Involvement of Global Civil Society Make International Decision-Making More Democratic? The Case of the International Criminal Court.» *Journal of Civil Society*: Vol. 4, no. 1, 2008.

Goodstein, L. «Ministers to Defy IRS by Endorsing Candidates.» *New York Times*: Vol. 26, September 2008.

Harmsen, E. «Muslim NGOs: Between Empowerment and Paternalism.» *ISIM Review*: Autumn 2007.

Hearn, J. «The Uses and Abuses of Civil Society in Africa.» *Review of African Political Economy*: Vol. 28, no.87, 2001.

Heinrich, V. F. «Studying Civil Society Across the World: Exploring the Thorny Issues of Conceptualization and Measurement.» *Journal of Civil Society*: Vol. 1, no. 3, 2008.

Heller, P. «Social Capital as a Product of Class Mobilization and State Intervention: Industrial Workers in Kerala, India.» *World Development*: Vol. 24, no. 6, 1996.

Jalali, R. «Foreign Aid and Civil Society: How External Aid is Detrimental to Southern NGOs and Social Movements.» *Democracy and Society*: Vol. 2, no. 2, 2005.

Krastev, I. «Russia's Post-Orange Empire.» *OpenDemocracy*: 20 October 2005.

Larson, S. «The World Social Forum in search of itself.» OpenDemocracy: 26 January 2006 www.opendemocracy.net/globalizationworld/wsf_3211.jsp.

Leadbeater, C. *We-Think*. London: Profile, 2008.

Lehman, H. «The Emergence of Civil Society Organizations in South Africa.» *Journal of Public Affairs*: Vol. 8, 2008.

Levi, M. «Social and Unsocial Capital: Review of *Making Democracy Work*.» *Politics and Society*: Vol. 24, no. 1, 1996.

Lewis, D. «Civil Society in African Contexts: Reflections on the Usefulness of a Concept.» *Development and Change*: Vol. 33, no. 4, 2002.

______. «Crossing the Boundaries Between Third Sector and State: Life-Work Histories from the Philippines, Bangladesh and the UK.» *Third World Quarterly*: Vol. 29, no. 1, 2008.

Majed, Z. «Civil Society in Lebanon.» *Kettering Review*: Fall 1998.

Marquand, D. «Cameron is a no Secret Thatcherite.» *Guardian Weekly*: 5 September 2008.

Mathews, J. «Power shift.» *Foreign Affairs*: January/ February 1997.

Mau, S., J. Mewes and A. Zimmerman. «Cosmopolitan Attitudes Through Transnational Social Practices?» *Global Networks*: Vol. 8, no. 1, 2008.

McClain, L. and J. Fleming. «Some Questions for Civil Society Revivalists.» *Chicago-Kent Law Review*: Vol. 75, no. 2, 2000.

McConnell, C. «Advanced Democracy.» *YES Magazine*: Winter 2003.

McFarland, D. and R. Thomas. «Bowling Young: How Youth Voluntary Associations

Influence Adult Political Participation.» *American Sociological Review*: Vol. 71, June 2006.

McPherson, M., L. Smith-Lovin and M. Brashears. «Social Isolation in America: Changes in Core Discussion Networks Over Two Decades.» *American Sociological Review*: Vol. 71, June 2006.

Mertes, T. «Grassroots Globalism: Reply to Michael Hardt.» *New Left Review*: Vol. 17, September/October 2002.

Meyer, M. and C. Hyde. «Too Much of a Good Thing? Insular Neighbourhood Associations, Nonreciprocal Civility and the Promotion of Civic Health.» *Non-Profit and Voluntary Sector Quarterly*: Vol. 33, no. 3, 2004.

Minkoff, D. «The Emergence of Hybrid Organizational Forms: Combining Identity-based Service Provision and Political Action.» *Non-Profit and Voluntary Sector Quarterly*: Vol. 31, no. 5, 2002.

Morton, D. «Gunning for the World.» *Foreign Policy*: January/ February 2006.

Mueller, M., B. Kuerbis and V. C. Page. «Democratizing Global Communication? Global Civil Society and the Campaign for Communication Rights in the Information Society.» *International Journal of Communication*: Vol. 1, 2007.

Mwangi, W. «Barack Obama and the Graveyard of Hope.» *East African*: 16 June 2008.

Obadare, E. «Obstacle, Bridge or Promised Land? The Role of Civil Society in the Challenges Confronting Africa.» *ISTR Report*: July 2004.

Orvis, S. «Civil Society in Africa or African Civil Society?» *Journal of Asian and African Studies*: Vol. 36, no. 1, 2001.

Pritchett, L. and D. Kaufman. «Civil Liberties, Democracy and the Performance of Government Projects.» *Finance and Development*: March 1998.

Putnam, R. «E pluribus unum: Diversity and Community in the Twenty-first Century.» *Scandinavian Political Studies*: Vol. 30, no. 2, 2007.

Ramesh, R. «Nobel Winner Starts Anti-graft Party.» *Guardian Weekly*, 2-8 March 2007.

Rieff, D. «The False Dawn of Civil Society.» *The Nation*: 22 February 1999.

Robin, C. «Missing the Point: A Review of *Bowling Alone*.» *Dissent*: Spring 2001.

Salem, P. «Deconstructing Civil Society: Reflections on a Paradigm.» *Kettering Review*: Fall 1998.

Scholte, J. «Civil Society and the Legitimization of Global Governance.» *Journal of Civil Society*: Vol. 3, no. 3, 2007.

Senzai, F. «Bush's Shaky Plans for Change in the Middle East.» *Civility Review*: Vol. 1, no. 1, 2004.

Shaaban, A. B. «The New Protest Movements in Egypt: Has the Country Lost Patience?» *Arab Reform Brief*: Vol. 17, November 2007.

Strauss, A. and R. Falk. «For a Global Peoples assembly.» *International Herald Tribune*: 14 November 1997.

Tamman, H. «Repentant Jihadists and the Changing Face of Islam.» *Arab Reform Bulletin*: September 2008.

Tarrow, S. «Making Social Science Work Across Space and Time: A Critical Reflection on Robert Putnam's *Making Democracy Work*.» *American Political Science Review*: Vol. 90, no. 2, 1996.

Uphoff, N. «Grassroots Organizations and NGOs in Rural Development: Opportunities with Diminishing States and Expanding Markets.» *World Development*: Vol. 21, no. 4, 1993.

Van der Veer, P. «Civic Calm.» *Biblio*: November/ December 2002.

White, G. «Civil Society, Democratization and Development: Clearing the Analytical Ground.» *Democratization*: Vol. 1, no. 3, 1994.

Widener Law Review. «Symposium on Envisioning a More Democratic Global System.» *Widener Law Review*: Vol. 13, no. 2, 2007.

Wilson, J. «Civil Society: A Russian variant?» *OpenDemocracy*: 17 June 2006.

Woolcock, M. «Social Capital and Economic Development: Toward a Theoretical Synthesis and Policy Framework.» *Theory and Society*: Vol. 27, no. 2, 1998.

Conference

Azra, A. «The Challenge of Democracy in the Muslim World: Traditional Politics and Democratic Political Culture.» keynote Address to the Conference on the Challenges of Democracy in the Muslim World, Jakarta, March 19-20, 2002.

Robinson, M. and G. White. «The Role of Civic Organizations in the Provision of Social Services.» Conference on Public Sector Management for the Twenty-First Century, University of Manchester, 29 June-2 July 1997.

Website

Advisory Group on Aid Effectiveness. *Civil Society and Aid Effectiveness: Synthesis of Findings and Recommendations*, 2008, http://web.acdi-cida.gc.ca/cs.

Report

Beinin, J. and H. el-Hamalawy. «Egyptian Textile Workers Confront the New Economic Order.» *Middle East Report*, 25 March 2007.

فهرس عام

-أ-

إبراهيم، أنور: 69

إبراهيم، سعد الدين: 77

إبرلي، دون: 18

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد: 77

الاتحاد الديمقراطي الدولي: 149

الاتحاد السوفياتي: 31، 78

إتزيوني، أميتاي: 109

اتفاقية كيوتو الدولية: 145

الإثنية: 26، 64، 135، 167

الاحتجاجات ضد العولمة: 37، 93

إدواردز، كورا: 9

أراتو، أندرو: 53

أرسطو: 24-25، 103، 120

أرندت، حنة: 27، 104، 112، 141

أصلان، رضا: 74

أفرتزر، ليوناردو: 106

أفريقيا: 16، 34، 62-65، 67، 86، 122، 128، 142، 171، 178

الاقتصاد الرأسمالي: 115

اقتصاد السوق: 14، 20، 25، 63، 82

ألكسندر، جفري: 28

ألمانيا: 41

إلياسوف، نينا: 120

الأمم المتحدة: 19، 35، 55، 149، 150-151

أميركا: 41، 61، 83، 86-87، 90-92، 97، 104، 115-117، 120-121، 130، 132-133، 135، 138، 143، 159، 166-167، 175

أميركا الشمالية: 28، 34، 103

أميركا اللاتينية: 57، 106، 128، 143، 164، 178

الانخراط السياسي: 41، 168

إنغل، رونالد: 40

أوروبا الشرقية: 24-25، 31، 34، 43، 63، 78، 82، 122، 174

أوروبا الغربية: 28
أوغندا: 12، 64-65
أوكرانيا: 11، 174
أونغ سانغ سو كي: 80
الأيديولوجية: 22، 29، 79، 121
إيطاليا: 25، 91، 116
إيفانز، سارا: 104

-ب-

بادرون، ماريو: 41
باربر، بنجامين: 19
باركس، روزا: 121
البرازيل: 12، 44، 50، 58، 107، 134، 150، 175
برلوسكوني، سيلفيو: 116
بري، جفري: 113، 136
بل، دانيال: 83
بلاه، روبرت: 31
بن لادن، أسامة: 89
البنك الدولي: 19، 29، 35، 107، 128
بوتنام، روبرت: 25، 39، 41، 44، 51، 85، 89، 91، 130-131، 159
بوش، جورج (الأب): 11
بوش، جورج (دبليو): 120
بول، جون: 17
بولندا: 31، 49، 83، 175
بولو، ماركو: 39
بومان، زغمنت: 98
بويت، هاري: 104، 107
بيات، آصف: 75
بيبنغتن، توني: 57
بيريز دياز، فكتور: 78

-ت-

تاتشر، مارغريت: 48، 111
تارو، سدني: 147
تايوان: 32، 50، 65، 99، 128
التحول الديمقراطي: 50، 94
التعددية الدينية: 72
التنمية الوطنية: 32، 178
التوتاليتارية: 110
توكفيل، ألكسيس دو: 24-25، 29، 33، 40-41، 97
تيتو، جوزيف بروز: 91، 119
تيلي، تشارلز: 13، 156

-ث-

الثورة الأميركية (1773): 25
الثورة الترابطية: 42-43
الثورة الفرنسية (1789): 25، 42

-ج-

جاندورا، جون: 72
جنوب آسيا: 37، 39، 44، 178
جنوب أفريقيا: 47، 60، 63، 65-66، 82، 175

-ح-

الحدود الوطنية: 46، 144، 151-152

الحرب الباردة: 19، 29
الحرب العالمية الثانية (1939-1945): 27، 44، 87
الحركات الاجتماعية: 13-14، 34، 41، 58-60، 154، 171، 174
الحركات الإسلامية: 69، 71-74
حركة التنوير: 25، 106
حركة العدالة العالمية: 175-176
حرية التعبير: 164
الحريري، رفيق: 69
الحقوق المدنية: 58، 107، 136، 157
حقوق المرأة: 55، 118، 136، 150
حقوق الملكية الفكرية: 115، 117
الحكم الشمولي: 13
الحياة الترابطية: 13، 15، 25، 29، 31، 32، 41-43، 46-49، 55، 60-61، 65، 68، 70-71، 74-75، 82-84، 86-89، 91، 93-98، 100، 106، 125-129، 131، 135، 137-138، 140، 142-144، 147، 149، 154-158، 161-163، 165، 167، 170-172، 175-176، 178-179، 181

-خ-

الخصخصة: 14، 31، 35، 59، 116، 124، 157، 164، 168
خلف، سمير: 175

-د-

دا سيلفا، لويس إيناسيو لولا: 50
دارندورف، رالف: 171
دالاي لاما: 144
درايزك، جون: 152
دلوليو، جون: 138
الدولة التسلطية: 31
دولة الرفاهية: 30-31
الدولة القومية: 20، 36
الدولة المدينة: 37، 78
الديمقراطية: 14-15، 18-19، 31، 34، 49، 50، 53، 60، 63، 66، 69، 71-72، 74-75، 79-80، 85، 91، 98، 102-103، 106، 118، 120، 124، 126-128، 134، 139-143، 148، 151، 156، 160، 167، 173-175
الديمقراطية التمثيلية: 31، 50، 167
الديمقراطية المباشرة: 50، 107
ديوي، جون: 27، 104

-ر-

رأس المال الاجتماعي: 25، 33، 56، 82، 85، 128، 130-131، 159
الرأسمالية الخيرة: 14، 53، 178
روبكي، وليام: 78
روزنبلام، نانسي: 85، 140-141
روسيا: 12-13، 62، 110، 174
روكويل، نورمان: 84
ريغان، رونالد: 48
ريف، دايفد: 36

ريفكن، جيريمي: 19

-س-

سالامون، لستر: 20، 33

ستالين، جوزيف: 110

سكرت، جوناثان: 9

سكوكبول، ثيدا: 48، 60، 131-132، 135، 138

سلغمان، آدم: 91

السلوك المدني: 68، 85

سمايلي، أيان: 173

سميث، آدم: 130

سن، نابنشاندرا: 101

سن ماينغ مون: 150

سنغر، بيتر: 81

سودج، دايفد: 66

سوروس، جورج: 81، 174

السوق العالمية: 31

السياسات الدولية: 147، 150

السياسة العامة: 15، 22، 29، 51، 79، 80، 82، 102، 116، 129، 155-156، 177

السيد سعيد، محمد: 152

سينيت، ريتشارد: 104

-ش-

شاندوك، نيرا: 36

شتراوس، أندرو: 149

الشرق الأوسط: 11، 16، 68، 70، 73، 142، 147، 152

شيركي، كلاي: 117

-ص-

الصين: 13، 44، 59-60، 75، 83، 86، 128، 172

-ط-

طاغور، رابندراناث: 101، 120

-ع-

العمل الطوعي: 30، 40، 164

العولمة: 26، 93، 102، 109، 151، 175

-غ-

غالستون، وليام: 26

غدنز، أنتوني: 19

غرامشي، أنطونيو: 24، 26-27، 95

غريمند، جون: 21

غلنر، إرنست: 25، 53، 68

-ف-

فارشني، أشوتوش: 53، 135

الفاعلية المدنية: 15، 107

فالك، ريتشارد: 81، 149

فرانكو، فرانسيسكو: 79

فورد، هنري: 47، 142، 174

فيبر، ماكس: 40

فيربا، سدني: 134

فيرغسون، أرنست: 24

فيورينا، موريس: 168

-ق-
القانون الدولي: 28، 150
-ك-
كار، نيكولاس: 118
كارتر، ستيفن: 95، 120
كالدور، ماري: 81
كامبل، دايفد: 139
كانط، إيمانويل: 78
كمبوديا: 12
كندا: 45، 166
كنغ، مارتن لوثر: 80، 155
الكوزموبوليتية: 81، 151، 163
الكوزموقراطية: 81
كونراد، جورج: 52
كوهين، جين: 53، 94
كين، جون: 28، 42، 81، 103-104
كينز، جون مينارد: 23
-ل-
لاش، كرستوفر: 53
اللامركزية: 63
اللامساواة الاقتصادية: 87
لسيغ، لاري: 117
لنكولن، أبراهام: 42
لوك، جون: 53
لونغستاف، إيما: 9
لي، سيارونغ: 172
الليبرالية الجديدة: 14
-م-
ماثاي، ونغاري: 145
ماديسون، جيمس: 25
ماركس، كارل: 26
ماركواند، دايفد: 114
ماركوس، فرديناند: 94
ماكفيه، تيموثي: 89
المجال العام: 13، 111، 127-128، 137، 141، 143، 154، 161-164، 170
المجتمع الصالح: 13، 83، 127، 143، 154، 162، 167، 170
مردوخ، روبرت: 114، 116
مصر: 12، 44، 68، 70-72، 74
مكيافيلي، نيكولو: 110
مل، جون ستيوارت: 109
ممداني، محمود: 67
المملكة المتحدة: 13، 174
المنتدى الاجتماعي العالمي: 33، 79، 105، 153، 154
المنتدى الاقتصادي العالمي: 153
المنظمات الأهلية: 67، 137
المنظمات السياسية: 49
المنظمات العلمانية: 68
المنظمات غير الحكومية: 12-13، 20-21، 32-33، 35، 41، 43، 45-47، 58، 61-63، 66، 70، 73-74، 94،

106، 113-114، 118، 134، 142، 146-148، 159، 161، 171
المنظمات غير الربحية: 43-44، 55، 139، 176
منظمة الخضر العالمية: 149
منظمة العفو الدولية: 39، 46
منكوف، ديبورا: 138-139
المواطنة: 24، 33-34، 62، 66-67، 74، 78، 140
موانجي، وامبوي: 65
موسكو: 11
موغابي، روبرت: 59
مؤتمر بيجين (1995): 55، 150
مؤتمر جيبوتي للسلام (2000): 180
ميلوسوفيتش، سلوبودان: 174

-ن-

النظام البيئي: 61، 126، 155، 160، 176-177
النظام الدولي: 148
النظام الرأسمالي: 31
النعيم، عبد الله: 74
نقابات العمال: 31-32، 37، 41، 45، 50، 60، 63، 68، 132-133، 175
النموذج الإرشادي: 31
نيويورك: 9، 17، 37، 88، 115، 130، 178

-هـ-

هابرماس، يورغن: 27، 29، 104- 106، 109، 119، 122
هافل، فاتسلاف: 78
هتلر، أدولف: 91
هلد، دايفد: 81
الهند: 43-44، 49، 91-92، 99، 101، 107، 134-135، 174، 180
هوبز، توماس: 24-25
هوكن، بول: 57، 81، 181
هيغل، جورج فيلهلم فريدريتش: 26، 29

-و-

وارن، مارك: 127، 138
واشنطن: 18، 37، 51، 115، 136
والزر، مايكل: 26، 41، 53، 84، 112
وايلد، أوسكار: 110
وسائل الإعلام: 27، 41، 58، 104، 116، 124، 126، 152، 166
الولايات المتحدة: 13، 25-28، 40، 44، 48، 51، 57-58، 60-61، 83، 86، 89، 93-94، 104، 107، 116-118، 122-123، 129-130، 132، 137-138، 140-142، 163، 165، 170، 174
ولف، ألن: 36

-ي-

يونس، محمد: 51

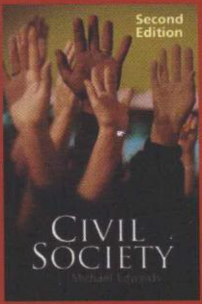

هذا الكتاب

منذ صدوره عام 2004 تحول كتاب المجتمع المدني إلى مرجع أساس لكل الباحثين عن فهم دور العمل المدني التطوعي في عالم اليوم... وهذا الكتاب ليس كتابًا نظريًا ولا هو عن نظرية المجتمع المدني، ولكن كي نتفهم السبل التي أدت إلى تشوُّش النظرية وسوء التطبيق في الممارسة، كان لا بد من جولة سريعة خلال النظرية نفسها، حيث يطمح المؤلف إلى تقديم المزيد من الوضوح والصرامة حول الأفكار المتعلقة بالمجتمع المدني في إطار نقدي صارم، يدعو إلى التخلي عن الأحكام التعميمية الخادعة والحلول السحرية والأدوية الناجعة المُعدة لعلاج جميع الأمراض. إن هذا الكتاب لا ينشُد الإجماع في الرأي (وهو أمر سيكون من المستحيل أصلًا تحقيقه في النقاش حول المجتمع المدني)، بل يرمي إلى المزيد من الوضوح. ويحدو المؤلف الأمل في أن تكون هذه الدرجة العالية من الوضوح أساسًا لمداولة أفضل في المستقبل.

المؤلف

مايكل إدواردز (Michael Edwards) زميل باحث أول في مركز ديموس للأبحاث والدراسات بنيويورك، وباحث أول وأستاذ زائر في معهد واغنر للخدمة العامة بجامعة مدينة نيويورك، وزميل أول زائر في معهد بروكس لدراسة الفقر في العالم، بجامعة مانشستر.

المترجم

عبد الرحمن عبد القادر شاهين ولد في بلدة حلحول الفلسطينية (قرب الخليل) سنة 1936. حصل على الدكتوراه في اللغة الإنكليزية وآدابها، ثم عمل في قسم اللغة الإنكليزية في الجامعة الأردنية أستاذًا للأدب الإنكليزي الحديث، وقام بترجمة العديد من الكتب من العربية إلى الإنكليزية. توفي في أكتوبر 2014.

- فلسفة وفكر
- اقتصاد وتنمية
- لسانيات
- آداب وفنون
- تاريخ
- علم اجتماع وأنتروبولوجيا
- أديان ودراسات إسلامية
- علوم سياسية وعلاقات دولية

السعر: 8 دولارات

ISBN 978-614-445-038-3
9 786144 450383

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies